

هشام السقايف:

قراءة في رسائل مفترضة من الإرهابيين



فشل الدولة في أبين
يعجل بقيام إدارة
ذاتية من زعماء محليين

السود

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الأربعاء 15 محرم 1429هـ الموافق 23 يناير 2008 العدد (135) Wed. 15/1/1429 - 23 January 2008 50 ريالاً 16 صفحة

شم الجناة بخورها فاستيقظت شهية الفيد في دواخلهم اقتحموا حجرة الملكة وهتكوا عرض التاريخ

التحقيق مع «أبولحوم» بتهمة تسريب معلومات للمشارك

يواجه محمد أبو لحوم رئيس دائرة العلاقات الخارجية في المؤتمر تهمة تسريب معلومات لقيادي رفيع في المشترك. وعلمت «النداء» أن اللجنة العامة للمؤتمر قررت في اجتماع الأحد برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح، إحالة أبو لحوم إلى دائرة التفتيش والرقابة، للتحقيق معه حول ما نسب إليه من تهمة. وذكرت مصادر مطلعة أن المعلومات المسربة تتعلق بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات. ويتمتع أبو لحوم بعلاقات جيدة بفعاليات سياسية ومدنية ونقابية من شتى الاتجاهات، وهو معروف بنوجهاته المعتدلة، وتجنبه التورط في حملات عدائية تصعيدية ضد المعارضة.



• أبو لحوم

على خاضية مشاركتهم في ملتقى التصالح والتسامح معتقلون يواجهون تهماً يعاقب عليها بالإعدام

النيابة في محاضر التحقيق تهماً أخرى. المعتقلون هم: سعيد أحمد الزهري، 45 عاماً (أبين)، عبدالله سبند عاطف، 32 عاماً (بافع)، وجدان عبد الله سند، 18 عاماً (ردفان). والمعتقلون في سجن شرطة الشيخ عثمان، وأحمد بن أحمد العبادي، 35 عاماً (بهر) يقبع في سجن البحت الجنائي. وقد تدافع عدد كبير من المحامين للدفاع عن المعتقلين التتمة في الصفحة 4

■ شفيع العبد

لم يتم الإفراج عن كل المعتقلين على ذمة ملتقى التصالح والتسامح الذي احتضنته مدينة عدن، وما زال هناك من يواجه تهمة الاعتداء على استقلال الجمهورية ووحدةها وتكدير الأمن والسلم الاجتماعي وتعريض وسائل النقل والمواصلات للخطر والإضرار بأمال الخاص، وهي تهمة عقوبة بعضها الإعدام. وقد أحيلوا للنيابة العامة وسجلت تلك التهم في محاضر جمع الاستدلالات، ويتوقع أن تضيف

في تجمع حضره 50 ألف شمال الجديدة

جماعة التبليغ تدعو للامريكين بالهداية

مدينة الجديدة، أقيمت المحاضرات والدروس ودارت فيه مداوات. يشبه تجمع جماعة الدعوة والتبليغ في ملامحه العام شهر الحج؛ إذ يتوافد الدعاة من المحافظات المختلفة حاملين معهم الزهيد من الطعام والملابس وفي المخيم الذي أقيم في «الحص» 25 كم شمال

أنهت جماعة الدعوة والتبليغ اجتماعها السنوي مطلع الأسبوع الحالي بعد ثلاثة أيام في مركزها العام بمدينة الجديدة بحضور تجاوز الخمسين ألف داعية من المحافظات اليمنية المختلفة كما توافرت جامعات عديدة من الخارج خصوصاً من الهند وباكستان. وفي المخيم الذي أقيم في «الحص» 25 كم شمال

باعوم والنوبة يعلنان إنشاء الهيئة الوطنية لقيادة الحراك الجنوبي



• النوبة



• باعوم

أعلن حسن باعوم وناصر النوبة قيام الهيئة الوطنية لقيادة الحراك الشعبي السلمي في الجنوب. وقال بيان وقعه باعوم والنوبة، إن اتساع الحراك الشعبي السلمي في المحافظات الجنوبية والشرقية «أبرز الحاجة إلى تشكيل إطار وطني يستوعب المكونات المنضوية فيه». وأضاف البيان، الذي حصلت «النداء» على نسخة منه، أنه من أجل إسكاب الحراك الشعبي أفقه السياسي «نعلن قيام الهيئة الوطنية العليا للدفاع عن الحق الجنوبي».

وتابع: «ستتولى الهيئة تنسيق العمل بين الفعاليات والتكويكات الشعبية والمدنية، وبحسب الآليات التي يجري التوافق عليها». البيان الذي صدر في عدن في 19 يناير الجاري، ذيل بتوقيعي حسن باعوم كأمين عام للهيئة، وناصر النوبة كرئيس لها. لكنه لم ينشر

إلى الإجراءات التي تم طبقاً لها اختيارها لهذين الموقعين.

ولم يصدر بعد أي موقف حيال الاعلان الذي يرجح أن يثير انقسامات داخل حركة الاحتجاجات

التتمة في الصفحة 4

السلطات تتردد في تحديد هوية منفذي هجوم دوعن

رغم قول أكثر من مصدر رسمي إن السلطات تعرفت على هوية منفذي عملية قتل سائحتين بلجيكيتين ومرافقيهما اليمنيين، إلا أنها لم تجزم بأنها ألقت القبض على الجناة. وتضاربت الأقول بين وجود المهاجمين الأربعة ضمن من تم اعتقالهم، وآخر اكتفى بالقول إن اثنين من المقبوض عليهم قد أقررا بمشاركتهم في العملية. التتمة في الصفحة 4

جماعة قبلية تقتحم مختبراً في العاصمة وتدمر محتوياته

اقتحمت جماعة قبلية تتبع أحد مشايخ قبيلة حاشد مختبرات «بن بريك» الطبية في شارع حدة، واعتدت على من فيه بالضرب وحطمت محتوياته من الأجهزة بغرض إجبار صاحبه على منحها حق احتكار تمثيل أحد المختبرات الألمانية. وقال شهود عيان لـ «النداء» إن نحو 15 مسلحاً اقتحموا بعد الواحدة من ظهر أمس مختبرات «بن بريك» الطبية، التتمة في الصفحة 4

أهالي يقومون بمنع الكلاب من الاقتراب منها، والسلطات تكتفي بالتفرج

العشرات من جثث للاجئين ماتزال ملقاة على طول شاطئ أحور

■ فضل مبارك

لا تزال السفينة الصومالية التي أقلت العشرات من اللاجئين الأفارقة مطمورة منذ الخميس الماضي وسط مياه البحر قبالة سواحل مديرية أحور بمحافظة أبين، ولم تحرك السلطات المختصة ساكناً لانتشالها مما ينذر بحدوث كارثة بيئية في المنطقة جراء عشرات الجثث العالقة في جوف السفينة. وكانت سفينة تهريب تقل على متنها مائة وأربعين لاجئاً من الجنسيتين الصومالية والأفريقية قد تعرضت للغرق يوم الخميس الماضي



التتمة في الصفحة 4

مصدر أكد بأنها من صنف المبيدات التي وجدت على شاطئ البحر الأحمر ضبط شحنة مبيدات سامة في مخازن تاجر في صنعاء

■ بشري العنسي

كشف مصدر مطلع لـ «النداء» أن 7500 كجم من المبيدات المحظورة ضبطت داخل مخازن أحد التجار في صنعاء. وأكد أن هذه الكميات السامة هي من نفس صنف المبيدات التي سبق وأن وجدت على شواطئ البحر الأحمر. ولا يدري المصدر إن كانت الأطنان السبعة التي غرقت في البحر بسبب هيجانه هي من نفس الدفعة الأولى أم الأخيرة. وأضاف أن شحنة مبيدات تقدر بـ 37

التتمة في الصفحة 4



شم الجناة بخورها فاستيقظت شهية الفيد في دواخلهم

اقتحموا حجرة الملكة وهتكوا عرض التاريخ

■ إب - إبراهيم البعداني

وصلت الحكومة متأخرة إلى مديرية السدة بمحافظة إب وبعد أن تمكن العبث من تدمير مواقع هامة في محيط حضرة الدولة الحميرية (مدينة ظفار) لكنها لم تفعل شيئاً سوى التتديد والإستتكار، أما استعادة القطع الأثرية المنهوبة ومعاقبة من دمورا أربعة مواقع هامة في المنطقة، فلم تستطع فعله.

بالأمس أقر مجلس الوزراء إحالة مدير عام مديرية السدة ومدير أمنها ومدير عام الهيئة العامة للإثار بمحافظة إب إلى التحقيق بسبب عملية النهب التي تعرضت له المناطق الأثرية الأربع: العصبية، والشاهدة والقطن، وشم يرعش، القرار جاء في ضوء تقرير أعدته لجنة حكومية رأسها وزير التربية والتعليم، زارت المواقع قبل أيام ونص أيضاً على إقالة من ثبت تورطه في هذا الفعل التخريبي أو قصر في أداء واجباته.

ومع أقرار المجلس تسوير المواقع الأثرية التي تعرضت للنهب والتدمير وإبقاء الحراسة الأمنية عليها بصورة دائمة، لم يشر إلى الإجراءات التي يجب عليه اتخاذها لاستعادة القطع المنهوبة، ومعاقبة من قام بذلك الفعل، خصوصاً وأن بعض مشايخ المنطقة متهمون فيها، وقد اكتفت الحكومة بتشكيل لجنة لمراجعة قانون الآثار وتقييم أداء الهيئة العامة للإثار.

الإسبوع الماضي كانت «ظفار» محط أنظار وسائل الإعلام المحلية؛ بعد ورود أنباء عن قيام بعض الأشخاص بنهب أحد المواقع والعبث على تابوت ضخم مليئاً بمجوهرات، حيث احتشدت منطقتنا وادي عصام وجبل عصام، كل يدعي ملكيته لهذا الكنز. وفي ظل غياب المسؤولية داخل المديرية، والمحافظة على حد سواء؛ فقد أرسلت أربعة أطقم عسكرية لحل النزاع بين المنطقتين وتطوع رئيس الهيئة العامة للإثار، ونفى وجود اكتشاف أثري غير ذاك الذي تم في العام 2000.

الأربعاء الماضي كان يوماً استثنائياً بالنسبة لفريق التنقيب الأثري الذي كان مرابطاً في منطقة وادي عصام بمديرية السدة. ظل الفريق لعدة سنوات مهمكاً في عملية البحث والتنقيب بين الصخور المنتشرة في بطن الوادي، التي دلت عملية التنقيب الأول عن وجود مقبرة ملكية تابعة للدولة الحميرية.

كانت أعمال التنقيب تتم بحذر شديد. ومن خلال استمرار أعضاء الفريق بالعزف على فرشات التنقيب في تربة المقبرة، استنشق أحدهم رائحة البخور منبعثة من وسط إحدى الحفر الصخرية، مخترقاً التربة

والصخور التي غطت تلك الحفرة (القبر) كانت الدهشة بادية على عضو الفريق الذي هلل بصوت عالٍ ليلفت إنتباه زملائه الذين زحفوا إليه زحفاً بعد أن عجزت أقدامهم من حملهم إليه بسبب الإنهك والتعب الشديد الذي حل بهم.

تجمع أعضاء الفريق كلهم حول القبر، وظلوا يتابعون زميلهم وهو يقوم بوضع اللمسات الأخيرة على جدران القبر، وينفخ الغبار والتراب من على القبر.

وبعد دقائق اتضح معالم القبر لتعلن للفريق أنهم بجوار قبر صاحبة الجلالة ملكة دولة حمير العظيمة - فما كان منهم إلا أن استعادوا قواهم واستقاموا لتحية الملكة كانت تغفوا داخل تابوتها الذهبي متزينة بأعلى الحلي النفيسة، وإلى جانبها ممتلكاتها الخاصة من الذهب والأحجار الكريمة والمباخر... الخ.

في هذه الأثناء وبعد انتهاء أعضاء الفريق من تقديم التحية لجلالة الملكة استأذنها بأن تسمح لهم بتوضيب وتنظيف غرفتها الملكية التي ظلت لآلاف السنين مدفونة تحت الأرض، وحتى تبدو أجمل من ذي قبل بعد أن أصابها عوامل الطبيعة التي أحدثت فيها بعض التغيرات.

بدأ الفريق الأثري بعملية تحزين وتنظيف التابوت والقطع الأثرية المكتشفة تهديداً لنقلها إلى المتحف. ولأن عملية التنقيب التحرير في عملية التنقيب تستغرق الكثير من الوقت، قد يصل إلى أيام، كان لابد من تركها في مكانها وعدم نقلها من مكانها حتى يتم الانتهاء نهائياً من أعمال التنقيب



● ما تبقى من الملكة

والتنظيف. تم تسليم الموقع الأثري المكتشف للأمن الذي وصل بعد معرفته باكتشاف الأثار، وحتى يعود الفريق في اليوم التالي لمواصلة عملية التنقيب.

كان الخبر قد انتشر في المنطقة عن اكتشاف آثار كثيرة؛ مما دفع المئات من الأهالي إلى الإسراع إلى المكان لرؤية الآثار. إلا أن قوات الأمن منعتهم من الاقتراب حماية للآثار من العبث والنهب. كان هناك



خمسة أطقم عسكرية مسلحة. وبعد ساعا من وجود العسكر في المنطقة شعروا بالملل من بقائهم هنا في هذه المقبرة في الصقيع والبرد القارس، اعتقدوا أنهم يضيعون وقتهم في هذا المكان.

ربما كانوا جميعاً يريدون الإنصراف وترك الآثار، وربما حدث شجار وخلاف بينهم حول من سينصرف ومن سيبقى لحماية الآثار وحمايتها، وربما توصلوا في النهاية إلى عمل قرعة بينهم لتحديد الطقم الذي سيبقى مع الآثار.

انصرفت الأطقم وبقي طقم واحد من ستة أفراد، كان النعاس يداهم، وفي الجوار كان المئات من «النهاية» يكاد الفضول يقتلهم لمعرفة ماذا يورث ذلك القبر من ثروة.

كانت المفاجأة كبيرة لهم حين وجدوا سيارات الحراسة تغادر المكان تاركاً طقماً واحداً فقط.

كانت الساعات حرجة جداً بالنسبة لبقايا الأمن التي تعرضت لهجوم مباغت من قبل الأهالي.

لم تكن معركة متكافئة، حينها فضل العسكر النجاة بازواجهم فليس من المعقول في عرفهم أن يقاتلوا من أجل «شوية حجار» فتركوا للناس أمر الموقع.

هجموا على القبر، فتحوا التابوت: يا الله ماهذي إلا ثروة، ذهب، مجوهرات، مد إيدك عاوني نخرج هذي الجنية (الملكة) من الصندوق الله أكبر عليها كم لبسة من ذهب.

تحولوا إلى ذئاب مفترسة وهم يقتحمون



غرفة الملكة. سرقوا كل شيء إلا التابوت... كان كبيراً وتقبلاً لم يستطيعوا حمله فحطموه، استكثروا تركه سليماً.

الفرحة باكتشاف جزء كبير من حضارة الدولة الحميرية لم تدم سوى ساعات الأثري، استيقظت السلطة المحلية من معدودة بعد الكارثة التي حلت بالموقع الأثري، وأقبلت مهولة إلى المكان ومعها العشرات من كبار مسؤولي الدولة كلهم تجمعوا في الموقع الأثري المنهوب لإلقاء النظرة الأخيرة.

خالد العنسي مدير عام مكتب الآثار بإب، أظهر قدراً كبيراً من الأسى والحزن أثناء لقائه وسائل الإعلام المحلية وقال: «إن هذه المواقع تعرضت للسرقة والنهب منذ سنوات». مؤكداً أن هذا الموقع يعد من أهم وأغنى المواقع الأثرية المكتشفة من قبل البعثة الأمريكية سنة 98. لأنها مرتبطة ارتباطاً جذرياً بمنطقة ظفار التاريخية.

العنسي أشار إلى أن مكتب الآثار كان مناوياً باستمرار في النيابة من خلال البلاغات الكثيرة التي قدمها عن تعرض الآثار للنهب. ولكنه لم يتم التحرك بجد وإلقاء القبض على الجناة.

أغلب أفراد الحراسة الأمنية كانوا قد غادروا الموقع قبلها بلحظات دون مبرر معلوم. ليحل الجناة محلهم، وليقتربوا جريمتهم التي أكد آثريون أنها أفقدت اليمن فرصة كشف حلقة مفقودة من تاريخها القديم.

خلال 4 سنوات اقتيدت 16 مرة على سيارة السجن

«ليمة» تموت كل يوم

■ شوبة - شفيح العبد

ليمة سعيد هادي مثال للتضحية التي أصبحت ضحية، خدعت بسبب حبها وجهلها في أن، لم تكن تعلم أن من الحب ما قتل، أرادت أن تحمي غيرها فادعت ارتكابها جريمة القتل، مصدقة أن المرأة لا تقاد بالرجل. انطلت عليها الحيلة.. وكانها عاشت حلماً جميلاً لتصبح على حقيقة وجودها في سجن «البحرين» تواجه عقوبة الإعدام، وبعانها رضيعها ذي الثلاثين يوماً. لقد اسودت الدنيا بوجهها عندما تخلى عنها من ضحت من أجله وتم حرمانها من رؤية أولادها الأربعة.

أكثر من أربعة أعوام مضت على دخولها السجن. وقد أصدرت محكمة جعار الابتدائية حكمها بإعدام «ليمة». ومنذ أبريل الماضي وملف القضية في الاستئناف، حيث عقدت خلال هذه الفترة 16 جلسة.. ومع ذلك لم يحدث أي جديد في الموضوع.. وفي كل مرة تتعطل الجلسات إما لعدم اكتمال هيئة الدفاع أو لعدم إعلان أولياء الدم بالحضور.

تخيلوا 16 رحلة قطعها «ليمة» على متن سيارة السجن في انتظار إما تنفيذ العقوبة أو تعديل الأخطاء والقصور الذي شاب مرحلة جمع الاستدلالات والتحقيق، ومنها قصور في الإجراءات ونقص واضح في محاضر الاستدلال وعدم وجود محاضر قانونية تبين نزول فريق

البحث الجنائي إلى مكان الواقعة وعدم ضبط أداة الجريمة والتناقض والتضارب في أقوال المتهمه والنقص الواضح في أقوال الشهود... كما أن مرحلة التقاضي هي الأخرى لم تسلم من القصور والأخطاء حيث صدر الحكم من محكمة غير مختصة، وعدم وجود دليل إدانة ضد المتهمه في ملف القضية، كذلك إغفال القاضي رجوع المتهمه عن الاعتراف أكثر من مرة.. وغيرها.

16 رحلة قطعها على أمل الخلاص مما هي فيه، ولكنها اصطدمت في الرحلات الأربع الأولى للاستئناف بعائق عدم اكتمال هيئة المحكمة.. وفي الاثنتي عشرة الأخرى عدم حضور أولياء الدم.. لتعود أدراجها صارخة: «إعداموني.. خلصوني من معاناتي وعذابي».

بهذا الشأن قالت المحامية إشراق المقطري مديرة مشروع الحماية القانونية والمناصرة: لقد تابعنا قضية ليمة منذ البداية وقمنا بتوكيل محام للدفاع عنها وحضور الجلسات، كما قمنا بزيارتها أكثر من مرة للسجن، وعملنا ورشة بأعين مناصرتها وقد حضرها القاضي الذي اصدر الحكم الابتدائي بإعدامها. وتواصلنا مع عدد من الصحفيين والصحف لتشكيل ضغط ومناصرة للمتهمه، كما طالبنا بإعطائها حقها في رؤية أطفالها ولم يتم الاستجابة لنا.

وأضافت: هناك أخطاء وقصور في الإجراءات ينبغي

تلافيها. مؤكدة في ذات السياق أن «ليمة» هي المرأة الوحيدة في سجن البحرين التي تواجه الإعدام، وأن «التأخير في الاستئناف يسبب لها معاناة نفسية وجسدية، تصوروا أكثر من أربع سنوات في السجن وكل يوم يفرج عن إحدى السجينات لاكتمال فترة العقوبة وهو ما يضاعف من معاناة ليمة».

وقالت المحامية إشراق: إعلان أولياء الدم فيه كثير من الصعوبة كونهم بدو ولا يوجد لهم موطن محدد، لذا لابد من تعاون وتنسيق بين النيابة وإدارة الأمن بالمحافظة من جهة وأمن المحافظة والمديرية من جهة أخرى بشأن الإعلان أو التأكيد بصعوبة الإعلان، على أن يتم الإعلان بعدها في الصحيفة، لأنه مخالف للقانون وللجاناب الإنساني أن تبقى المتهمه رهينة لحضور أولياء الدم.

وطالبت المحامية النيابة العامة التي يحضر ممثلها الجلسات بالسير فيها والاكتمال بها كونها صاحبة الحق العام في تحريك الدعوى.

كما ذكرت مديرة مشروع الحماية القانونية والمناصرة أنهم قد رفعوا أكثر من مذكرة بشأن قضية ليمة، ومنها مذكرتان لرئيسي نيابة ومحكمة استئناف أبين، وأخرى للنائب العام بضرورة التدخل لدى محكمة ونيابة استئناف أبين وإلزام نيابة الاستئناف بإعلان أولياء الدم، وكذا توجيه مدير أمن أبين عبر وزير الداخلية بإرسال أفراد

من رجال الأمن لإعلان أولياء الدم حتى تتمكن المحكمة من استكمال الإجراءات وعقد الجلسات.

المحامي محمد الدويحي الموكل من مشروع الحماية القانونية والمناصرة للدفاع عن المتهمه، قال إن المشكلة الرئيسية هي عدم حضور أولياء الدم، حيث القاضي مصر على ضرورة حضورهم، وقد حضر ابن عمهم في إحدى الجلسات والتزم بإشعارهم إلا انه عاد في الجلسة التالية وأشعرنا بعدم غوره على مكانهم كونهم بدوا رحل ينتقلون من مكان لآخر بحثاً عن المرعى.

وأضاف أن رئيس المحكمة عقد جلسات أسبوعية لليمة تقديراً منه لظروفها، ولكن عدم إعلان أولياء الدم بالحضور وقف حجر عثرة أمام استمرار الجلسات، وقد وعدنا رئيس المحكمة بالتواصل مع رئيس النيابة وإعادة القضية إلى جدول المحكمة.

وأكد أن غياب التعاون والتنسيق بين امن المحافظة ونيابة الاستئناف من أسباب عدم الإعلان.

قال الدويحي إن مشكلتهم في أبين هي وجود هيئة قضائية واحدة تنظر في القضايا المدنية والجناحية وفي حالة تغيب أحد أعضائها لظرف طارئ فإنه يتعذر انعقاد الجلسات لعدم وجود قاضي احتياط.

وأكد محامي المتهمه انه متى ما حضر أولياء الدم فإن القضية لن تستغرق أكثر من ثلاث جلسات.

عن ثقافة الكراهية.. يناير مرة أخرى

بشرى المقطري

التعريفات

براهمان

تعني في السنسكريتية: يقبض، ينتشر. وهو مفهوم أنطولوجي (وجودي) في التقاليد البرهمانية-الهندوسية، الدينية والفلسفية، وتعني المطلق اللا شخصي. تقابل برهما الإله الشخصي، وهو جوهر موضوعي وهو في وقت واحد أساس العالم وتجليه الشامل. براهمان مفهوم متعدد المعاني في الثقافة الهندية: ففي الفيدات (الويدات عند البيروني) المبكرة قوة سحرية في القربان، وطائفة الكهان، وبعد ذلك جنس أدبي. أما في الأوبانيشادات فيقترب المعنى من فكرة الجوهر الروحي. وهو في هذا السياق المبدأ الأول وعلّة الوجود الأولى، والمعنى الباطني وقانونه الأسمى، ويُعرف بأنه الواحد في الكثرة، والجوهر في المظهر، والباقي فيما يعبر (يفنى) والخالد في الزماني، والحقيقة الشاملة. كل ما هو موجود مضمّن في البراهمان كما في البذرة، ولكنه لا يتجلى للعالم ويعرف بالسلب، فلا يرى، ولا يدرك، ولا يولد ولا متناه... الخ. إن كونية البراهمان الحقيقية تدرك عبر إدراكه ذاته، وما تقوله الأوبانيشادات عن علاقة الهوية بين البراهمان والأتمان، والذات والموضوع، والإنسان والله، التي تفصح عنها صياغات مقدسة مثل (أهام براهمان) «أنا براهمان» وغيرها. ويتسم مذهب البراهمان في الأوبانيشادات بوحدة الوجود، وقد طورته مدرسة الفيدانتا (الفيدا المتأخرة) لا سيما في مدرسة شانكارا.

أبو بكر السقاف

للآثار الاجتماعية التي حدثت، سواء بعدد القتلى، وعدد المفقودين، ومعطوبي الحرب. فظلت تلك الأدبيات على قلتها لا تعالج المشكلة من العمق، ولا تقف على الأسباب الحقيقية التي أطلقت الأحداث إلى جنوبها المروع. إن سياسة إغلاق الملفات القديمة التي تستخدمها السلطة مثلاً في عرضها لتناجح حرب 94، وتعاطي الحزب مع ذكرى يناير، لا تخدم فكرة التصالح والتسامح بشيء. حتى لو كانت فكرة المهرجانات جميلة وحضارية، لكنها في اعتقادي غير كافية لمعالجة مرحلة بحجم يناير. يجب أن لا يمر الحدث هكذا كما يمر كل شيء في بلادنا. يجب فتح جراح يناير قليلاً للتهوية، ثم دملها بطريقة علاجية صحيحة، وليس ببترها أو تحميلها أكثر مما تحتمل، يجب أن لا نمر على يناير مطاطي الرؤوس.

قد يبدو يناير مفزعا لي، ولك، ولجميع الأهالي والأسر، الذين فقدوا أحبّتهم، والذين لم يعرفوا بعد شيئاً عنهم؛ قد يبدو كابوساً مزعجاً ودمويًا لذاكرتنا جميعاً؛ لكننا يجب أن نقف وقفة جادة ومسؤولة لتفعيل آلية للتسامح وبمشاركة جميع أبناء الوطن. وقد نستطيع إحداث فرق حقيقي حتى لو كان بسيطاً، من خلال:

- تقديم الحزب اعتذاراً رسمياً عن أحداث يناير، وكما سيكون قراراً شجاعاً ومسؤولاً؛
- تشكيل لجان شعبية وطنية لمتابعة أسر الضحايا والمفقودين وحصرها.
- عمل عزاء رمزي لكل الضحايا والمفقودين ومواساتهم.
- حصر أسر المخطوبين نفسياً وجسدياً من أحداث يناير.
- جمع تبرعات مالية من جميع المؤسسين في شمال الوطن وجنوبه لتقديم بدائل مادية للأسر الفقيرة والمتضررة.
- إعادة دفن الجثث بطريقة لائقة وأدمية.
- إقامة ندوات فكرية وتاريخية عن يناير.
- تدوين الشهادات التاريخية لتوثيق تلك المرحلة بحيادية وموضوعية.
- البحث عن وثائق تاريخية جديدة تضيء تلك المرحلة.
- إعادة كتابة مناهج التاريخ للتعليم الأساسي والثانوي، بما يتوافق مع القيم الوطنية المتساوية، والإشارة لكل القيادات الوطنية الجنوبية والشمالية بالتساوي.
- إن بذر ثقافة الكراهية والحقد والعنف والمضاد، ستولد الكثير من الدمار وعدم الثقة، وستجعلنا مرتين ماض نستطيع تجاوزه. أما تعاطي السلطة مع الأحداث الأخيرة، فهو مؤشر أخير على إفلاسها، وهو عمل لم يدهشني حقاً، لكن ما أدهشني تعاطي الحزب مع ذكرى يناير، كان عليه أن يتصالح مع ماضيه الفعلي، وتصويب أخطائه، مفوتاً الفرصة على السلطة، ويقول: «نعم، حدث ما حدث، ونحن أسفون على كل شيء».
- حينها فقط سيمر يناير بخير كأي ذكرى سيئة، وساقول: كم نحن آدميون في التعامل مع جراحاتنا؛ أو «ننذكر ما نينعاد...» فقط على صوت فيروز.



والترحيب، سيكون مناسبة وطنية لافتة أن نقف عليها ونتنازق لإنجاحها. لكن المهرجان، وعلى سطوته الإعلامية، كان مخيباً لآمال المتواضعة، فكان هناك القليل من التسامح والقليل من الكراهية. وبخطب عشوائي بين هاتين الفكرتين خرج المهرجان مشوشاً لي وللكثير من المتابعين؛ لأنه لم تكن هناك أحادية في الأهداف والطرح، ولم تكن هناك آلية فاعلة للتسامح الذي نشد عليه. واستنادي كان إلى البيان السياسي الصادر عن المهرجان الذي خفض من سقف توقعاتي وجعلني أعود لتعاطي الجميع مع هذا المنزلق التاريخي الخطير.

لقد كان يناير بالنسبة للسلطة ومنذ أعوام طويلة، العصا التي يلوح بها للحزب إما يجعله مرتها لتاريخ دموي يعنيه تحديداً، وإما لتفريق قاعدته الشعبية. ونجحت السلطة دائماً في ممارسة هذه اللعبة، وأثرت في فرض مزيد من الإقصاء السياسي للحزب، خاصة بعد حرب 94. وجاءت الأحداث الأخيرة بسفك الدماء، لتذكرنا السلطة بأن يناير مازال يحمل صبغة الدم الأولى والإرث الأول، وأن يناير لا يعينها، ومن منطلق اللامسؤولية تعاطت السلطة مع يناير كذاكرة لا تخصها، واستطاعت توظيفه بحشد المزيد من الكراهية لخدمة أغراضها السياسية الإثنية وبقى الصف الوطني المشقوق عرضاً وطولاً، شمالاً وجنوباً، وتكريس الراهن الجنوبي لمصلحتها. أما المعارضة (الحزب الإشتراكي تحديداً) فإنها وقفت مبهوتة، وفي المنتصف دائماً خوف من مغة التعاطي مع يناير جديد.

لقد كانت أدبيات يناير 86، حتى اللحظة، تجترئ منا ذلك التاريخ وتسطو عليه، سواء بتغليب طرف على آخر أم بين صراعات «الطغمة» و«الزمرة»، كانت الحقيقة تختفي، وكانت كتب التاريخ تقف على يناير، وإن حاول بعضها حشو رؤوسنا برواية واحدة وتعميم الحقيقة من منفذ واحد، ولا يتم الإشارة

في سياسة تكسير الأيدي التي انتهجتها السلطة منذ حرب 94 يبدو كل شيء منطوقاً بالكراهية لكل مبادرة تسامح وتوافق وانسجام حتى لو كانت ساذجة، فيبدو الوطن الذي تريده لنا مرادفاً للدم، كعادل واقفي وتاريخي لفكرة التعايش فيه، وإن كان الوطن بسماحته وتقنيد ذاكرته سيجعل طرحي أشبه بترويض صخرة بحجم يناير.

ويُنابِر مرة أخرى سيجعلني أحزن، لأن كثيراً من الدماء أريقت فيه، وكثيراً من الكراهية والحقد أشعلت في شرف ذلك اليوم. فالسلطة الحالية المازومة تتغذى على فكرة سحقنا جميعاً حتى آخر نقطة دم، من سياسة التجويع التي تكوي يومياتنا بقسوة، حتى إلهائنا بالاحتقانات الدموية في كل الجغرافيا اليمنية. لكن يناير يظل في عين السلطة صخرة تنكس عليها تغزل شرنقتها كل عام، وتستثمره لتخديفنا من مغنة الانجرار لأي حلم حتى لو كان وهماً! لتكون السلطة وحدها المظلة الوحيدة الأمنة للصالح للنوم والتعايش وربما الموت كمداء، وما عداها مبشر بينناي أخرى...!

لماذا نخاف يناير؟! لماذا يظل الحديث عنه أشبه بقد أسفين ساخن في وجداننا؟! لماذا الكتابة عنه تعريض بجهة ما، وتحريض على الإلفة؟! وأنا لم نعد مخولين بالكتابة عنه بحيادية ودون اجترار الأسم والحقد أكثر من عشرين عاماً مرت وما زال يحمل يناير المذاق المر والمنهك لذاكرتنا بعده. سلسلة أخطاء ستتوالد من رحم يناير لتفجعنا بذاكرتنا ووطننا. وفي مخلبتي الصغيرة مازال «يناير» الوجع المسكوت عنه، حتى لو لم نكتف بالصراخ فقط لمجرد الفرغ من فكرة الاحتراب الألهي الخفيف، أو حتى لجلد الذاكرة الميتة، يبدو يناير مرة أخرى جرحاً مغروساً في القلب والذاكرة، واستثناء فريداً في انزلاقاتنا التاريخية الدموية، وفي أحلامنا الكابوسية، سيظل يحمل شساعة الجرح ولذة النذء. أحياناً أهجس بنسأول مريب: «ماذا لو أكل التاريخ قليلاً على رأسها، وأعود لتلك اللحظة الفارقة؟! ماذا لو لم يكن هناك يناير؟! ماذا لو لم يحدث ما حدث؟! ماذا لو كان 13 يناير يوماً عادياً في شهر عادي يمر به كما نمر أيامنا باعتبارنا؟ هل ستكون الأحداث حينها مختلفة قليلاً؟! ربما لن تكون هناك وحدة بتلك العجلة، وذلك الاندماج القسري، وتلك الخسائر؟! حينها لن يشعل نظام صنعاء حرب 94، لأن الطرف الآخر لن تكون له جراح يلعقها بحسرة، وستكون موازين القوى متعادلة، ولن تكون ذاكرتنا بذلك اليتيم والألم.

هل نتسامح لننسى أوجاعنا وحقدنا كاعتراف بخطأ ما ارتكبنا؟ في لحظة جنون تاريخي؟ ولكن من الذي له الحق بالتسامح؟! ومن يسامح من؟! وكيف نسامح بعضنا؟ هل نحن «كشماليين» غير معنيين بأحداث يناير وأنها تركة وذاكرة لا نخصنا كما يروج البعض؟!!

بقلق مبرر كنت أتتبع مهرجان التسامح الذي أقيم في ذكرى يناير. ومهرجان كهذا سيكون مفتياً بالقرارة والتصنيف

مجلس محلي سباح يقرر سحب الثقة من رئيسه

ارتفاع عدد المستقلين في مجلس خنفر إلى 16 وفشل الدولة في أبين يعجل بقيام إدارة ذاتية من زعماء محليين

حل الموضوع. وتفاقت أزمة المياه في مدينة زنجبار جراء تدهور معدات توصيل المياه من حوض مياه عدن شمالي مدينة جعار المجاورة. ويزود الحوض مدينة جعار وزنجبار وعدن بالمياه. وأصبحت الأنابيب التي تزود زنجبار بالمياه بالتلف والتآكل، علماً بأن عمرها يمتد لعدة عقود. ويمكن للمنتقل بين مدينتي جعار وزنجبار أن يشاهد على امتداد الطريق الأعطال الجسيمة في شبكة الامداد، والمياه المتسربة من الأنابيب. وبحسب متخصص، فضل عدم ذكر اسمه، فإن نسبة الفاقد من المياه جراء تلف الأنابيب، يبلغ نحو 70%. ويشكو مزارعون من أخطار تحيق بمحصولاتهم جراء تسرب المياه بكميات كبيرة إلى مزارعهم. ويعزو الأهالي الانهيارات الأرضية على امتداد الطريق إلى هذه المشكلة. وطبق أهالي في زنجبار فإن المياه التي تصل إلى بيوتهم تأتي ملوثة بالأتربة ومواد أخرى. ويخطر بعض سكان المدينة إلى استخدام الحمير للتزود بالمياه من مناطق أخرى في المدينة بسبب انقطاع المياه عن منازلهم لمدد طويلة. وعلى الجملة، فإن أبين تشرف الآن على مرحلة جديدة جراء عجز مؤسسات الدولة وهيئاتها في المحافظة عن أداء واجباتها. وبات مرجحاً أن تتقدم زعامات قبلية وسياسية ملء الفراغ، تماماً كما يحصل في المناطق التي تنهار فيها الدولة جراء الحروب أو الكوارث. ويتعزز هذا الاحتمال بفعل عوامل عديدة جغرافية واجتماعية وسياسية، فإلى وعورة تضاريس المحافظة، والنزوع القوي باتجاه الانتماء القبلي لتوفير الحماية، تشيع مظاهر الاستياء بين السكان بسبب الفقر والبطالة والشعور بالإقصاء. ومن غير المستبعد أن ينشأ إطار اجتماعي يتأسس على التمثيل المناطقي يقوم على الحاجة إلى منع انفجار النزاعات القبلية وحماية مصالح التجمعات السكانية في حال استمرار التدهور أو حدوث انعطاف في مسار الاحتجاجات باتجاه العنف.



المجلس المحلي بالمديرية في مذكرة إلى محافظ المحافظة محمد صالح شمالان وهم يعقد اجتماع استثنائي للمجلس لسحب الثقة عن مدير عام المديرية وفقاً لأحكام المادة 119 من قانون السلطة المحلية. واتهموا مدير عام المديرية محسن العمري بإثارة المشاكل والفتن بين المواطنين كما و تفويض مواطنين من خارج المجلس للقيام بأعمال مدير عام المديرية، ورفض الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس التي تتخذ بالإجماع والعمل على تعطيل قرارات المجلس السابقة، بالإضافة إلى عدم تواجده الدائم في المديرية، ما أدى إلى تعطيل جميع الأعمال الخاصة والعامة في المديرية. وطالب أعضاء المجلس محافظ بسرعة تحديد اجتماع غير عادي للنظر في الموضوع حتى لا تتفاقم الأمور وتؤدي إلى تداعيات أكبر. الطلب سحب الثقة عن مدير عام المديرية يعد الطلب الثالث المقدم من أعضاء المجلس المحلي منذ تولي المدير العام مهامه قبل أكثر من عام، دون أن تعمل السلطة في المحافظة على

وكانت «النداء» أشارت في تقرير سابق إلى استقالة 10 من عضوية المجلس المحلي. ويطلب المستقلون وهم من أعضاء المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) بمحاسبة مدير عام المديرية وأمين عام المجلس، جراء تورطهم في قضايا فساد، أو تسترهم عليها. وفي مديرية سباح، قرر المجلس المحلي (جميع أعضائه من المؤتمر الشعبي) بغالبية ساحقة سحب الثقة من مدير عام المديرية. ووزع أعضاء المجلس المحلي أسس رسالة يلوحون فيها بالاستقالة في حال لم يُغير المدير. واتهم أعضاء المجلس المحلي مدير عام المديرية بالامتناع عن وضع ختم المديرية الرسمي على أية معاملة للمواطنين إلا بعد دفعهم مبالغ مالية، وكذا تواطؤه مع مدير أمن المديرية في تعسف المواطنين والقيام بجسس أعضاء المجلس المحلي ومواطنين، سواء في منزله أو مكتبه، دون ذنب أو مسوغ قانوني. وطالب 15 عضواً من أصل وهم قوام

عن نظرة عنصرية تجاههم. وكادت المواجهة أن تتزلق نحو «هاوية المناطقيّة» عندما حاول المعتد على بقالات مجاورة يملكها مواطنون من محافظات شمالية. وقد اضطر رجال الأمن إلى التدخل لحماية البقالات. الشلل في وظائف الدولة وعجز المسؤولين عن الاستجابة لاحتياجات السكان ومطالبهم، يغذي الشعور بالإقصاء واليأس بينهم. والوظيفة الوحيدة التي يؤديها القابعون داخل أسوار مبنى المحافظة هي تحفيز المشاكل وإلهاب الأزمات المتوطنة في غير مكان. على سبيل المثال، فإن تردّي الخدمات لم يمنع قيادة المحافظة من الاستمرار في جباية الأموال من السكان. وعلى الرغم من فتوى قانونية صدرت من مكتب الشؤون القانونية بالمحافظة تشدد على عدم قانونية نقاط جباية عند مداخل المحافظة، لصالح صندوق تحسينها(1)، فإن هذه النقاط ما تزال تعمل في استفزاز صارخ للتجار.

الغرفة التجارية بإبين استطاعت الشهر الماضي أن تنتزع قراراً من المحافظة بإلغاء تلك النقاط، لكن الإلغاء لم يتم. وبحسب مصدر في الغرفة التجارية، فإن الجباية في هذه النقاط غير القانونية تتم بأساليب استفزازية، وأحياناً يتم استخدام الرصاص الحي على أصحاب الأعمال لإجبارهم على دفع المال. وعلمت «النداء» أن التجار الذين نفذ صبرهم أقروا الدعوة إلى اعتصام يطالبون فيه بإلغاء النقاط فقط، وإنما أيضاً رد المبالغ التي أجبروا على تسليمها، خصوصاً وأنهم يحملون سندات دفع، سبق لمكتب الشؤون القانونية الإفتاء بعدم قانونيتها.

وتقدر الأموال التي يتم جبايتها من هذه النقاط بنحو نصف مليون ريال سنوياً. وشهدت مديرية خنفر تطوراً لافتاً الأسبوع الماضي، حيث انضم 6 من أعضاء المجلس المحلي في المديرية إلى قائمة المستقلين من عضوية المجلس، لبلغ عدد الأعضاء المستقلين 16 عضواً.

■ أبين - النداء ■

النقطة الواقعة على الطريق العام الذي يربط محافظة عدن بمحافظة شبوة وحضرموت، والمواجهة لبني محافظة أبين في زنجبار، باتت الساحة المثلى التي يتجمع فيها محتجون من كل صنف للتعبير عن استيائهم من انهيار الخدمات. والمبنى ذاته صار آخر معازل الحكم بعد انحسار نفوذه في مختلف المديريات والمناطق.

انكماش الدولة داخل مباني وأسوار الهيئات الحكومية في العاصمة زنجبار، جعل من التمرد الذي يقوده سعيد شحتور في مديرية المحفد شرقي المحافظة، مجرد عمل اعتيادي لا يثير الاهتمام. وللتخلص من الإحساس بالملل والشعور بعدم الأهمية، قد يندفع شحتور إلى توسيع نطاق عملياته إلى مناطق جديدة أكثر سخونة، لينال الدولة عليها. تتنامى مشاعر السخط على الدولة في أبين، وتأخذ أحياناً تعبيرات حادة تنذر بقدوم مرحلة جديدة تنسم بالواجهات الدامية. هذا ما دلت عليه الأحداث التي راقت آخر اعتصام لعمال النظافة بالمحافظة نهار السبت الماضي. الاعتصام هو الرابع من نوعه خلال شهر. ويطلب المعتصمون يروايتهم واعتمادهم كموظفين رسميين، علماً بأن أغلبهم متقاعدون، ومضى على بعضهم سنوات عديدة دون أن يتم توظيفهم رسمياً، في الوقت الذي يتم فيه توظيف عمال من خارج قائمة المتقاعدين. وشكا بعض هؤلاء من الإجراءات العقابية القاسية التي تتخذها الإدارة ضدهم، حيث أبلغ محتجون «النداء» بأن الذين تغيبوا عن العمل نهار يوم عيد الأضحي عوقبوا بخصم راتب شهر كامل من مستحقاتهم.

صباح السبت حرص عمال النظافة المحتجون على لفت الانتباه إليهم، فحاولوا الدخول عبر بوابة مبنى المحافظة، لكن قوى الأمن تدخلت بصرامة لصددهم. وحسب شهود عيان فإن الأمن تعامل بقسوة مع المحتجين، وبطريقة تنتقص من إنسانيتهم، ونعتهم بصفات مشينة تتم

هبوط مروحية اضطرارياً بحيدان عقب اصابتها ب جولة خامسة في الحرب بين الحوثيين والسلطة

قال مصدر عسكري إن الاشتباكات تجددت بين أتباع الحوثي وقوات الجيش المرابطة في مديريات محافظة صعدة، بعد حالة من الهدوء النسبي خلال الأيام الماضية، وأن تعزيزات عسكرية قد أرسلت إلى هناك.

ونقل موقع نيوز يمن عن المصدر القول إن الحوثيين هاجموا موقعا عسكريا، ليل الاثنين، بنيران الأسلحة الرشاشة وقذائف الهاون. وقد أدى الهجوم إلى إصابة أحد الأفراد بجروح، بالإضافة إلى إغطاب عربية عسكرية. كما هاجم الحوثيون مبنى إدارة الأمن في مديرية كتاف بقذائف آر. بي. جي، إلا أن الهجوم لم ينجح عنه إصابات أو أضرار.

وحسب المصدر فإن طائرة عسكرية من نوع هليكوبتر اضطر طارريا في منطقة حيدان بعد إصابتها خلال نقلها المؤن والعتاد للقوات الحكومية في منطقة جمعة بني فاضل، وأنه لم ينتج عن العملية وقوع أضرار.

معتقلون يواجهون

(تتمة الصفحة الأولى)

حيث اعترض عضو النيابة على المحامين يحيى غالب وعارف الحالمي عضوي هيئة الدفاع كون اسميهما قد وردا ضمن ملف القضية المرفوع من شرطة الشيخ عثمان كمنهين.

وقد رفضت هيئة الدفاع سير إجراءات التحقيق قبل إحضار العسكر ومن أطلق الرصاص وتسبب في القتل والجراح ومن اعتدى على المعتقلين داخل السجن، حيث أكد بعض أعضاء هيئة الدفاع أن المعتقلين عبداللاه والعبادي تعرضوا لضرب واعتداء داخل المعتقل ما زالت آثاره بادية على جسديهما، كما أن عبداللاه تعرض للاهانة من قبل الجنود بقولهم «أنت شيوعي ملحد ولابد من عودتك للإسلام».

كما تقدمت هيئة الدفاع بطلب الإفراج عن المعتقلين كونهم لم يرتكبوا أي جريمة تستوجب اعتقالهم والتحقيق معهم، إلا أن النيابة رفضت.

إلى ذلك، أدانت سكرتارية مجلس تنسيق الشباب والعاطلين عن العمل بمحافظات الجنوب، في بلاغ صحفي صدر عنها، استمرار اعتقال بعض المشاركين في ملتقى التصالح والتسامح، وأعربت عن رفضها المطلق لإجراءات التحقيق التي تتم مع المعتقلين وكذا التهم الباطلة الموجهة إليهم.

وتساءلت السكرتارية: كيف يعتقل من شعاره التصالح والتسامح ولم يثر شغب أو فوضى وتوجه له مثل هذه التهم، بينما ثروات الجنوب وأراضيه يتلاعب بها من قبل من يسمون أنفسهم وحدويين ونجدهم في مامن من أحكام القانون؟.

ودعت السكرتارية شباب الجنوب إلى إقامة الفعاليات الاحتجاجية في مختلف مديريات ومحافظات الجنوب اعتباراً من يوم السبت الموافق 26يناير، على أن تستمر حتى يتم الإفراج عن كافة المعتقلين ووقف إجراءات التحقيق الباطلة، وكذا تقديم الجناة في مختلف الجرائم التي ارتكبت ضد المشاركين في النضال السلمي الجنوبي منذ مراحلها الأولى وحتى اليوم.

جماعة التبليغ

(تتمة الصفحة الأولى)

والفرشان، ويقسم الخميم على المحافظات اليمنية بحيث يتجمع الدعاء لكل محافظة في مكان وفي خانة خاصة كتب عليها لوحة «التشكيل، يجلس ما يقارب 1000 داعية، وهم المعتمدون حسب العرف السائد في أديباتهم بالجاهزية الكاملة للخروج للدعوة في سبيل الله خارج اليمن.

وفي حلقات الدرس وتبادل النقاش يبسو الحديث عن الكرامات والأولياء وجبة قصصية شبيهة لإنتفاخ أذان المتلقين. والملاحظ أنه رغم التوسع في أعداد المنضويين في جماعة الدعوة والتبليغ، إلا أن هذا التوسع أفضيا لا نوعياً؛ إذ إن تحقيق التفوق النوعي يحتاج إلى رعاية ومتابعة.

حدد مؤسس جماعة الدعوة والتبليغ «الشيخ محمد إلياس الكاند هلري» (الهند) ستة مبادئ يحصر فيها الحديث في مواتراتهم السنوية ومشوارهم الدعوي على

ونقل عن مصادر محلية التأكيد على اتساع قاعدة الاستعدادات العسكرية لجولة جديدة من الحرب، من الجانبين. حيث عززت السلطات وحدات الجيش المرابطة هناك بقوات جديدة. فيما أعاد الحوثيون انتشارهم في المرتفعات الجبلية، وشرعوا في إقامة المتاريس استعدادا لانفجار الوضع بصورة شاملة.

وقالت المصادر إنه في إطار الاستعدادات قام الحوثيون بافتتاح مستوصف جديد لهم في الجبال القريبة من منطقة النقعة، وأنهم استقدموا طبيبين أسويين لهذا الغرض، حيث أظهرت الجولات الأربع للحرب أن هناك عجزا شديدا في الجوانب الطبية لمعالجة الجرحى والمصابين، حيث كانوا يضطرون لتهديب الأدوية من العاصمة في أغلب الأوقات.

من جهته قال مصدر مقرب من عبد الملك الحوثي إن أحد الأهالي، ويدعى عيضة محمد عيضة فريش، لقي مصرعه حين أطلقت

أساس الكلمة الطبية والخشوع في الصلاة والعلم والذكر وإكرام المسلمين والأخلاص والخروج في سبيل الله.

ورغم رفض الشيخ صالح المقبل، مسؤول الجماعة في اليمن، الحديث أثناء المؤتمر معتبرا الجهاد ليس بالإعلام بل ببذل النفس والخروج للدعوة.. إلا أن النصيحة التي تبقى عنوانا بارزا لهذه الجماعة هي عدم الدخول في جدل مع المسلمين أو خصومات مع الحكومات.

واللافت أن الاجتماعات السنوية لجماعة الدعوة والتبليغ تحظى في اليمن بترحيب ورضا رسمي. والراجح أن تمويل سفر منات الدعاء إلى جنوب أفريقيا والهند وكينيا وأثيوبيا وجيبوتي وبلدان العالم يتم تحمل نفقاته من تبرعات ما تزال الشكوك تثار حول مصادرها ويلفها الغموض.

يقول جماعة الدعوة والتبليغ إن السياسة أن تترك السياسة. لكن هذا الشعار لم يكن كافيا لحمايتهم من التهم وحضر نشاطهم في أكثر من بلد رغم أنهم في دعوتهم لا يتعرضون إلى فكرة «إزالة المنكرات»، وحسب قولهم فإنهم الآن من مرحلة إيجاد المناخ الملائم للحياة الإسلامية وأن هذا العمل قد يضع العراقي في طريقهم وينفر الناس منهم.

وفي خبطة الجمعة في الخميم كان الحث للأحباب الدعاء على الرحمة والشفقة والدعوة إلى الاجتهاد في الدعاء لليهود والمسيحيين بالهداية.

واللافت أن جماعة الدعوة والتبليغ إنفكات عن تطوير نفسها طبقا لمقتضيات العصر واسباب القوة فيه بل ظلت تستخدم التحويل على المعجزات والمكرمات مع إغفال الاسباب المادية والتهلويين من شأنها.

وفي الأمر إشارة واضحة على الجهود وضيق التفكير والإنقطاع عن المعاصرة.. يتوزع جماعة الدعوة والتبليغ في اليمن في أغلب المحافظات اليمنية غير أن الواضح أن التوسع يتركز في تعز، عدن، شبوة، حضرموت، وتكني في دعمها على مراكز نفوذ في السلطة التي تعتبر تحديها للخصوصية معها والحديث في الشأن السياسي سندا خارجيا يستخدم عند الحاجة ضد تيارات إسلامية أخرى.

باعوم والنوبة

(تتمة الصفحة الأولى)

المتنامية في المحافظات الجنوبية والشرقية. وكان خلاف نشب قبل أسبوعين بسبب برنامج مهرجان التصالح والتسامح الذي نظمته ملتقيات التصالح والتسامح في عدن نهار 13 يناير الجاري. وطبق مصادر موثوق بها فإن أغلبية المنظمين لم يرحبوا بمشروع مقترح من باعوم، القيادي البارز في الاشتراكي واحد زعماء تيار إصلاح مسار الوحدة، والنوبة رئيس مجلس تنسيق جمعيات المتقاعدين، ما أدى إلى عدم مشاركة النوبة في المهرجان.

لكن النوبة أكد في تصريحات له لنداء» الأسبوع الماضي، أن تغيبه عن المهرجان كان لظروف خاصة، فضل عدم ذكرها.

وكانت مصادر حسنة الإطلاع، أفادت بأن النوبة تعرض لمضايقات استثنائية مؤخرا، حالت دون تمكنه من الحركة والتنقل.

ومن شأن بيان إعلان الهيئة أن يثير استياء فعاليات سياسية وشعبية عديدة، في مقدمتها اللقاء المشترك الذي تتهمه شخصيات في حركة الاحتجاجات بأنه يريد التحكم بها.

وكان ياسين سعيد نعمان الأمين العام للاشتراكي حذر في الحوار الذي أجرته «النداء» معه الأسبوع الماضي من خطورة مسارعة فعاليات أو تعبيرات سياسية إلى محاولة قطف ثمار الاحتجاجات الشعبية، مطالبا بأن تأخذ الاحتجاجات مداها.

السلطات تتردد

(تتمة الصفحة الأولى)

بالأسس قال محافظ حضرموت طه هاجر لووكالة الأنباء الرسمية إن اثنين من المتورطين في الهجوم على الفوج السياحي البلجيكي من بين عشرة أشخاص، إلقي القبض عليهم في محافظ حضرموت، وإنه يتم حاليا تعقب بقية أفراد المجموعة.

غير أن مصادر أمنية تقول إن التحقيقات التي أجريت مع العشرات ممن لقي القبض عليهم في حضرموت وشبوة ومأرب، كشفت عن وجود المهاجمين الأربعة بين المقبوض عليهم وإنه تم نقلهم إلى العاصمة الإثني كي تستكمل التحقيقات معهم، وقال إنهم متشددون اسلاميون.

وطبقا للمصادر، فإن السلطات لا تريد التسرع في إعلان نتائج التحقيقات الأولية حتى لا يتمكن بقية أفراد المجموعة

حضر موت - عبدالله مكارم

حادثة إستهداف القافلة السياحية بمنطقة «غار السودان» قرب مدينة الهجرين التاريخية، ونجم عنها مصرع سائقين حضرميين وسائقين من بلجيكيا يوم جمعة «عاشوراء»، لا تزال تلقي بظلالها على المشهد العام في المحافظة.

المدن السياحية في حضرموت بدت خالية من الزوار الأجانب إلا من يضع سياح تقعظت بهم السبل في المحافظة ويجوبونها برقعة عدد من جنود الأمن السياحي مدججين بالأسلحة، فيما لا تزال حملات الدهم ومغازر التفقيش وتحليق المروحيات العسكرية بعلو منخفض جزأ من الحياة اليومية جراء الحادثة المروعة.

ورجح خبراء من فرضية إنتفاء ضلوع تنظيم القاعدة في هذه الحادثة كون المنطقة التي استهدف السياح بها والسباحة اكدت له النداء» إلقاء الرأس لأجساد زعيم التنظيم أسامه بن لادن، وأن التنظيم قد ألف الإجهاز على ضحاياه وعدم ترك الأدلة على العملية، و كان من الممكن

من الفرار، لأن إشارة أكثر من مسؤول إلى استمرار حملة الاعتقالات، يشير إلى وجود جماعة كبيرة خططت ودربت للعملية التي نفذت بطريقة مغايرة للعمليات التي اتهم بها المتهمون لتنظيم القاعدة.

وإذا كان وزير السياحة قد قلل من تأثير العملية على القطاع السياحي الذي لم يتعافى من آثار العمليات الإرهابية السابغة، فإن وكالات السفر والسياحة اكدت له النداء» إلقاء عدة حوزرات لأفواج سياحية غريبة وتأجيل أخرى يفعل التحذيرات المتتالية من الدول الأوروبية والولايات المتحدة لرعاياها بتجنب السفر إلى اليمن.

وحسب مصادر اقتصادية، فإن تأثيرات الحادث ستمتد إلى المؤتمر الذي ستنظمه الغرفة التجارية بمحافظة حضرموت في مارس المقبل والخاص بالاستثمار السياحي والعقاري في محافظات حضرموت وشبوه والمهرة؛ حيث كان القطاع التجاري يامل في تسويق عدة مواقع سياحية للاستثمار الخارجي إلى جانب مشاريع عقارية تساهم في رفع مستوى تأثير هذا القطاع في الدورة الاقتصادية.

وكانت السلطات قد تجنبت اتهام تنظيم القاعدة بالضلوع في العملية، واكتفت بالقول إن المهاجمين عناصر إرهابية، كما أنها لم تعلن حتى الآن عن نتائج التحقيقات في الهجوم الذي استهدف نقطتين آميتين في المحافظة قبل نحو شهر.

جماعة قبلية

(تتمة الصفحة الأولى)

واعتدت بالضرب على مديره، سامي بن بريك، وشقيقه وضاح. كما قامت بتحطيم الأجهزة الموجودة في المختبر، بعد يوم من تهديد مالكه إذا لم يوقف تعامله مع أحد المختبرات الطبية الألمانية لإجراء تحليل وفحص عينات مرضى يتم إرسالها من اليمن.

وقالت المصادر إن المسلحين الذين يتبعون أحد شيوخ منطقة «خارف» قبيلة حاشد، غادروا المكان على متن سياراتهم بعد تنفيذ العملية، وأن الشرطة تمكنت بعد عصر أمس من إلقاء القبض على خمسة من المهاجمين وإيداعهم الحبس على ذمة القضية.

وعلم من مصادر أمنية أن خلافاً كان قد نشب بين الشيخ الذي يمتلك مختبراً منافساً لمختبر بن بريك، وأنه هدد الرجل بالعقاب إذا لم يوقف تعامله مع المختبر الألماني، حتى أن مندوب وزارة الصحة في المطار تلقى تهديدا بالعقاب إذا ما وقع على وثائق إرسال العينات التابعة لمختبرات بن بريك. ووفق المصادر فإن الشيخ المشار إليه سبق وأن مثل أمام الأجهزة الأمنية بسبب خلافات مع آخرين على ملكية أراض في منطقة حدة.

العشرات من

(تتمة الصفحة الأولى)

قبالة سواحل منطقة حناد بمديرية احور وتقاذفتها الأمواج العاتية.

وقد تعرض العديد من ركبائها للغرق. وبحسب الإحصاءات الأولية فلم ينجح من اللاجئين سوى ثلاثين شخصا. فيما ذقت الأمواج حتى مساء أمس الأول الاثنين بنحو خمسين جثة في مناطق متفرقة من الشريط الساحلي، إذ لا يزال هناك ستون شخصا في عداد المفقودين. ويؤكد عديد من الصيادين وأبناء المنطقة أن هناك عشرات الجثث لا تزال عالقة بداخل السفينة، فقد حاولوا جر السفينة سواء بقواربهم أو بسياراتهم من خلال ربطها بسلاسل حديدية دون جدوى، لنقل حمولتها وانطمار أكثر من 90 % منها البحر.

الجثث أخذت تنتشر معها وتلقي بها الأمواج على الشاطئ، وهي متعفة جدا والروائح تلف المكان وتوجد العشرات من الكلاب الضالة والحيوانات والطيور التي يخشى الأهالي أن تقوم بكل تلك الجثث المتأثرة وتسبب لاحقا خطراً على الناس من خلال انتشار مرض «العنان» المعروف بمثل هذه الحالات.

منظمة «اطباء بلا حدود» المتعاقدة مع منظمة اللاجئين على إستقبال وإيواء اللاجئين تبرأت ورفعت يديها من الموضوع. ويقول المواطن ناصر باشبوة: «ذهنا وأخبرنا المنظمة بوجود الجثث ولكنهم رفضوا حتى إعطائنا كامات. قالوا إنهم مسؤولون عن اللاجئين الاحياء أما الأموات فإن أمرهم لا يعني المنظمة. وأخبرناهم، وكذلك أخبرنا السلطة المحلية، بما يشكله وجود الجثث من مخاطر على المناطق، وإهلها، ولم يجرأ أحد ساكنا».

ويقول مسؤولون في احور إنه تم تقديم طلب من قوات خفر السواحل لقطاع عدن بإرسال أحد قواربها الكبيرة لقطر السفينة إلى البر، لكنها تستجب لهذا الطلب.

تشديد القبضة الأمنية على الهجرين

جدأ استهداف القافلة المكونة من 4 سيارات شبه ممتلئة بالسباح الأوروبيين بصورة كاملة والفرار من خلال المنافذ المتاخمة للألسنة الملتوية بواديي دوعن الأيسر والأيمن إلى أماكن أكثر أمنا من ضمنها صحراء الربع الخالي.

وأضاف الخبراء: لابد من الربط بين الفلتان الأمني في وادي حضرموت حيث تم تفجير مركزين آميين في أقل من شهر، وقبلها سرقة أسلحة خفيفة ومتوسطة من معسكر سيئون لدعم المتطرفين الحوثيين في صعدة، وأن ذلك حصل في محافظة لا تتجاوز نسبة الجريمة فيها 5% من إجمالي الجريمة العامة في اليمن، وأن ما نسبته 95% من الجرائم التي تحدث في حضرموت لا يكون لأبناء المحافظة فيها نصيب يذكر وأن معظم تلك الجرائم تتم من خلال الوافدين إلى حضرموت من المناطق الأخرى مما يرجح وفق هذه المعطيات ضلوع المتطرفين الحوثيين في حادثة استهداف السياح الأوروبيين الأخيرة.

وفيما لم تقم قوات خفر السواحل بتوفير زورق للمطرع أن ذلك من مهامها، فقد اتصلت السلطة المحلية في المحافظة عن القيام بأي دور. فيما تعذرت السلطة المحلية في المديرية بشحة إمكانياتها، مع أن أحدا لا من قيادة المديرية ولا المحافظة، قام بزيارة الموقع سوى مندوب من جهاز الأمن السياسي متواجد هناك.

وهنا برز دور الأهالي الذين قاموا بما عجزت عن القيام به السلطات.. من حيث تجميع الجثث ودفنها ومحاربة الكلاب، والحيوانات من الاقتراب منها، والسعي لانتشال السفينة وجرها إلى الشاطئ.

وعلمت «النداء» أن عضو مجلس النواب السيد محمد بن علي المشهور تبرع أمس باجرة «شبول» لسحب السفينة إلى الشاطئ لإخراج ما تبقى من جثث فيها ودفنها.

إلى ذلك ذكرت المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة أن 157 شخصا لقوا حتوفهم أو اعتبروا في عداد المفقودين خلال الأيام التسعة عشر الأولى من السنة الجارية، ووصل خلال تلك الفترة 2452 شخصا إلى السواحل اليمنية.

وقالت المفوضية أمس الثلاثاء إن 130 مهاجرا معظمهم من الصوماليين لقوا مصرعهم في محاولات عبور خليج عدن خلال نهاية الأسبوع.

ووفق الناطق باسم المفوضية، وليام سبنذر، فإن مهربين طلبوا الجمعة الماضي من 135 راكبا في زورق، القفز في البحر هربا من خفر السواحل مع اقتربهم من سواحل اليمن.

وأوضح أن الذين قاموا تعرضوا للضرب بالهراوات والسكاكين، فغمرت حينها موجة كبيرة الزورق ما أدى إلى مصرع 114 راكبا واثنين من المهربين.

وأضاف أن عشر نساء وستة أطفال قضوا في الأيام التالية في انقلاب قارب كان يقل 29 صوماليا عرض السواحل اليمنية. وقال إن 13 رجلا نجوا رووا أن 4 أطفال قضوا جوعا وعطشا من حرارة الشمس على مرأى من والديهم في حين قضى الآخرون غرقا.

وعززت المفوضية العليا تواجدها على ضفتي خليج عدن وتحاول ردع الصوماليين عن العبور. كما اضاف سبنذر مؤكدا أن العديد من النازحين يقولون إن ظروفهم متدهورة إلى حد أنهم يفضلون المجازفة بحياتهم.

ضبط شحنة

(تتمة الصفحة الأولى)

طنا، وصلت إلى ميناء عدن في فبراير من العام الماضي. ولكونها مجموعة من المبيدات السامة والتي عظم دخولها إلى اليمن في ديسمبر 2006، فقد أعيد شحنها إلى بلد المنشأ (هولندا) إلا أن التاجر حط حمولته في جيبوتي ليبدأ تهريبها إلى اليمن عبر الزوارق.

وعشر في الثامن والعشرين من نوفمبر الماضي على كميات من المبيدات نوع «ميثومال، بفنترين، ثيمونيس» في شاطئ البحر الأحمر، ولم تعلن الجهات المختصة مصدرها حتى الآن.كما وجدت 125 عبلة من «بفنترين» (سائل) فيما يعتبر النوع الثالث مجهول المواصفات وجمعت 8 أكياس منه نوع (بويرة) عبوة 100 جرام.

وبحسب المصدر فإنه تم جمع 2933 كيساً نوع بويرة، بزن الكيس الواحد 100 جرام من «ميثومال» وهو مبيد سام جدا؛ مستهدفا بوفاة أحد الكلاب في جزيرة «زقر» بعد تناوله مباشرة، وهو ما تسبب في نفوق عدد من الأسماك، وأكد أن حراس الجزيرة باعوا كميات منه وما يزال في حوزتهم الكثير.

المبيدات التي وجدت انتشرت من جزيرة زقر (مكان الحادث) إلى ميدي بمسافة 470 كيلو.

فيما يتعلق بالحادثة الأخرى التي وقعت على البحر الأحمر، وهي جنوح سفينة «زهراء3» قال المصدر إن الحادثة كانت في الرابع من ديسمبر الماضي، خلال عودة السفينة من جدة إلى جيبوتي (البلد المصدر) بعد رفض الأولى قبول شحنة الخرفان (الكباش) وكان 1010 رؤوس قد نفقت على ظهر السفينة وتم رميها في البحر.

فيما تم العثور على 3312 رأسا في جزر متفرقة من البحر الأحمر تم دفنها. وكانت جزيرة زقر أكثر المناطق التي وجدت بها خراف نافقة 3200، دفن منها 1200، وما يزال 6000 الف رأس عالق في السفينة حتى الآن.

وفي الخوخة أيضا قال المصدر إنه تم العثور على حوت نافق طوله 30 مترا، ووجد رأس غنم بداخله، إضافة إلى سمكة قرش كبيرة نفقت بعد التهامها إحدى تلك الأغنام. كما شكك المصدر في التحاليل التي نفذت على الأسماك كونها غير علمية، حيث تم أخذ العينات من المحوات (الأسواق)، وتم التحليل على سمك الزنوب، وهو نوع غير مستوطن ويأتي من المحيط.

وا.. أمناه!

استغاثة لسيادة وزير الداخلية من لعنة وثيقة إثبات الهوية

وا أمناه.. وا أمناه.. وا.. رشاداه.. وا سيادة وزير الداخلية الأستاذ رشاد العليمي - أسوة بصرخة المرأة التي استنجدت بالمعتصم لإغاقتها بوا معتصماه - وأين نحن من زمن المعتصم؟! ولن أناقش الأمور السياسية فكلنا لها روادها، فما أثار استغاثتي أني 13 يناير 1986م يعود في ذكراه المؤلمة عام 2008م، في فعاليات مهرجان التوافق والتصالح والتسامح بين أهل الجنوب، والتي أقيمت في م/عدن في يوم 13 يناير 2008م- هذا الشهر- ليس فقط بالقمع والحصار والصحف وإمساك تحديدًا في المؤتمر الصحفي لوسائل الإعلام والصحف الذي عقدته السلطة المحلية بـعدن وتم نشره في صحيفة الأيام العدد 2927، 14 يناير 2008م الصفحة رقم 5. ولن أدخل في تفاصيل التصريحات إلا أن ما استوقف انتباهي لحد البكاء قهراً.. والصراخ وإهـاـهـ وا سيادة وزير الداخلية إن صرختي تعني بحقوق الإنسان خاصة المرأة والطفل في عموم هذا الوطن بعض النظر عن خصوصية الجنوب وعدم.. وفي هذه الصرخة خصوصية أيضاً لوزير الداخلية للمرة الألف.. على الرغم من أن هناك محلاً أوسع بأن اصرخ وا عليه لأخامة الرئيس علي عبدالله صالح.. ولكن نترك فخامته لشدايد الجسام حين ستغس كرامة الإنسان في وحل الفساد تماماً ويبداً الوطن في الغرق إن لم يتولى كل مسؤول مهامه بصدق وشفافية ومحبة لتراب هذا الوطن.

فما أبكاني قهراً وأندهاشا وتعجبا يا سيادة وزير الداخلية، ما أدلى به مدير أمن محافظة عدن في تصريحه الذي جاء عنده، وإن أضيف عليه حرفاً واحداً كما يلي: "في الليل وجدنا مجاميع على السواحل في أماكن مشبوهة لا يوجد لديهم وثائق للتعرف على شخصياتهم فيما لدينا قانون وهناك إعلانات تم نشرها في سائل الإعلام بأن يلزم كل شخص أن يحمل وثيقة ثبوتية من بطاقة شخصية أو جواز سفر أو ما شابه ذلك لإثبات هويته، لكن أن يبقى إنسان مجهول الهوية فهو مصدر خطر ومعرض للخطر، ومن مسؤوليتنا أن نتحقق عليه... إلخ". وتمتدح إن الأمن موجودة في المؤتمر الصحفي وأقول لافظ فوك يا أستاذ عبدالله قيران، وردت بعلو صوتي بالهلجة الدارجة: "حيا بك وعشت".

وأه يا لسخرية القدر تمنعوا جيداً أن يكون للإنسان وثائق إثبات هوية فهو مصدر خطر ومعرض للخطر! ترى من منا يكذب على الآخر المواطن أو الحكومة؟ فبا لبتك سيادة الوزير تعود معي ومع هذا المواطن المغلوب على أمره عاماً إلى السراء (22 أبريل 2007 م) صحيفة الأيام العدد 5073 مقالته بعنوان "حقوق الإنسان.. ومصلحة الوطن قضايا لاتعالج همسا أو سراً، مقالة لم تش لقصبة لن تنسى أهمية وثائق إثبات الهوية. وللتذكير أشاد بها السيد نبيل الخوري الكاتب السابق في السفارة الأمريكية، في العدد الصادر بتاريخ 6/6/2007 لصحيفة الأيام.. ولا أظن أن سيداتكم لم تطلع عليها، واتمنى أن تعود إليها ويطلع عليها بدوره الأخ

مدير أمن محافظة عدن.. فعند ممارسة التكتيل والإذلال للإنسان في اليمن (ذكر أو أنثى) من قبل أجهزة الأمن، تبرا ساحة الأجهزة الأمنية رسمياً فيصبح لدينا قانون لإثبات الهوية وإعلان لضرورة حمل الهوية، ولكن للحفاظ على كرامة الإنسان في اليمن وانتمائه وجنسيته وحقوق مواطنته التي لا تمنح إلا بموجب وثائق إثبات الهوية ليصبح مواطن، ننسى ونتجاهل أن لدينا دستوراً وقانوناً ملزماً لأجهزة الدولة (وأكرر ملزماً وليس عند استغفال الغير والعبث بالإنسان). ولي كامل الحق بأن أتساءل: لماذا صبر جحيم القيامة من الأجهزة الأمنية على رأسي وتعرضت للقفز والسب على مسامع الكثير بمن فهم أمين عام المجلس المحلي لمحافظة عدن، وحضور سيادة وزير الحكم المحلي، لسبب يتيم (القشة التي قصمت ظهر البعير، وظل الجهل الأمي بجموح حولها، ومستمره بالحروب النفسية.. فلا مجال لذكرها هنا)، ويتعلق أساساً بإقامتي حملة إعلامية بشأن ضرورة منح وثائق إثبات الهوية خاصة للنساء والأطفال الذين لم يعترف أبائهم بهم، بعد أن لغيت في دوامة البحث في جميع الجهات المعنية بالإمر، وكل مسؤول فيها سيتذكر ذلك إن قرأ هذه الاستغاثة عن: من يمنح وثائق إثبات الهوية؟ وقدمت ألتقي وبراهيني، بل واجهت بتقديم فتوى للأستاذ القدير رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني، أضف إليها مذكرة محافظ المحافظة إلى الجهات المعنية (ولم يكن لها جدوى ولا صدق) بضرورة منح وثائق إثبات الهوية للغة المستهدفة في مركز الإغاثة لرعاية عمال (دراسات نسوية وتنمية المرأة/ جامعة عدن).. ذهلت بأن هناك الكثير الكثير ليس لديهم وثائق إثبات هوية (نسوة ورجالاً) في حين كان ظني أن النساء فقط ليس لديهم وثائق إثبات هوية. واستندت لإثبات أهميتها استناداً علمياً وقانونياً وليس اعتباطياً إلى نفس القانون الذي استند إليه الأخ العقيد مدير أمن محافظة عدن؛ فاية مسرحية هزلية يعيش فيها الإنسان في اليمن؛ وأي عبث به وبحقوقه في هذه البقعة من الأرض (العالم)، ولأن أقول المواطن اليمني لأنه أساساً بلا هوية، بلا مواطنة وبلا حقوق، بل لأن كل ذلك وخاصة الحقوق لا تمنح إلا بموجب وثيقة إثبات الهوية.. فكيف يعطي الجهاز الأمني نفسه الحق باعتقال واحتجاز وبالإقتراء على إنسان لا يعرف هويته - فلعله يكون جاء من المريخ وسكن اليمن - لأن هذا الجهاز نفسه هو من تعسف في منح هذا الإنسان أو الكائن وثيقة إثبات هويته وخالف الدستور والقانون والمواثيق الدولية التي تتعلق بحقوق الإنسان والتي لن تكون إلا ولا المواطنة تحديداً وثيقة إثبات هوية، فهذه المواطنة هي التي ترتب عليها حقوقه وتلزمه بواجباته، والأهم من هذا وذاك أنها -أي وثيقة

عزراء الحيريري

إثبات الهوية- هي التي تنشئ الرابطة القانونية بين هذا الإنسان والدولة في جميع مؤسساتها، وكذلك العلاقة بين حقوقه على الدولة وواجباته تجاه هذه الدولة وانتمائه لهذا الوطن.. فباي حق يتم الاحتجاز وهذا الإنسان لا وجود ولا دليل ولا إثبات يعتبر بموجبه مواطناً في هذه الدولة؛ بل لماذا يحقق معه ويحبس ويحاكم ويسجن ويقضي فترة عقوبة في السجن عند اعتباره "مشتبهاً به أو متهمًا" وهو بلا وثيقة إثبات هوية - سواء كان هناك مسيرات ومظاهرات أو لم يكن -

وأود الإشارة إلى أنه ليس هو قانون واحد فقط الذي يؤكد ضرورة وجود إثبات وثيقة الهوية بل معظم القوانين (الإجراءات الجزائية، الأحوال المدنية والسجل المدني، الانتخابات والاستفتاء، المدني... وغيرها).. فما الذي جعل الأجهزة الأمنية تصحو من سباتها عندما بدأ الإنسان المجهول يطالب بحق إلهي له منحه إياه الله - جل جلاله - بأن يكون إنساناً متمسحاً ومتصالحاً، وله حق في العمل والعلم والمساواة والعدل والكرامة، بل قبل أن يمنحها له القانون الوضعي؟ وهي التي علمت تمنحه حقاً في إثبات هويته بوثيقة كي يكون مواطناً، ثم تناقض ذاتها في حسابها وظلمها له على اعتبار أنه مواطن يعني في ظل غياب ما يجب هذه المواطنة (وثيقة إثبات الهوية)؟

وعليه، فإن الإجراء بمجمله باطل مثلما هو باطل في حالة عدم وجود أية مسيرة أو مظاهرة أو أي تصنيف تعتمد عليه السلطة المحلية.

ولأسف الشديد والمخجل في الأمر برتمته لتبرير جرائم ارتكبت بحق الناس في المهرجان، أن السلطة المحلية والأجهزة المعنية تعطلت بـ غياب وثائق إثبات الهوية، ولم تشعر بالخطر سوى حين اقترب الخطر من مصالحها لتبرئة انتهاكها المخالف للقانون بموجب القانون أيضاً، في حين أن هناك مئات الأخطار قد أوردتها في مقالتي كي لا ترمي اتهاماتها زوراً وبطلاناً (العودة للصحيفة). فمصلحة الوطن تهتما جميعاً وإطراها المواطنة المتساوية والعدالة في الحقوق التي لا تمنح إلا بوثائق إثبات الهوية كي يكون مقابله واجباً وحقاً لتلك السلطة محاسبة أولئك الناس بموجب القانون الذي تستند إليه.

وما أشبه اليوم بالبارحة فقد كانت تتم التصفيات الجسدية والتي راح ضحيتها الآلاف وفقاً لوثيقة إثبات الهوية (ولا تريد أن نتذكر ذلك، حيث ثبت أن المعتقلين في 13/1/2008م كان بحوزتهم وثائق إثبات هوية؟ إنهم يعذبون بنا وفقاً لمصالحهم ولا قيمة للإنسان أسوة بالناس في العالم سواء كان لديه وثيقة إثبات هوية أو لم تكن!

وهذا الحق هو مقال نرة من كل حقوق الإنسان.. فاعثنا وحده هل ينبغي أن تكون لدينا وثيقة إثبات هوية أو لا ينبغي أن تكون؟ رحماك ربي.. والله من وراء الكصد.

حنيا

هدى العطاس

hudaalattas@yahoo.com

فلنمنح وطناً نجبه!

استطراداً في وجه من دمروا الوطن: نستحق وطناً نضعه بين أهدابنا حتى لا نخذل عيوننا بفراغها حينما نطل منها على العالم. نستحق وطناً يسكن فوق هاماتنا كوكبا نهنتي بنوره. نستحق وطناً نضعه حلية في رقابنا، نتمسها حين يذهب بنا التفكير بعيداً عنه. نستحق وطناً ينال على صدرنا بسلام هائى. نستحق وطناً نمسده بأكفنا بخفر محب. نستحق وطناً نبذره تطلعائنا فيزهر بها. نستحق وطناً يشد أزر خطواتنا حينما نتخلج. نستحق وطناً يسكننا ويعمر داخلنا. نستحق وطناً نشيخ فيه بأمان ولا يشيخ بنا. نستحق وطناً يصعد بأرواحنا ويحتفي بأجسادنا. نستحق وطناً شامقاً بحضورنا. نستحق وطناً يحققنا ويحق بنا.

نستحق وطناً خالياً منكم...



طقء... طقف

منى صفوان

monasafwan@hotmail.com

العدد القادم..

حوم في "حُمى أحداث 13 يناير"

عبدالقوي غالب

abdulkawi_s@yahoo.com

1-

لا شك أن "أحداث 13 يناير 1986" تنتمي إلى الماضي بوصفه "مخزن" الذاكرة، وإلى التاريخ الذي مجال اشتغاله هو أحداث الماضي. ولا شك، أيضاً، أن ما جرى في يوم الأحد الماضي 13 يناير 2008م، لهو حدث، رغم ارتباطه بأحداث 13 يناير 1986م، ورغم أنه أصبح ماضياً أيضاً.

2-

بعد هذا الإقرار، المسبوق، طبعاً، بنسج حدث يوم الأحد، 13 يناير 2008م، وبتقديم: التعازي لأسر ضحاياه والتفاني بالسلامة للجرحي. بعد كل ذلك، يمكن للأسئلة وللتساؤلات، أيًا كانت، أن تسال وتطرح. لكن ذلك، في نهاية الأمر، يوضح أن هناك "ارتباطاً" بين الحدث الأول والآخر.

3-

لكن، قراءة الارتباط بين الحدثين لإدلاء ملاحظات، أولاًها: أنه رغم مرور 22 عاماً من "أحداث 13 يناير 1986"، فإنها لا تزال تتناول سياسياً فقط، حيث أن الحديث عنها متركز حول السياسة سواء عند الحديث عنها أو في استخدام الخطاب السياسي لها. فالخطاب السياسي برتمته يقوم بتوظيف هذه الأحداث تجاه خصم مقابل. وهذا الاستخدام ليس مقصوداً على "النظام الحاكم"، المتحدث عنه كثيراً، بل لتوظيف هذه الأحداث يظهر جلياً في خطاب منظمي "تظاهرة التصالح والتسامح"، والتي هي تظاهرة سياسية "مضاعفة"، حيث وهي تتوجه ضد سياسة "النظام الحاكم" لتقوم في ذات الوقت بتوظيف سياسات الذاكرة (التصالح والتسامح)، في خطابها السياسي. وثانية الملاحظات هي ندرة الكتابة (أدبية، دراسية، أبحاث) في أحداث 13 يناير 1986م. مما يصعب خوض غمار كتابة في هذه الأحداث، بعيداً عن السياسة.

4-

لعل الملاحظين السابقين تعطلان، من ناحية، مبرراً لحومي حول الحدثين، سابقي الذكر، ومن ناحية ثانية، تكشفان صعوبة قراءة ما للحدثين. ولكن رغم ذلك أقول التالي: إن ما حدث يوم 13 يناير 2008م هو بمثابة "نوبة حُمى" لأحداث 13 يناير 1986، حيث هذه النوبة وهي تستعيد صورة "أحداث يناير 86" لا تتقبل الفقدان (فقدان السلطة)، خاصة إذا ما أخذ في الحسبان أن "أحداث 13 يناير 1986م" هي منتج لـ "جروح السلطة"، فإن يوم الأحد الماضي 13 يناير 2008، يبدو رمزاً لـ "جرح".

ولكي يساير هذا القول، ينبغي دائماً أن يجعل تحت المسألة من ناحية، وأخذ الحذر من صحته، من ناحية أخرى. كل ذلك في سبيل قراءة تتقن طريقاً للكتابة في الذاكرة وأحداثها، لا بغاية بحث عن (الحقيقة) وإنما مراوحة بين حقيقة ما.

ولكن قراءة "أحداث 13 يناير 1986" تتطلب، بداية، استجواب هذه التسمية (أحداث 13 يناير 1986).

5-

ذلك يساعده مغامرة كتابة في أحداث الذاكرة ويضفي على "مراوحة" الكتابة للغة قدراً أكبر من الانفكاك من سلطتها. فالكاتب، وهي "تراوغ اللغة"، هي إمكان تمكن ذاكرتنا من النسيان، وتقضي بنا إلى تصالح وتسامح دون توجه. فالكاتب هي نسيان، حتى عندما نتذكر فإننا نتذكر ما ننسأه. بكلام آخر، الكتابة هي الوحيدة التي تعود بنا إلى السؤال والتساؤل، لا لشيء، وإنما لخوض غمار حياة أخرى مختلفة. حيث الأدب -حسب بارت- "يلخلل اللغة".

صنعاء: اختلاط الأزمنة، والتاريخ الذي يثقل صدر الحاضر

فالح عبد الجبار

تنبئك صنعاء، على الفور، بما ينتظر، سيان إن كنت بعد على متن طائرة البوينغ، أو في ردهة المطار، أو في القاعة المركزية بجامعتها. فوسط المسافرين، أو بين حشود المهاجرين، ورجل الحدود والجمارك، أو في زحمة المؤسسة الأكاديمية، ثمة شيء مشترك هو: اختلاط الأزمنة.

يقرأ المرء هذا الاختلاط في بطون الكتب.

لكنه يبرز للعيان لحظة بطا المرء أديم صنعاء.

للتاريخ هنا، كما في اصقاع أخرى، جلال القدم. في الصين، وجل آسيا، ثمة عبادة الأسلاف. في هذه البقعة لا موجب لعبادة الأسلاف، فهم حاضرون. يطالع التاريخ هنا أولاً في الصروح المعمارية العملاقة: مبان حجرية، بعدة طوابق، تزدان بدرابزونان مزركشة، ووافذ مزوقة بالجبس الأبيض، تعلقها نصف دائرة يسمونها "قبرية" (نسبة إلى القمر) تحوي كل أشكال النقوش المندمجة من الجبس، أو الزجاج الملون.

تحنم صنعاء التاريخ وسط صنعاء الحديثة، بل في القلب منها، محتفظة بقبابها، ودرويها الضيقة، وأسواقها القديمة ذات الأبواب الخشبية.

أما صنعاء الحديثة فهي، شأن المدن الحديثة الأخرى، مجرد حلقات عشوائية تنمو حول وحول التاريخ: مبان حديثة، سيارات المرسيديس والتويوتا والساب، وآخر صيحات الفنادق: موفنبيك.

يبهرك المدى الزمني الممتد إلى مملكة سبا (نحو 1200 عام قبل الميلاد). هذه بلاد مملكة حمير، وسد نارب الأسطوري بمغزاه (شيد عام 750 ق.م وانهار عام 600 ق.م، أي قبيل ظهور الإسلام بعقدين ونصف)، مثلما يفاجئك المعمار الحديث، ومظاهر الثراء الجديد المعطن في مؤسسات الدولة.

ومثلما ترى الانتشار والتجاور بين

صنعاء القديمة وصنعاء الجديدة، في المباني، تراه في مظاهر اللباس، بين البذلة الأوروبية (مع أو من دون ربطة عنق) واللباس التقليدي: الوزرة وعمرة الرأس، والنطاق المزركش المزداً بالخنجر اليمني المعقوف (الجنبية)، والكحل في العين (للذكور).

لكن المظهر الأبرز لإزدواج الماضي والحاضر يتجلى في جامعة صنعاء.

في المؤتمر الأول للعلماء الاجتماع (5 - 7 كانون الثاني/يناير) احتشد جمع غير من الماع الأكاديميين في اليمن.

في قاعة جمال عبد الناصر، يستمع المرء إلى أحدث البحوث التي منهجيات العلوم الاجتماعية، التي تقارب موضوعات معقدة، ونظريات شتى حديثة وما بعد حديثة. ويجيل المرء نظره في القاعة العملاقة، ليجد، مبهوراً، أن ثلث المشاركين من النساء، باحثات وطالبات. ويكاد قطاع المرأة في القاعة أن يكون بمثابة خيمة سوداء واحدة، فالمرأة هنا مجللة برداء أسود، وغطاء رأس أسود، ونقاب أسود، لا ترى منه سوى عينيْن سوداوين أو عسليتين (حسب مصادفة الوراثة). ويضاف إلى ذلك في أحوال، قفاز يد أسود، وجوارب سوداء.

أحصيت، في فضول، وجود نحو خمسين امرأة من مجموع مائة وخمسين ضيفاً. وأحصيت نحو أربعة وجوه سافرة. لم أشاهد شعر امرأة قط، باستثناء الفئانة أمنة النصيري (هناك لوحة للفئانة النصيري تصور قططاً سوداء لا تظهر من ملامحها المفضلة سوى العينين، وهي ترميز مباشر لامتمثال الجمعي).

بادرتني سيدة شابة بالترحيب، فأرتيتك لجهلي بهوية السعيدة، حتى أنبأني أنها سكرتيرة المؤتمر، وأنا التقينا صباح اليوم الأول. اعتذرت بعجزني عن تبيين ملامحها، فتخلت أنها ابستمت من وراء النقاب، شارحة لي أن الناظر ينشخص هوية المرأة من عينها. مثل هذه الفراسة عسية على كهل مثلي،

يتخلف عدسات نظارته مرتين في اليوم، ليدراً الغيش المستديم. علمتني صنعاء فناً جديداً: حفظ هوية المرأة من زركشات مميزة فضية أو ذهبية على ردن جنبها السوداء، أو، وهذا أرق، التفريق بين النساء اعتماداً على المرتبة قفازاً من العارية من قفاز. ووجدت أيضاً علامات فارقة أخرى: بعض النساء يرتدين سراويل خصر القفطان الأسود، سراويل جينز شارلستون، أو جينز عادي، بعضها أزرق داكن. بعض الأقدام عارية، وبعضها يطل بانظار ملونة. صباغ الأظافر علامة أخرى. وهذه التفاصيل العملية أسعفتني في التمييز لفترة. فالملابس والأصباغ والزركشات، خلافاً للمعالم الوجه، تتغير بين ليلة وضحاها.

ما كان "أزمة هوية" عندي، كان موئل أمان ملعن عند جل النساء المتشحات بالسواد. فالحججبال الكامل، بكلمات بعضهم، ينجيهن من اللوم، والضغط، ويمنهن حرية الوجود في عالم ذكوري ضاغط. وينفق الحجاب الأسود في تضاد صارخ مع عقول هؤلاء النسوة الأكاديميات، بما أنتجته من أوراق بحث مميزة تعتمد أحدث النظريات. كيف ينتأني فلوكو وماكس فيبر وبورديو ودوركايم أن يتعاشوا مع هذا الحجب التام للكائن البشري وراء اللباس الأسود؟ لا أدري.

تبدو الحياة كلها مخترقة من أقصاها إلى أقصاها بهذا الانقسام (الشيزوفرنيا) المجتمعي، بين شمال عاش في انغلاق شبه سمردي، وجنوب فتحة البريطانيين عنوة على العالم الحديث. فها هنا بقي الراديو محرماً حتى الستينيات. وكانت الصحف والمجلات العربية القادمة إلى اليمن في الخمسينيات ومطالع الستينيات من القرن المنصرم تدخل قصر الإمام ولا أحد سواه.

ويضي الانقسام إلى مؤسسات السلطة الاجتماعية والدينية. فثمة المشايخ (زعماء القبائل) والعقال (جمع عاقل) أي وجهاء المدن، وثمة السادة (نوو

حادث السياح البلجيك في حضرموت؛

قراءة لرسائل مفترضة من الإرهابيين

■ هشام علي السقاف

حتى الإرهابيين أرادوا أن يثبتوا توحد حضرموت باليمن، بعد أن ضاقوا ذرعاً - كما يبدو - بتشدق الحضارمة ومسؤوليهم وتغنيهم الدائم بأمن وأمان محافظتهم اليمنية واستقرار هذونها وسلامها الاجتماعي، وأنها نموذج مثالي لجذب الاستثمارات التي يحتاجها البلد بشدة، وكأنها ليست من اليمن الذي مازال للأسف هدفاً متالياً لدعاة الفوضى، وصار عنواناً مؤلماً في العالم لعدم الاستقرار والعيثية. هكذا هم "المجاهدون" الجدد، لا يستطيب لهم مقام وعيش إلا بالفوضى والذعر والخراب ونشره في كل مكان، فنالوا من حضرموت مرتين في غضون شهر بحدثين إرهابيين صفعوا بهما وجوه أهل هذه المحافظة الأمانة وخاصة عساكرها وأمنها، ولطخوا سمعتها وصورتها وتميزها.

فالجريمة الشنعاء التي ارتكبت في جمعة عاشوراء، واستهدفت فوج السياح البلجيك بالقرب من مدينة "الهجرين" بوادي حضرموت، كأول حادث من نوعه في محافظة حضرموت [قتيلتان بلجيكيتان وسائقهما اليمني وثلاثة جرحى] وفرار المجرمين، بمثابة زلزال في وقعها لدى الحضارمة، وهي كذلك في قوة تدميرها للسياحة هنا التي ظلت حتى اليوم آمنة وأفضل بيئة للسياح الأجانب قاصدي اليمن للتمتع بالجغرافيا والتاريخ والثقافة، وقبل ذلك بحميمية الإنسان. بالنظر إلى مكان الجريمة في مدخل وادي دوعن فإن الإرهابيين أرادوا - كما يبدو - استهداف أمن حضرموت في الصميم، فدوعن بحكم جغرافيتها محصورة بين هضبتين جبليتين وكل مزارعها من الجنوب والشرق والغرب (عبر الجبال) أو الشمال (بالافتتاح على وادي

حضرموت الرئيس) محدودة ويسهل إغلاقها أمنياً في ثوان (بتقدم الاتصالات)، وهكذا فهي أمن مديريات حضرموت (وبالتالي اليمن) حتى أن أحد شيوخها قال إنها لم تعرف سرقة السيارات حتى في زمن الحرب. وإذا أضفنا إلى خصوصية المكان وقت وقوع الجريمة في منتصف النهار، فإن مسؤولية أجهزة الأمن عن فرار المجرمين تكبر وتقلق.

توقيت هذه الجريمة جاء في نفس الأسبوع الذي أعلن فيه عبر مؤتمر صحفي أنيق بالكلية عن تنظيم مؤتمر ومعرض دولي للاستثمار السياحي والعقاري مزمع في أواخر مارس القادم للترويج وتسويق مزايا حضرموت لاستقطاب مزيد من رساميل المهاجرين والمغتربين لإنعاش الاقتصاد اليمني من حضرموت، بالارتكاز على لافتة "الأمان"، فيبدو أن المجرمين أرادوا تمزيق اللافتة والشعار والنهش في عضد الحضارم في الداخل والخارج الذين يعززون التقدم إلى الأمام - رغم كل البؤس العام - بمشاريع للإحياء والنهوض الاقتصادي. كما لا يمكن إغفال أن معظم رؤوس الأموال المستهدفة بهذا المؤتمر وبغيره من أنشطة الترويج للاستثمار في عموم اليمن تنتمي في أصولها إلى دوعن.

لا أعلم حتى اللحظة عن الجهة التي قامت بجريمة دوعن، كما لم نعلم حتى اليوم عن الجهة أو الأشخاص الذين نفذوا الحادث الإرهابي الأول يوم 16 ديسمبر 2007م الذي استهدف نقطتين أمنيتين شرق وغرب مدينة شبام التاريخية في وادي حضرموت أيضاً، عندما نفذ تفجيران في وقت واحد عند الفجر وراح ضحيتها ستة من الجنود، وما إذا كان هناك رابط أو علاقة بين الجريمتين اللتين اشتركتنا في وقوعهما بالقرب من المدن التاريخية: شبام والهجرين، وفي أن المجرمين استطاعوا الفرار.



المدرسة إنما تمالى الشيعة في إحيائهم لذكرى كربلاء واستشهاد الحسين سبط الرسول. ومع أن هذا الاحتمال يبدو بعيداً شيئاً ما، إلا أن التحذير يظل وارداً من إدارة الظهور لانتشار ثقافة التكفير واستعداد الأجانب وإحلال القتل التي تنتشر منذ سنوات في وسط المجتمع بوساطة مكشوفة ومعلومة متعددة اخترقت كل القرى قبل المدن في حضرموت وغيرها من المناطق باليمن كمخيلات من الدول العربية والإسلامية، وجاءت مخرجاتها كوارث مفعجة زادتنا وتزيدنا بؤساً على بؤس. الرحمة من الله لضحايا يوم عاشوراء وكل الضحايا. ولا عزاء للمتقاعسين عن مواجهة انتشار ثقافة التكفير والأسلمة الجديدة التي تنخر في معتقدنا وفي سلامنا الاجتماعي وتفاقم فقرنا وتخلفنا.

وعودة إلى توقيت جريمة اليوم، فإن أنباء تداولتها الصحافة مؤخراً عن تهديدات أطلقتها "القاعدة" لليمن لإطلاق أعضائها من السجون، ويحتمل أن تكون حادثة اليوم في سياق الضغط على الحكومة اليمنية، ولا يمكن كذلك فصله عن الحوادث الإرهابية المشابهة التي طالت السياح الأجانب في عدد من المناطق باليمن طيلة الأعوام الأخيرة وأخرها مقتل السياح الإسبان في مارب في الثاني من يوليو الماضي. وهناك احتمال لتوجيه رسالة خاصة باختيار يوم "عاشوراء" لارتكاب هذه الجريمة موجهاً لمدرسة حضرموت الإسلامية التي تحتفل بهذا اليوم المقدس بالصيام والذكر في المساجد اتباعاً لسنة الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، على اعتقاد خاطئ أن هذه

الإرهاب يضرب في الهجرين

■ النداء - خاص

طفلة (5 سنوات) وشقيقتها (3 سنوات) يتيمان، وزوجة تكلّى وشعب كامل متضرر في اليمن وملايين من شعوب أخرى لآفة وساخطة في بلجيكا وأوروبا، هي المحصلة الإنسانية الباشرة الأبرز لعملية الهجوم الغادر على السياح البلجيك في دوعن بمحافظة حضرموت، ظهيرة الجمعة الفائتة.. هي حصاد (البطولة) والغزوة الأحدث لكاتب الإرهاب.

انظروا... وتأملوا:

أشعب صورة للهمجية وازدراء الأمية والحقد على البشر أن زهاء 40 رصاصة اخترقت جسد الشاب، والد الطفلة وشقيقتها ورب الأسرة المكلومة، سائق سيارة السياح أحمد هادي بن مطرف العامري (35 سنة) من أبناء تاربة - سيئون، صوبها بغتة، نحوه وحده، الإرهابيون بلا كلام و بلا مقدمات، وبدون سابق معرفة ولا علاقة، مجرد كونه إنساناً، نذبه الأوحاد أنه كان يؤدي واجب الضيافة باسم اليمن للسياح البلجيك.



● بن حسن

الشر لأحد، ولا تعرف هذا النوع من القتل لأجل القتل، ولذا فالسياح وكالات السياحة يرفضون المرافقات الأمنية السافرة لموابهم. في تلك اللحظة انهمر مطر غزير من الرصاص فجأة على سيارة أحمد، وعلى السيارتين الأخريين اللتين تتبعانه، من أربعة



● العامري

ملثمين ببنادقهم الرشاشة كانوا ينتظرون الموكب في هذا المكان (عدد الجناة أربعة بعدد السيارات بما يوحي بالتخطيط والاستعداد المسبق للعملية). وكان من لطف القدر أن تأخرت السيارة الرابعة عن الموكب لطلب أحد ركابها من السياح التقاط صورة إضافية

لمشهد طبيعي أعجبه في الطريق. إلى جوار أحمد في السيارة كانت السائحتان كلودي جايد كلوي، وكاترين جلوري، وثلاثتهم لقوا مصرعهم، ومعهم كان أيضاً السائح باتريك كوك الذي أصيب بجراح مع المرشد السياحي المرافق للفوج ميتاق علوي مرشد. وما ينفطر له قلب أي إنسان، مشهد مصرع السيدتين متعانقتين داخل السيارة، في صورة مؤثرة تعكس احتساء كل منهما بالأخرى في النزاع الأخير للحياة. السيارة الثانية كان يقودها السائق المصاب بشدة محمد سعيد بن حصن الكثيري (30 سنة) من أبناء سيئون، ويعالج الآن في صنعاء، بعد أن تلقى عدة رصاصات استقرت إحداها في أعضائه، وينتظر شفاء بعون الله أطفاله الثلاثة وأسرته، ويلهج معهم بالدعاء له كل الناس المحهورين.

محمد، فور فرار المجرمين وتوقف المذبحة (استغرقت دقائق معدودة) تحامل على جراحه، وعكس اتجاه سيارته بسرعة بعد أن حُمل إليها المصابون، في تصرف فطري أملت عليه لحظتند شهامته ورجولته، واتجه نحو المستشفى القريب في الهجرين، ولم ينس في

طريقه أن يحذر زميله سائق السيارة المتأخرة بالعودة، وبعدها انهارت قواه بفعل النزيف الشديد، فأخذ مكانه في قيادة السيارة أحد السياح حتى المستشفى. الناجون الآخرون من الموت كانوا ركاب السيارة الثالثة وسائقهم عبد نصيب بن زيمة (37 سنة) من أبناء سيئون، الذي أصيب إصابة طفيفة بعناية الله في رأسه، وكان نصيبه ومن معه أن الملمم الرابع المكلف كما يعتقد بالسيارة الرابعة، شارك رفيقه في إفراغ كل مكنونهما من الحقد والحيوانية على سيارتهم، فحوّلها إلى منخل مليء بالثقوب، ولكن الله سلم الركاب بأعجوبة، لا يصدقها كل من يشاهد السيارة عقب الحادث.

هذه خلاصة ما ذكره عدد من الناجين من هذا الحادث البشع. أما خلاصة ما يردده الوسط الشعبي هنا من واقع روايات المواطنين في مكان الحادث، فإنها تتركز على تأخر النجدة والملاحقة المفترضة للإرهابيين لانعدام إمكانيات الأمن في دوعن وبقاء سيارة القتلى الأولى لأكثر من ثلاث ساعات في عين الطريق في انتظار رجال المباحث والأمن من المكلا (200 كيلومتر) بحجة أن مديرية دوعن تتبع إدارياً وإشرافياً لأمن ساحل حضرموت وليس الوادي الأقرب.

ورغم تكرار حوادث إرهاب السياح في بلادنا، إلا أن خططا مدروسة ومعدة سلفاً لمواجهة واحتواء مثل هذه الحوادث بالسرعة اللازمة، يبدو ما زالت غائبة لدى الأمن وأجهزته المتعددة، وهو ما يفسر تأخر النجدة وتمكن الجناة من الفرار من واد محصور، كما كان يمكن للطائرات العمودية ملاحقتهم واصطيادهم في الفضاء المفتوح بأعالي الهضبة الجبلية التي فروا عبرها، فيما لو تحركت بسرعة وليس بعد مرور ساعات طويلة.

الغضب الشعبي الذي فجرته هذه العملية الإرهابية ما زال متقدماً هنا، وتوحد الجميع في استنكارها والضغط على الأمن لملاحقة الجناة والقض عليهم. كما توحدت المطالب الشعبية لتتحمل الدولة واجب رعاية أسرة الشهيد العامري ومعالجة الجرحى وتعويض كل المتضررين عما أصابهم ولحق بسياراتهم ومصدر عيشهم. والأهم الاعتبار مما حدث ومنع تكراره.



يحاول الزبيب وشريكاه سحب 125 لبنه من تحت جمعية سكنية بسطت عليها قبل 10 سنوات

لماذا لم تترشح؟! **المحرر**

في التاسع والعشرين من الشهر الجاري، سيكون محمد هادي الزبيب وشريكاه متواجدين في الصفوف الامامية لقاعة المحكمة الشمالية بامانة العاصمة، لإثبات حقهم في امتلاك قطعة الأرض التي ينادون عليها رئيس الجمعية السكنية لموظفي الإعلام.

في منتصف العام 1992، اشترى الشركاء الثلاثة مساحة 100 لينة عشاري، وفقاً لوثيقة الشراء، ومضوا دون أن يضعوا لها حاجز أوسور غير أبهيما لم قد يحصل في المستقبل.

لم يدرك الشركاء أن أرضيتهم ستصبح محل اهتمام من إعلاميين أوتجار نافذين في الأيام المقبلة، فعندما شرع عمال الجمعية السكنية في إنشاء أعمدة اسمنتية على أراضيها المجاورة لأرضيتهم، بدأ الشعور بالخوف يدب في قلوبهم. ومع اقتراب العمل، لاحظ الشركاء أن الحطير يدنو منهم، وقرر محمد الزبيب مقابلة رئيس الجمعية، وكان حينها أحمد محي الدين، والذي اتفق معه على توقف العمل «في الجهة الغربية المختلف عليها وإذا اختلف أحد الطرفين يتحمل المسؤولية كاملة»، وفقاً لصورة الاتفاق الموقع في عام 1999 حصلت «النداء» على نسخة منه.

ويقول محمد هادي أن أرضيتهم 125 لينة تقع على «شارع الستين بعد سوق علي محسن». أن تسويرها ليس بالأمر السهل: «اجتمعنا احنا و100 من اصحابنا وسورنا 50 لينة وباقي 75 وما كان فيها الا حارس من خبرة حزام الربيع

وبعدما بلغ جاء لنا طقم من الفرقة في اليوم الثاني»، أوضح الزبيب.

كان الرجل الأرحبي، يتهم نافذين يتحكمون بالقضية من وراء ستار باسم الجمعية ورئيسها (الآن) أحمد ظاهر الشيباني، وهذا باع أرضية الجمعية لحزام الربيع 400 مليون لكن الربيع ينكر أنه مشتري ويخفي نفسه أمام القضاء.

بدأ الزبيب مستاءً لما يحدث له ولشركائه من مطاردات وأوامر من وزير الداخلية وأطقم من الفرقة والخبر كله لأنه لهم نفوذ في الدولة ووزير الداخلية على طلب الشيباني ولم يستند على حكم.

فيما تظهر القضية مدنية إلا أن غرماً (الزبيب) النافذين حولوا القضية إلى الأموال العامة رغم عدم اختصاصها فلم يحضر الشركاء الثلاثة وعرضوا الموضوع على المحكمة العليا.

ما اعترض عليه الشركاء كان صائباً في نظر المحكمة العليا إذ حكمت ب«إعادة ملف القضية إلى محكمة إستئناف الأمانة لإرساله إلى محكمة شمال الأمانة لتسليم كل طرف نسخة منه والسير في إجراءات الدعوى المنظورة أمامها للإختصاص والفصل فيها وفقاً للقانون»، وفقاً لمنطوق حكم المحكمة العليا.

مساء الخميس 15 يناير، كانت أطقم من الفرقة، تنفذ حملة طلق ناري عنيف «ضربوا علينا بالرشاشات الثقيلة لمدة ثلاث ساعات»، مصوراً المشهد الإجرامي، الذي يعتبره أقوى الأدلة على تواطؤ قائد اللواء 314 فرقة، وفي منطقة الثورة أبلغ الرجل الخمسيني على الإعتداء من قبل «قوات اللواء 314 فرقة وأجاب المدير: «أنت عارف



• الزبيب

للوضع ايش نسوي لك»، حد قوله.

إن ما حصل ولا يزال لم يمنع الشركاء من المطالبة ب«الشرع على الجميع وإيقاف قوة السلاح على المساكين وإيقاف المنتفذين عند حدهم».

«قلبي عشر سنين وأنا أطارده»، قالها الرجل مؤكداً صموده وعدم اليأس وقال: «سأواصل ولن استسلم». و زاد: «نشيتي يخلو القضية على مجراها ويحضرها غرماننا للجلسات والقضاء هو الفاصل».

ولكي يضمن هو وشريكاه العيش بآمان، ناشدوا النائب العام بإلزام الطرف الآخر بحضور الجلسات، وطالبوا وزير الداخلية والدفاع «بنزح القوات المسلحة من فوقهم».

مكتب التربية يرسل معلماً إلى مدرسة في بني حماد و«القرصاع» يمنعه

ويرسله إلى السجن ومعه 7 من المواطنين

صلاحيات نائب مدير أمن تعز عابرة للحدود

تعدت صلاحيات نائب مدير أمن محافظة تعز حدود اختصاصه الأمني. إنه يمارس مهامها إدارية في مجال التربية والتعليم.

قبل 3 أسابيع اعتذر مدير مدرسة «الشهيد ياسين» في قرية الجبال بني حماد لعدم قبول مدرس الإسلامية الأستاذ خالد عبدالله حزام بدعوى «ضغوط أمنية عليا» تشير إلى نائب مدير أمن المحافظة، بإيعاز من أحد المنتفذين في المنطقة. ورغم أن خالد من أبناء القرية، ورئيس مجلس الآباء هناك، ولديه إرسالية من مدير عام مكتب التربية في المديرية، وطلب احتياج من المدرسة نفسها، إلا أن المدير اعتذر ويشدّد لذاك السبب.

وكون الموضوع «يخضع لتدخلات محض سياسية، ومن خارج نطاق العملية التعليمية، فقد عبّر خالد عن رفضه تلك الإجراءات وبقي إلى جوار المدرسة»، حد قول أحد المواطنين. لكن احتجاجه هذا لم يدم طويلاً. ففي اليوم الثاني وصل طقم عسكري، واقتحم المدرسة أثناء الدوام وياشر البحث عن خالد واستأذ آخر: غرسان مهوب، واقتادوهما بعنف من بين طلاب المدرسة الذين أصيبوا بالذعر والخوف من تلك الطريقة التي اقتحم بها العسكر فصول الدراسة.

لم يكتف الجنود المدججون بالسلاح باقتياد الزميلين خالد وغرسان، ولكن كان عليهم أن يوسعوا المهمة: أخذوا 6 من المواطنين إلى سجن المديرية

نقابة المعلمين تطالب بحماية المعلمين من الانتهاكات الحاصلة

■ سعادة عليا

قال نقيب المعلمين، أحمد الرباعي، إن حالات الاعتقال وصلت بين صفوف القياديين النقابيين والأعضاء، من قبل السلطات الأمنية، خلال عامي 2005 و2006، إلى حوالي 54

شخصاً في عدة محافظات وحوالي 13 قيادياً وعضواً نقابياً وتربوياً في محافظة ذمار، وفي عام 2007. وأشار الرباعي في الندوة التي أقامتها نقابة المعلمين يوم الأربعاء الماضي إلى أنه لا توجد إحصائية شاملة في النقابة عن كل الانتهاكات التي تقع على المعلمين بسبب اتساع رقعة الساحة التربوية في عموم محافظات الجمهورية، وذلك لتعاقب الكثير من المعلمين والمعلمات عن الإبلاغ عن كل ما يتعرضون له من تعسفات، واليأس من الإنصاف، إلى جانب ضعف الوعي الحقوقي لدى العاملين في مجال التعليم.

وتطرق الرباعي إلى جوانب أخرى من الانتهاكات الحاصلة في الحقوق المادية، والمرتبطة بقانون الأجور، ونظام الوظائف. غير أن المرتبات ما زالت متدنية جداً، وذكر الانتهاكات الحاصلة في المجال الوظيفي، والتي أثرت على وضع المعلمين



• الرباعي

نشاطها استناداً إلى القانون الدولي والدستور، والمادة 58 تحديداً. ودعا قيادات، وفروع النقابة إلى التواصل مع المرصد، والتعاون لإيجاد آليات حماية مشتركة لنشاط النقابيين. وفي المحور الأول الذي تناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمعلمين التي قدمها حسن خليل مدير إدارة الأجور بوزارة التربية والتعليم تطرق إلى عدم حصول المعلمين على حقوقهم المادية كاملة.

بحركات التغييرات للمعلمين. واختتم ورقته بجملة توصيات أكد على أهمية احترام حقوق المعلمين واعطائهم الحقوق كاملة. من جانب آخر تطرق باسم الحاج رئيس وحدة المرصد في المرصد اليمني لحقوق الإنسان إلى أهمية تنظيم وتشكيل المنظمات بالنسبة للدولة، والتي تخرس حق المشاركة مع الدولة في بناء النظام الديمقراطي، ودعا المنظمات التي تمارس نشاطها، ولم تحصل على ترخيص ممارسة

مناشدة إلى رئيس الجمهورية لتصحيح الوضع الخاطئ وفق الدستور هناك إختلالات لا أحد ينكرها ولكنها تعالج بطريقة قانونية ودستورية دون استغلال

بكل أدب واحترام، أتقدم إلى فخامتكم بهذه المناشدة، التي أرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار، المتعلقة بتصحيح الوضع الخاطئ الذي ترتب على توجيهات فخامتكم، بسبب أوامر محافظ م/عدن الأسبق الأخ/ طه أحمد غانم، والخص مناشدتي في الآتي:

1. سبق وأن وجه فخامتكم توجيهات إلى محافظ م/عدن الأسبق، الأخ/ طه أحمد غانم بإعادة ممتلكات شركة أولاد ثابت في عدن، المتعلقة بشركة (بول رايس) وشركة (ستالكو) بناء على المراجعة المقدمة من قبل شركة أولاد ثابت إلى فخامتكم.

2. كانت توجيهات فخامتكم واضحة وصريحة ومشروطة بأن تتم إعادة بناء على شهادات إعادة الملكية الممنوحة لهم وطبقاً للدستور، ورغم ذلك فإن المحافظ المذكور حرف تلك التوجيهات، إذ أمر بإعادة المحلات التجارية الكائنة أسفل مبنى الهجرة والجوازات سابقاً في سوق البن، كريتير، م/عدن (مقر شركة ستالكو قبل التأميم).

3. كما أمر المحافظ المذكور في تعليماته إلى مدير أمن م/عدن، بإعادة مبنى الهجرة والجوازات كاملاً إلى الشركة، رغم عدم تقديم الشركة لشهادات إعادة الملكية أمامه، كما لم يشر إلى أن توجيهات فخامتكم بالإعادة مشروطة بأن تكون طبقاً للدستور، ورغم علمه المسبق أن المبنى يتكون من دورين، الدور الأرضي وهو الذي تقع فيه المحلات التجارية المطلوب إعادتها (المشمولة بتوجيهات فخامتكم)، والدور الأعلى يتكون من أربع شقق، شقتين منها مملوكتين لي ولدي، اشتريتهما بحر

مالنا بموجب عقود بيع وشراء شرعية وقانونية منفصلتين عن الشقتين الأخريين.

4. وجه مدير أمن المحافظة قائد شرطة كريتير بتنفيذ تعليمات المحافظ المذكور، إلا أنه أثناء التنفيذ تم اقتحام الشقتين المذكورتين فقط، دون الشقق الأخرى الذي مازال ملاكها منتفذين بها حتى الآن ويتمتعون بها، وأنا محروم من حقي، وتسليمهما إلى المحامي طاهر منصور قاسم (وكيل الشركة) دون أن تكون مشمولتين بالإعادة بموجب توجيهات فخامتكم. مع العلم أيضاً أن الشقتين كانتا مغلقتين بأمر قضائي (تحفظياً) على ذمة قضية بيني وبين شركة أولاد ثابت، لم يفصل فيها بعد بحكم نهائي، وكان أمر الإغلاق مكتوباً بوضوح على واجهة الباب المؤدي (عبر سلم) إلى الشقتين، ومع هذا فقد تم كسر أقفالهما وتسليمهما إلى وكيل الشركة المذكور (طاهر منصور قاسم، المحامي والقانوني الذي كان يحرك الموضوع ويعلم بأن ذلك مخالف للدستور والقانون، وهو المحامي الذي يمثل الشركة أمام القضاء في النزاع، وهذا أمر غريب ومخالف لأداب مهنة المحاماة). وهذا خطأ، إذ كان الأولى بجهات التنفيذ أن يوقفوا التنفيذ لأن المبنى به شقق سكنية لم يتم إعادتها - ولن يتم - وأن يبلغوا المحافظ عبر مدير الأمن بذلك، لتجاوز الخطأ وتصحيح الوضع، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث.

5. كما أن المحافظ المذكور كان على علم ودراية بوجود نزاع منظور أمام القضاء بيني وشركة أولاد ثابت، إلا أنه أمر بإعادة المبنى كاملاً إلى الشركة، خارقاً بذلك نص المادة (149) من الدستور اليمني، التي بموجبها يعد أي تدخل في شؤون العدالة والقضاء جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

6. إنه بسبب ذلك الفعل المرتكب من قبل المحافظ المذكور والجهات المنفذة، عانيت - ومازلت - جراء حرمانني من حقي في الإنتفاع بالشقتين المملوكتين لي ولدي.

7. سبق وأن ناشدت فخامتكم بتصحيح الوضع الخاطئ الذي تسبب به المحافظ المذكور في عديد من المناشدات والتلتمات، ولكني لم أجد أي رد بشأنها.

8. إن ما شجعتني على كتابة هذه المناشدة هو قراتي لقول فخامتكم في الكلمة التي أقيمتها بمناسبة حفل افتتاح المبنى الجديد لقيادة الأمن المركزي بتاريخ 8 أغسطس 2007م، إذ قلتم بالحرف الواحد: «هناك إختلالات لا أحد ينكرها ولكنها تعالج بطريقة قانونية ودستورية دون إستغلال». وهذا بحسب صحيفة «الأيام»، العدد (5167) الصادر بتاريخ 9 أغسطس 2007م.

9. فخامة الرئيس: إن فخامتكم على إطلاع ودراية بالاختلالات والمخالفات والفساد الذي يحدث في اليمن، ومن ضمنها ما تم ذكره آنفاً في هذه المناشدة المتعلقة بحرمانني من حقي الشرعي في الشقتين المذكورتين... ولكن عزائي أن يتم تدخل فخامتكم وتصحيح الوضع وفق الدستور والقانون بحسب ما ذكرتموه في الكلمة المنشورة في صحيفة الأيام، علماً بأن تعليمات المحافظ المذكور لم تكن وفق الدستور بحسب توجيهات فخامتكم إليه.

10. سيدي الرئيس، إن توجيهات فخامتكم كانت صريحة وواضحة، ولكن الجهات المنفذة قامت بتحريف تلك التوجيهات التي لم تكونوا تصدونها حرفياً بأن يتم الإستيلاء على الشقتين المذكورتين، وإنما كان التنفيذ الخاطئ لتوجيهات فخامتكم بسبب التواطؤ مع الشركة عبر محاميه طاهر منصور قاسم، وهذا لم يكن - بطبيعة الحال - دون مقابل، الأمر الذي يؤكد على وجود الفساد في الأجهزة الحساسة في اليمن (التي ينبغي أن تكون شريفة)، وهذا الأمر الذي كنتم ومازلتم تدعون إلى محاربته والقضاء على المتسببين فيه.

11. سيدي الرئيس: إنني هنا أناشد فخامتكم بالتدخل السريع لإحقاق الحق وإزهاق الباطل الذي يمثله الفساد المستشري في اليمن. وما قضيتي إلا شاهد واحد على قضايا الإختلالات والمخالفات والفساد، وهناك الكثير من القضايا التي لم يجد من يقومون بها أي ردع قانوني ومحاسبية لكي يكونوا عبرة لمن تسول لهم أنفسهم العبث والإستيلاء على المال العام وممارسة الفساد.

أملتي في فخامتكم كبير في التجاوب مع مناشدتي هذه بموجب توجيهات فخامتكم المذكورة آنفاً بتصحيح الأخطاء، وفق القانون الدستور وإرجاع حقي في ملكية الشقتين (1 و 3) التي تم الإستيلاء عليهما دون وجه حق أو مسوغ قانوني، وإنما بسبب الفساد أولاً الذي يجب القضاء على ممارسيه ومرتكبيه بيد من حديد بسبب إستغلال توجيهات فخامتكم الصارمة والصريحة في الرسالة الموجهة إلى المحافظ الأسبق، الأخ/طه أحمد غانم.

ودمتم نحرأ لهذا الشعب.

مع تمنياتي لفخامتكم بوافر الصحة والرخاء.

وكان الله في العون.

■ محمد شفي عبد الكريم، المحامي

NDI يعرف كيف يختار شركاءه

■ المحررة

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI يعمل منذ أكثر من عقد من الزمن على عدد من البرامج في اليمن. المعهد يود من خلال برامجه رفع مستوى المشاركة السياسية للنساء والشباب، تطوير المجالس المحلية، إسكاب النواب مهارات أساسية للعمل النيابي، تحسين الطبيعة الممثلة للأحزاب وتقوية بنيتها التنظيمية، تعزيز جهود القادة السياسيين والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لمكافحة الفساد، حل الصراعات والنزاعات القبلية خاصة في مارب والجوف وشبوة، دعم الحكومة في عمليات الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية والتعليمية والتنمية، وأخيراً مساندة الحكومة والمسؤولين عن الانتخابات والمجتمع المدني للاستعداد لإدارة وتنظيم الانتخابات البرلمانية 2009.



● ديميتروف

فهو لديه شركاء يمنيون يختارهم بحصافة، أهمهم الأحزاب القوية الفاعلة. وهو لا ينسج الأحلام، ولا يشق الطرق، ولا يبني الجسور المعلقة، بحسب تعليق مديره، هو فقط عمل واقعي يعمل ما نحتاجه واقعية اليمن "عمل إنساني بحسب وصفه أيضاً، فهو "عمل إنساني للحياة الاعتيادية والعلاقات الإنسانية السياسية التي لا تعتمد على استيراد برامج جاهزة". الأجنحة التي سيعمل بها المعهد خلال العام المقبل هي كالتالي: دعم البرلمان، تطوير الأحزاب ودعم الانتخابات، إدارة النزاعات إلى جانب أنشطة المكتب الإقليمية الذي يشرف على ديمقراطية البحرين والكويت وقطر. اهتمامه الآن منصب على دعم البرلمان، ويترجم اهتمامه إلى تعزيز قدرة البرلمانين

على مكافحة الفساد وتشريع وتنفيذ اللائحة التنظيمية، ورفع مستوى قدرتهم على إقامة الإجراءات الصحيحة والتمسك بها. هذا هو برنامجنا الأول خلال هذه الفترة، الذي يأتي ضمن هدف مستقبلي واحد واسع وطموح وعريض؛ إنه "دفع اليمن إلى الأمام". هذا الدفع الأمريكي تستند رابعيته أيضاً على تطوير الأحزاب معارضة وسلطة، فهم يشجعون التطوير الداخلي للمؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك من خلال سلسلة مؤتمرات حول أفضل الممارسات للقيادة الإقليمية لكل حزب بهدف تطوير الممارسات الداخلية للأحزاب، هذه الأحزاب التي تتنافس في ما بينها تحظى بذات الاهتمام العادل من المنظمة اليمنية NDI، فالفرصة ستتاح بالتساوي للقادة الإقليميين لتقاسم الاستراتيجيات والتكتيكات والتوصل لإجماع حول المناهج المساندة على وضع مقياس للبنى التنظيمية والعمليات الحزبية في جميع أرجاء الوطن. هذا إلى جانب الاهتمام بالمشاركة النسائية، ومنها الاهتمام بتوضيح أفضل الطرق للكويتا، هنا تقول فاطمة عقبة مسؤولة البرامج إن الكل يتحدث عن الكوينا لكن لا احد يعرف ما هي الكوينا وكيف تطبق وما هي أفضل الوسائل الممكنة والمناسبة لها. لذا يتبرع المعهد في كل مناسبة لشركائها للسادة المهتمين، وبذات الوقت يولي اهتماماً خاصاً بمبادرة الرئيس الأخيرة حول هذه النقطة تحديداً، ويهتم بمناقشتها باستضافة مع قادة المؤتمر في مقر اللجنة الدائمة. فديميتروف أكد أن هذه المقترحات نوقشت بعمق مع قادة المؤتمر الشعبي العام وجرى الوصول بعد عدد من اللقاءات مع عبد القادر باجمال الأمين العام للحزب وعبد الله غانم رئيس الدائرة السياسية ورئيس اللجنة

مؤتمر حرية المجتمع المدني

تحت شعار "شركاء في التنمية.. شركاء في القرار"، تقيم منظمة صحفيات بلا قيود، وبالشراكة مع المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، والمرصد اليمني لحقوق الإنسان، والمدرسة الديمقراطية، والمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، مؤتمر "حرية المجتمع المدني" للفترة من السبت 2 فبراير إلى الاثنين 4 فبراير 2008، والذي سيحضره نخبة من ممثلي منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمختصين بحرية المجتمع المدني، كما سيشارك في المداولات خبراء أجانب وممثلو المنظمات المانحة في اليمن. وستتفق أوراق ومداول المؤتمر على الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في اليمن وتطلعاته. كما سيناقش المعايير الدولية لحرية المجتمع المدني. وسيطرح المؤتمر مشروع قانون خلاق للجمعيات والمؤسسات الأهلية، يكفل لها الدعم والحماية، ويضمن لها مشاركة أوسع.

محامو الحديدية ينتخبون البديجي رئيساً لهم

انتخب المحامي عبد الرحمن البديجي رئيساً لفرع نقابة المحامين بمحافظة الحديدة من قبل المؤتمر الرابع لفرع النقابة المنعقد الخميس الماضي. وحصل البديجي على 72 صوتاً من إجمالي المقترعين البالغ عددهم 81 صوتاً. كما فاز بعضوية مجلس الفرع: حمود محمد القدسي، وتوفيق أحمد الأسود، وأمين حاجب، وعبدالواسع محمد عبد الملك، وأحمد محمد علي عابد، وخالد الريمي، كما فاز المحامي شائف حسان بعضوية المجلس التأديبي الفرعي.

اليوم اختتام دورة تدريبية للترويج المجتمعي للصحة الإنجابية

وتهدف أيضاً إلى التوزيع المجتمعي للوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة الهادفة إلى تحسين سهولة الحصول على الخدمات الصحية الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة في المناطق غير المتوفرة فيها الخدمات الصحية. وبدأت الدورة السبت الماضي بمشاركة 19 متدرباً من محافظات صنعاء، حجة، إب، الحديدة، إب، المحويت أفتحتها الدكتورة سميرة المقطري مديرة عام الصحة الإنجابية بالوزارة والدكتورة ريجينا ماير مديرة البرنامج اليمني الألماني للصحة الإنجابية.

تختتم اليوم الأربعاء الدورة التدريبية لفرع الترويج المجتمعي للصحة الإنجابية التي نفذها قطاع السكان بوزارة الصحة الألماني للصحة الإنجابية، أحد برامج التعاون الفني الألماني (GIZ). الدورة التي هدفت إلى إعداد مدربين للترويج المجتمعي للصحة الإنجابية تأتي في ظل جهود وزارة الصحة ووسائل تنظيم الأسرة عن طريق توسيع خدمات الصحة الإنجابية في المرافق الصحية الحكومية.

بمشاركة الدكتور أبو بكر السقاف الأسبوع القادم تعز تحتضن المنتدى الديمقراطي

ينظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، المنتدى الديمقراطي في مدينة تعز بتاريخ 2008/1/31. في مقر مكتبة السعيد الثقافية، وفعالية بعنوان "موقوفات التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية للنساء". بمشاركة المفكر والكاتب المعروف، الدكتور أبو بكر السقاف، والنشطة السنوية الاستاذة سهى باشرين. وتأتي الفعالية ضمن حملة دعم مشاركة النساء السياسية لرفع تمثيلهن في الانتخابات البرلمانية عام 2009، التي ينفذها منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، وهي تستهدف رفع الوعي بقضية مشاركة النساء السياسية، وإثارة جدل عام حول الموضوع، علاوة على إقامة حوار وتنسيق مع الفعاليات المجتمعية المختلفة ذات العلاقة بالموضوع مثل الأحزاب والإعلام والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني.

أول يمنية في معهد الآثار الألماني

حصلت الدكتورة عميدة شعلان، الأستاذة المشاركة في قسم الآثار بكلية الآداب - جامعة صنعاء، الاثنين الماضي، على عضوية معهد الآثار الألماني (DAI). وقام البروفيسور هيرمان بارتسنجر رئيس المعهد، وبحضور السفير الألماني والسيدة إيريس جيرلاخ مديرة مكتب معهد الآثار الألماني في اليمن، بتسليم شعلان وثيقة العضوية في حفل تكريم خاص، كونها أول يمنية تحصل على عضوية هذا المعهد الذي يعد من أهم المراكز الأثرية في العالم، ولتكون شعلان هي الوحيدة على مستوى الجزيرة العربية التي حصلت على العضوية، التي اختيرت لها العام الفائت من بين عدد من الباحثين العرب، نتيجة لبحوثها واهتمامها بالآثار اليمنية.

الآثار اليمنية: 30 عاماً خبرة ألمانية

استطاعت العلاقات الدبلوماسية بين اليمن وألمانيا منذ نشوئها أواخر ستينيات القرن الماضي، أن تفيد بمستواها الثقافي مشاريع مشتركة في مجال التنقيب عن الآثار بدأت مع العام 1978 وكان لها أثرها في إعادة تأهيل مواقع أثرية هامة في بلادنا للحفاظ على قيمتها التاريخية، مثل موقع عرش بلقيس في مارب، الذي يعود إلى ما قبل الإسلام، وكذلك محمية "المقعة" في صرواح. وكانت ألمانيا، السباقة في عالم الآثار اليمنية، قد اهتمت إلى جانب التنقيب بعمليات الترميم لعدد من التماثيل والآثار اليمنية، كتمثال "نمار علي" الذي عاد لليمن في ثمانينيات القرن الماضي بعد رحلة ترميم طويلة. وتواصلت للاهتمام الألماني بالآثار اليمنية كان رئيس معهد الآثار الألماني (DAI)، البروفيسور هيرمان بارتسنجر، قد زار اليمن هذا الأسبوع، حيث قام خلال كونه في اليمن بزيارة بعض المواقع التي تتم فيها أعمال تنقيب أثري، إضافة إلى الالتقاء مع بعض المسؤولين في الهيئة العامة للآثار والمتاحف اليمنية والمتحف الوطني بصنعاء.

وبرغم التعاون اليمني الألماني الذي يقع في إطار التعاون الثقافي متعدد الأوجه، ومع التأكيد على أهمية الجهود الألمانية لدعم القطاع التنموي في اليمن، وأعمال التنقيب، وبرغم خدمتها للترويج السياحي لليمن ومواقعها التاريخية، تحاول أن تعيد الصورة التاريخية لليمن التي توجد الكثير من آثارها ومخطوطاتها النادرة في متاحف أوروبا التي وصلت إليها منذ قرون مضت خاصة في القرنين 17 و18 الميلاديين مع الرحالة والحملات والبعثات الأوروبية على اليمن، إلى جانب فترات الاستعمار الأجنبي وآخرها الاستعمار البريطاني، التي أفقدت اليمن الكثير من كنوزه الأثرية، إضافة لتعرض الكثير منها للسرقة والنهب وبيعها في أغلب الأحيان من قبل تجار يمينيين لسياح أجانب، هذا فضلاً عن قطع أثرية قيمة أهديت للملك وروسيا في عهد الأماميين يحيى وأحمد، كتمثال رأس غيمان الموجود حالياً بالمتحف البريطاني، وما أخذ بهذه الطريقة البروتوكولية لا يحق لليمن استردادها.

اجمل التهاني والتبريكات للزميل للعزير عبد الله مهيم بمناسبة المولود البكر التي

أسماءها «نداء»
ألف مبروك
أسرة «النداء»

أجمل التهاني والتبريكات مكللة بأريج الفل وفوح الياسمين نهدبها إلى

الإخوة،
صادق معصار
جبران دراج
وليد معصار

بمناسبة الخطوبة، فألف مبروك وعقبى للفرحة

الكبرى
المهنتان
سليم الخطيب، علي ناصر راشد.

جمل التهاني والتبريكات نهدبها للأخت ملوك

سالم بمناسبة خطوبتها على الأخ عادل
العليمي.
المهنتون
جميع الأهل والأصدقاء

صبراً آل الكهالي

بقلوب مملوءة بالحزن والأسى نعزي أولاد المرحوم وأسرته بإذن الله تعالى العميد / احمد الكهالي والذي وافته المنية يوم السبت الموافق 2008/1/19. تغمد الله الفقيد بواسع رحمته. إنا لله وإنا إليه راجعون.
المعزون:
صالح محمد حيدان وأولاده،
ناثف صالح حيدان
عمار صالح حيدان
وجلال وحامد وآل بيت حيدان

في 15 إبريل الفات خسر آل اليريمي واحداً منهم، وبعد 6 أشهر لقي 3 من نفس البيت مصرعهم في كمين. هل وفرت السلطة المحلية الأمان لبقية أفراد العائلة؟!

أدوات الجريمة لا تزال في قبضة الجناة!

■ إب - «النداء»

حاول الرائد أحمد مهدي اليريمي، وبإلحاح، أن يسلك طريق العدالة، وأن يحيل ملف المتهمين بقتل ابن أخيه إلى المحكمة، لكن كان عليه أن يدفع الثمن باهضاً. لقد خسر حياته ووفى القتل بابنه محمد وأبن أخيه عارف. قتل الثلاثة ليلة 17 أكتوبر الماضي، بعد مرور سبعة أشهر على مصرع قريبهم الشاب أشرف اليريمي داخل مسجد القرية.

وتسجيل كلام المواطنين ولم تلق القبض على الجناة، إذ لا تزال أدوات الجريمة بأيديهم. تقطع أسرة آل اليريمي المكتوبة أن الأجهزة الأمنية كانت تعلم يقيناً بتواجد الجناة داخل البيوت. كما أنها لم تلق القبض على بقية «القتلة مخالفة بذلك توجيهات إدارة الأمن ونيابة إستئناف إب باقتحام المنازل والقبض عليهم قهراً»، والشيء المخيف أن النيابة أطلقت سراح أحد المتهمين «الذين كانوا متواجدين ساعة الجريمة، وقد أثبت ذلك الناجون من الحادث وغيرهم».

ويتهم أقارب المجني عليهم نيابة السدة الابتدائية «بعرقله القضية والتدخل غير المباشر في مسارها، ويتلقى التهم الباطلة ضد أسر الضحايا، ومحاوله التأثير على الشهود خدمة للجناة الذين ينحدرون من أسرة غنية وواسعة الثراء»، ووجهوا بذلك شكوى إلى النائب العام.

وبداية القضية بين أسرة بيت اليريمي وجيرانهم بيت الحوت، كانت في منتصف إبريل في العام الماضي عندما خسرت الأولى إبناها الشاب أشرف اليريمي 18 عاماً بجنبية «ش. الحوت».

وكان ذلك على خلفية شجار بينهما بسبب رنة تليفون (ش) أثناء الصلاة. كانت القضية واضحة ونفذت الجريمة داخل المسجد على مرأى الجميع. يقول أديب اليريمي وهو

أضى الرائد أحمد اليريمي 6 أشهر بين أروقة النيابة وإدارات البحث والأمن لتأخذ القضية مسارها الطبيعي، وواجه الرجل صعوبات جمة على طول الخط. تقول أسرته أنه هدد بالقتل، وساموه الغرماء، وأناس من الأمن والنيابات على الصلح القبلي فرفض، وبدأ متمسكاً بعدالة قضيتهم. وقبل عيد الفطر السابق استطاع أن يحيل قرار الإتهام إلى المحكمة.

لكن كان على الغرماء التخلّص منه، ففي مساء ليلة السادس من شوال، وبينما كان الناس يتسامرون على بقايا العيد، كان الرائد أحمد عائداً من إحدى القرى المجاورة وبرفقته ولده محمد وأبن أخيه الأصغر عارف، وكان الكمين المسلح جاهزاً، فقتلوا جميعاً على مشارف قريتهم.

لم تشهد قرية «عمقية» من مديرية السدة حادثاً من هذا النوع في تاريخها، ولا يبدو أن سكان هذه القرية الصغيرة والهادئة سينسون ليلتئذ: عندما هزت الرشايات أركان بيوتهم. إنه مساء كارثي أودى بحياة 3 من أسرة واحدة.

والمعيب أن أجهزة الأمن لم تقم بدورها كما ينبغي. إذ لم تصل إلى المكان إلا بعد 10 ساعات من إبلاغها. وحين وصولها لم يباشر الجنود مهمتهم بمسؤولية. اكتفوا بأخذ أقوال الناس



● أشرف اليريمي



● الرائد أحمد اليريمي



● عارف اليريمي



● محمد اليريمي

مدرس في الثلاثين من عمره إن النيابة كانت، وما زالت تتلاعب، بأوراق القضية وعلل ذلك: «لا ندري هل لأننا من أسرة فقيرة لا نملك المال الكثير ولأن الجناة من أسرة غنية، وأغلبهم مغتربين في أمريكا». ووجه نداءً للعالم واستغاثته بقلب مكلوم: «يا ناس لقد خسرتنا أربعة رجال من بيت واحد، ولا زلنا نبحث عن العدل». واتهم أديب الجهات المسؤولة بالتباطؤ لصالح الجناة. ووصف الحادث الأليم الذي أودى بحياة الرائد أحمد وأبنيه بأنه مؤثر حقيقي على تطرس الجناة وغياب الأمن: «لقد فعلوا من أجل التأثير على سير القضية وعرقلتها».

فور وقوع الجريمة الثانية لم تكلف النيابة نفسها عناء النزول إلى مكان الجريمة ومعاينتها قبل نقل الضحايا إلى المستشفى. أيضاً لم تحرر النيابة المختصة أوامر ضبط وإحضار لكافة المتهمين والمخطئين للواقعة «رغم وجود دلائل وقرائن تدبرهم، لم تفعل ذلك بحجة أنهم مدراء عموم»، قال اليريمي. وتقف أسرة بيت اليريمي عاجزة عن الوصول إلى عدالة القضية وقد خسرت أربعة من أبنائها. مطلع هذا الأسبوع كانت تناشد النائب العام من خلال «النداء» بالتدخل المباشر: «وتكليف وكيل نيابة آخر غير وكيل نيابة البحث الجنائي والأمن والسجون للنظر في القضية بمسؤولية»، وتطالبه كذلك بتوفير الحماية لأسرة المجني عليهم، وأن يلزم النيابة الابتدائية القيام بواجبها وسرعة ضبط أسلحة الجريمة من رشاشات وبنادق آلية كونها لم تضبط حتى الآن.

وطالب النائب العام بأن لا تترك النيابة الابتدائية للغرماء «فرصة للوساطات والدعوى الكيدية التي من شأنها تتويه القضية».

الخاطفون يعتبرونه ضمانة تجارية مقبولة الدفع أسرة «فكري المزم» تنتظر أجهزة الأمن لتحريره

أسرة فكري المزم أفادت «النداء» أن ابنها يتواجد في منزل محمد علي القردي في مارب. وقالت إن الجهات الأمنية بالمحافظة يؤكد تواجد المزم مع سيارته، وأن الخاطفين لجأوا إليه لحل المشكلة التي بينهم وبين وليد المزم؛ شقيق فكري.

وطبقاً للمعلومات التي حصلت عليها أسرة المزم، فإن الخاطفين يعدون فكري بمثابة ضمانة تجارية قابلة للتسليم في حالة الانتهاء من تصفية الحساب بين الطرفين، فضلاً عن مطالبهم أسرة المزم بالتنازل عن التعليم. وجاء عن البلاغات التي تقدمت بها إلى الجهات الأمنية.



إلقاء القبض على المتهمين (لم يسلمهم) وإرسالهم إلى نيابة تعز للتحقيق.

وأفاد رئيس نيابة استئناف تعز أن الأوليات أحيلت إلى النيابة من قبل الشرطة وقيدت الواقعة برقم 216 لـ 2007 م ج ج شرق تعز، كما أحيل عبد السلام قائد الحامي إلى النيابة باعتباره متهماً بتحريض الخاطفين على ارتكاب الجريمة.

وعلمت «النداء» أن أجهزة الأمن في محافظة تعز أقلت القبض على ع. أ. ن. باعتبارها الخاطف الرئيسي والمدير للعمليات، والذي كان يحمل حين قبض عليه اسماً آخرم. ح. ص. بجواز مزور، وإيداعه السجن المركزي بالمحافظة.

■ تعز - عبدالهادي ناجي علي

مضى أكثر من 40 يوماً لكن «فكري المزم» (17 عاماً)، لم يعد إلى منزل أسرته. لقد اختطفته عصابة مسلحة من وسط مدينة تعز في 10 من ديسمبر الفائت، أثناء إسعاف والدته بسيارته - صالون، لوحتها تحمل رقم 1/752411، واقتادوه إلى محافظة مارب.

وبرغم علم أجهزة الأمن بعنوان الخاطفين والمزمل الذي يخفون فيه على «فكري» إلا أنها ربما قدرت أن دورها لم يكن بعد!

ووجه رئيس نيابة استئناف تعز مذكرة إلى النائب العام أكد فيها قيام مجموعة مسلحة من آل «القردي» اختطفوا «فكري» مع سيارته من محافظة تعز واقتادوه إلى محافظة مارب. وطالب في المذكرة النائب العام بمخاطبة وزير الداخلية بإصدار توجيهه إلى مدير أمن مارب

كلاب تهش.. وأخرى تترصد على الطريق



■ ذمار - صقر أبو حسن

زادت أعداد الكلاب المشردة في مدينة ذمار بشكل لافت في الآونة الأخيرة وانتشرت في الشوارع والحارات ما يشكل خطراً على سكان المدينة. ومنع عدد من الأسر أفرادها الخروج من المنازل مع حلول المساء خوفاً من عضه كلب شاردي.

وليد الكوماني قال لـ «النداء»: «منعت أبنائي من الخروج من المنزل في الليل خوفاً من الكلاب التي تجوب أزقة الحارة، وأضاف: «الكلاب في كل مكان». وفيما الكلاب تتجول في أزقة وشوارع مدينة ذمار مشكلة تجمعات كبيرة تنام الجهات المسؤولة غاب دور، كما اختفت حملات التي كانت تجري من وقت إلى آخر لحد من انتشارها..!

وفي السياق ذاته وصلت الحالات المصابة بداء الكلب خلال العام المنصرم إلى 1341 حالة توفي منها 7 حالات، حسب ماجاء في إحصائية لبرنامج مكافحة داء الكلب بدمار. وقال منسق البرنامج في المحافظة محمد سيلان: «وصلت الوفيات جراء هذا الداء خلال العام الماضي إلى 7 حالات وهو ما ينذر بخطر كبير».

وأضاف: أغلب من وصلوا إلى المستشفى تتراوح أعمارهم بين 5-14 عاماً. فقد بلغت حالات هذه الفئة العمرية إلى 590 حالة من بين مجموع الحالات السابقة. فيما يلي جدول يوضح عدد الحالات بحسب الفئات العمرية:

العمر	الحالات	الوفيات
4-0	130	-
14-5	590	5
40-15	420	1
95-45	201	1
الإجمالي	1341	7

معلمو محو الأمية في محافظة عدن يطالبون بصرف مستحقاتهم

علقوا اعتصاماتهم لـ 15 أيام بعد التزام الكحلاني حل مشاكلهم

الأمية. ووسط حضور نسوي كبير أصدرت اللجنة النقابية بياناً معنوناً بـ «الحقوق لا تؤخذ بل تنزع وما يضع حق وراء مطالب». حمل وزارة التربية والتعليم مسؤولية الفصل بين معلمي محو الأمية والتعليم العام كون المعلمون جاءوا من التربية والتعليم. وجاء في البيان أن اللجنة النقابية بالإدارة العامة لمحو الأمية بمحافظة عدن تهيب هذا الوعي الذي أدياه العام كون المعلمون جاءوا من التربية والتعليم. ومنتسبوا من أجل نيل حقوقهم المنتقصة والمطالب المشروعة. إننا منذ أن صرفت علاوة بدل طبيعة العمل لزملائنا المعلمين في مكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن منذ 12 شهراً باثر رجعي من سبتمبر 2006 وحتى يومنا هذا لم نلتق سوى الموعد بوصول مستحقنا إلا أن ذلك لم يتحقق.



يزيد عن 150 معلماً ومعلمة اعتصاماً مفتوحاً الأثنين الماضي أمام ديوان محافظة عدن. ورفعت فيه الشعارات، منها «اليوم تغلق جميع مراكز محو الأمية احتجاجاً على عدم صرف بدل طبيعة عمل المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور لمعلمي محو الأمية»، وأخرى تدعو إلى ضرورة القضاء على محو

■ عدن - مرزوق ياسين
علقت نقابة محو الأمية في محافظة عدن إضرابها لمدة عشرة أيام بحسب اتفاق بينها وبين أحمد الكحلاني محافظ عدن في الاجتماع الذي دعاهم إليه أمس الثلاثاء.

وقال تمام أحمد سعيد رئيس اللجنة النقابية لـ «النداء» إن المحافظ أبدى تعاوناً كبيراً مع المعتصمين على أن يتولى بدوره متابعة قضية معلمي محو الأمية ومعالجة أوضاعهم. وأضاف أن تعليق الإضراب مقرون بتنفيذ المطالب. وإذ أكد رفض النقابة فصل مراكز محو الأمية إدارياً عن وزارة التربية والتعليم، شدد على ضرورة صرف كافة مستحقات المعلمين دون استثناء أو تجاهل الحوافز والعلاوات وبدل طبيعة العمل.

وكانت نقابة محو الأمية نفذت خلال الـ 22 يوماً الماضية إضراباً عن العمل في 50 مركزاً تعليمياً احتجاجاً على عدم صرف مستحقاتهم.

وبناءً على دعوة من نقابة محو الأمية نفذ ما

أمل ووعد آت

عبد الباري طاهر



القضية وتحسوا لها وادفعوا عنها. إن الشمعة بل الشموع التي أشعلتها أمل في عمدة واقع كالح حد الإدماء والجذب لعظيمة. فهي رائدة في ميدان شديد الوعورة والخطر. سارت في دربه الطويل، وتحدثت عن غاريت التخلف وجلوزة الفضيلة. لن أتحدث عن المحكمة الجنائية الدولية ومهامها الإنسانية في محاكمة مجرمي وجرائم الحرب، ففارسنة المحكمة ومنسقتها في الشرق الأوسط هي المحنفة بها، ولا يفتي ومالكة في المنصة. حديثي هنا عنها؛ فكريهما في الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر من مائة دولة تكريم لليمن كلها، وتكريم للمرأة العربية والإنسان، وتكريم لها أولاً. وأمل إنسانة عظيمة بكل المعاني. فهي ربة بيت كام ومربية فاضلة؛ ونبوغ فراس ولؤي ثمرة تربية طيبة لأم حانية.

بحك أمل بعلمها المناضل أحمد طربوش بأبلغ من رثاء الخنساء أأها «صخر». النجاح قيمة عظيمة، ولكن النجاح عندما ينتزع من فم الأسد يصبح تضحية. الأتية من أفق المستقبل، الواعدة بالانتصار للحق والحرية والعدل، تستاهل أكثر من احتفاء مناسباتي. ولو كان انتصار «أمل» في منطقة غير اليمن لأقيمت المهرجانات، وضجت وسائل الإعلام، ولكن احتفاءنا بتكريمها -مؤسسات مجتمع مدني- فيه العزاء، فانتم قلب مجتمعنا المطحون بالأمية والفقر والأوبئة. الشابة التي خرجت كاشفة من حارة «المظفر» بتعز إلى

قلائل من النساء يلجن أو فلنقل يطرقن أبواب الإبداع، والأقل من القلائل من يستطعن التصدي للشان العام. والأقل من القليل من يتجرأن على الاقتراب من نوافذ حقوق الإنسان والمرأة بوجه أخص. أمل باشا ليست الأولى طبعاً ولكنها واحدة من قلائل حملن صخرة سيزيف، وخرقن التابو. وكانت «أمل» واحدة من نساء يعددن بأصابع اليد الواحدة في اليمن ولا يتجاوزن العشرات في الشرق العربي كله وصلن باحتجاجاتهن إلى رحاب العالمية. الإحتفاء بأمل أمل بحد ذاته. أمل في أن تصل المرأة اليمنية والعربية بصوتها إلى فضاء كوني. بالأمس القريب كان صوت المرأة عورة تتوالد منه الفتن، وتتناسل الغواية. وجاءت أمل الأمل لتقول للرجال: «إن المرأة هي الأصل»، أو كما تقول كرستينا إن التانيث هو الأساس. قبل بضعة أعوام كتب شيخ الصحفيين اليمنيين (العميد) صالح عبده الدحان: «إن اليمن لم تعرف التحضر والأزدهار إلا في ظل حكم امرأتين: بليقيس وأروى». وابن الدحان مثقف يساري عميق التفكير وحاضر البديهة. المرأة الأولى بغض النظر عن التسمية أشاد بها القرآن الكريم: «إني وجدت امرأة تملكهم، وأوتيت من كل شيء ولها عرش عظيم». الآية 23 النمل. أما الثانية فالسيدة أروى الصليحية التي وحدت اليمن، وتركت إرثاً في المعرفة والعلم والعمران والأمن والتسامح والتأخي نفقتر إلى مثله اليوم. الطالبة المجدة المجتهدة والمتأجرة لم تقنع بالتفوق

القبيلة وقيمها ضحية النظام السياسي في اليمن

جنود المؤامرة:

محمد صالح النعيمي
Alnamymhd1@maktoob.com

للتبني المشاريع المختلفة من صحية وتعليمية وحل مشاكل الثار بكل أنواعه وأشكاله. وعلى الرغم من أن التحالف واجه صعوبات شديدة إلا أنه حافظ على بقائه واستمراره، واستطاع أن ينسج علاقات متينة مع منظمات المجتمع المدني. ومؤخراً صرح الأمين العام للتحالف الشيخ علوي الباشا بن ربيع بأن هناك حواراً لتوسيع هذا التحالف ليضم عدداً من المحافظات الأخرى المجاورة لمحافظة مأرب والجوف.

2- مجلس التضامن الوطني:

نشأ هذا التحالف عام 2007 بقوة وزخم شديدين، وبإمكانات كبيرة، وضم العديد من المشايخ والفعاليات وأعضاء مجلس النواب وعلى مستوى اليمن، ونتج كرد فعل على خلاف بين الشيخ حسين الأحمر والرئيس علي عبد الله صالح وحزبه المؤتمر الشعبي العام بعد بروز استهداف للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (رحمه الله) وأولاده باشكالاً وصور متعددة، وتبني القضايا الوطنية. وعلى الرغم من تبنيته العملية للشيخ حسين الأحمر الذي يعتبر رئيساً له وداعماً أساسياً، إلا أن هذا المجلس يحمل من المكونات البشرية والبرامج ما يؤهله لأن يحدث تغييراً في المجتمع إذا ترسخت فيه ثقافة وممارسة الكيان المؤسسي كمشروع وبرنامج وممارسة، كما أكدت خطاباته وتصريحات الشيخ حسين الأحمر نفسه. وهنا يبرز سؤالاً فارقاً نفسه وهو: من سيفوز على الآخر؟ هذه المكونات المؤسسية أم ثقافة وبيئة التبعية؟ والمستقبل هو الذي سيحدد الأجابة.

إن أثناء القبائل مطالبون اليوم بأن يدركوا أهمية المرحلة ليقوموا بعملية تصحيح المفاهيم الخاطئة عن القبيلة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى المشاركة الفعلية في الإصطفاف الوطني مع بقية القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وبقية فئات المجتمع، وذلك من أجل صياغة وبناء مشروع متكامل لمجتمع مدني وعلمي، ليؤمن شروط النهضة وتغيير كل ما يعاناه الشعب اليمني على مستوى الفرد والجماعة والدولة، وصولاً لإصلاح النظام السياسي بما يحقق قيام دولة اليمن الحديث: دولة الحق والعدل والمواطنة المتساوية. فالمرحلة خطيرة جداً كونها تهدد اليمن وطناً وإنساناً. فالمرحلة التاريخية ومعطياتها تتجاوز كل نظرة خاصة أو جزئية.

فالظلم واقع على الجميع، ونحن في سفينة واحدة، فلا يتصور من في السفن الأعلى أنه سينجو من عبث المفسدين في السفن الأسفل، فنجاة السفينة نجاة للجميع، وغرقها يعني غرقاً للجميع.

وممارستنا لأنها تعكس منهج الاستبداد وقابلية الاستعداد، وهذا المنهج هو الذي يحكمنا سواء قبل الثورة أو بعدها. ونتائج التاريخ تؤكد ذلك لأن البيئة الحاضنة لمشروع التغيير تمت سرقته، ونتيجة لتجاذب التبعية بين تبعية محور الشيخ والقائد العسكري والسياسي ضاعت التبعية لمشروع التغيير. والقلة التي تحمل مشروعاً تغييرياً صحيحاً ضاع صوتها بين هذه المحاور، وبسبب هذه التبعية، ظلت القبيلة معزولة ومحرومة من أي تطور تنموي وتعليمي إلى وقت قريب، وكان ما يعرف اليوم باسم محافظة الجوف لا تذكر في موازنة الدولة وخطتها التنموية باستثناء شؤون القبائل، وجعلوا المناطق القبيلة سماعاً للنقد والتخلف وحاضنة للارهاب، بينما القبائل بريئة من ذلك الأتاهم. وتناسى من يرددون هذه الدعاوى الباطلة أن السيد رئيس الوزراء الأسبق وصف الفساد والإرهاب في أحد بياناته التي تقدم بها لنيل الثقة، إلى مجلس النواب، بأنهما وجهان لعملة واحدة. وقد أحسنت صنعا قبائل مأرب والجوف وشبهوا، حين واجهوا وفدوا تلك المزاعم في حينها من خلال منظمة التنمية والسلم الاجتماعي وقلبوا الطاولة على الجميع.

محاولات القبيلة لمواجهة التأمير

حاولت القبيلة مواجهة هذه المؤامرة بطرق مختلفة كان أبرزها المؤتمرات القبيلة، حيث حفلت الساحة اليمنية بالعديد من المؤتمرات القبيلة منذ الستينيات وحتى منتصف التسعينيات، والتي ظهرت تحت مسميات مختلفة ثم اختفت، لأن وراءها دوافع سياسية ومنافع شخصية، استغل فيها هموم ومعاناة القبيلة كشعارات ترفع وتردد ولكن لا توجد لها أية ترجمة في الواقع. ومن ضمن المحاولات المعاصرة برز كيانان قبيلان هما:

1- تحالف قبائل مأرب والجوف:

نشأ عام 1998م حين قررت الحكومة إزاله ما سمي بالجرعة، أي زيادة الأسعار، على إثرها قامت احتجاجات ومظاهرات في العديد من المدن اليمنية من ضمنها مناطق مأرب والجوف، وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات كانت سلمية إلا أن الدولة ممثلة بالقائمين عليها تعاملت مع قبائل الجعدان وبعض قبائل همدان الجوف من خلال إرسال حملة عسكرية أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى وتدمير قرى وتشريد أهلها، مما دفع ببقية قبائل مأرب والجوف للتحرك لوقف هذه الحرب الظالمة ونصرة إخوانهم المعتدى عليهم والإشتراك في مواجهة عدوان الدولة إذا لم توقف الحرب. ونتيجة لذلك التحرك أوقفت الحرب والهجوم على تلك المناطق، وأعلنت هذه الحشود القبيلة من المحافظين وثيقة التحالف بين القبائل الموقعة من المحافظين سمي تحالف قبائل مأرب والجوف.

وتتميز هذا الكيان بخصوصية انطلاقته من رحم معاناة الناس، وحمل هذه المعاناة والآم وحرمان مجتمعهم، وجعل منها قضيتهم التي يعمل من أجلها، ويتميز أيضاً بالشراكة في القرار والإدارة، وظل منذ نشأته يعمل على تطوير مجتمع مفتوحاً على المجتمع المدني من خلال المنظمات المحلية حيث أنشأ المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي

وتريسيخ واستقرار النظام الجمهوري حينذاك، واعتمد مخطوط هذه المؤامرة على ثلاثة مرتكزات وهي:

1- فصل المشايخ عن القبيلة من خلال دفعهم إلى ممارسة العمل التجاري بما جمعه من خلال مواقعهم القيادية أثناء الحروب بين الملكيين والجمهوريين. وبهذه الوسيلة سينجر المشايخ إلى الانكفاء على المشاريع التجارية وإدارة الريخ والخسارة ومن هنا يتخلون عن هموم ومشاكل القبيلة وهي بدورها ستتخلى عنهم مقابل تخليهم عنها.

2- تفتيت وحده القبيلة بكل مستوياتها الكبيرة والصغيرة وذلك من خلال نشر الحروب والثارات القبيلة حتى لا تستطيع أن تتوحد مما يؤدي إلى شل قدرتها عن حل مشاكلها الداخلية، ويمنعها من المشاركة في أي مساهمة وطنية عامة لأنها مشغولة مع نفسها ومع القبائل الأخرى، وهذا ما يتم تعزيزه باستمرار.

3- تقوية الجيش بالمقابل حتى يكون القوة الوحيدة في البلاد لأن الجيش تسهل السيطرة عليه من خلال إغراء قيادته بالمال وهي بدورها ستضمن ولاه المطلق لتبعية القيادة السياسية، لأن القبيلة لا يمكن ضبطها كالمؤسسة العسكرية التي تنقاد بمجرد أمر القيادة لها حتى وإن كانت هذه الأوامر ضد إرادة ومصالح الشعب.

وإلى ذلك إلى حروب وثارات ومن ثم إلى ارتهان القبيلة لتحالفات داعمة لها لتفرز مزيداً من الصراعات سواء باسمها أو نيابة عن الداعم. وكلا النتيجتين هما في إطار المخطط المستهدف للقبيلة.

وقابل ذلك صمت رهيب، من قبل المثقفين والإعلاميين والعلماء وكبار مشايخ اليمن، ورجال الحل والعقد. إنها جريمة تاريخية وإنسانية ستبرز فداحتها وضخامتها حينما تستكمل الإحصائيات النهائية لمقدار ضحاياها وتكاليفها. وهنا سيأتي حكم التاريخ ليشمل أطراف الصراع والمتفرجين أيضاً. لقد استخدم الإمام يحيى إشارة الحروب وسيلة لإخضاع قبيلة ما، أو تحجيمها ولكن بصفة محدودة واستثنائية لأنه كان يدرك مخاطر انتشار هذه الظاهرة على شرعية نظامه السياسي والإنساني، بينما تجاهلها، من جاء بعده. امتلأت القلوب أحقاداً وهيمنت المصالح الذاتية كنتيجة حتمية لماسي الحروب والثارات، بحيث لم يبق لها من مرجع ينظم حركتها وتفاعلها إلا ودمر، بمعنى: لا قانون يطبق ولا عادات يعمل بها ولا شيخ أو زعامة روحية أخذت مكانها.

ونتيجة لذلك يعيش البعض بعقليات وثقافة التبعية فهما ورغبة وسلوكاً ومصصلحة، اختفت المصالح المشتركة والمتوازنة وتحولت ثقافة التبعية إلى نظام لا يجوز نقده فما بالك بتغييره، وصارت هذه الثقافة تحكم تفكيرنا

والمواطنة المتساوية. فالمرحلة التاريخية ومعطياتها تتجاوز كل نظرة خاصة أو جزئية.

لقد نشر الكاتب والمؤرخ والمحقق الكبير زيد بن علي الوزير في أحد كتبه محاولة لفهم المشكلة اليمنية، هذا المخطط ضد القبيلة ورموزها باعتبارهما العائق أمام وطنية بامتياز.

جرائد خليعة!

محمد الشبيري

Ms730@hotmail.com

أصابتني الدهشة فعلاً وأنا أقرأ مقال الأستاذ سامي غالب في «النداء» الأسبوع الماضي عن مثوله أمام المحكمة بتهمة يعلم الجميع بطلانها إلا إذا باتت ككشف الحقيقة ومهنية الصحافة جريمة يعاقب عليها القانون بمواد استثنائية قابلة للطي والتموج.

لكن في المقابل بات الوقوف أمام القضاء في اليمن بتهمة من هذا النوع هو صك مصادقية وفاتورة يدفعها الشرفاء في زمن ينعم فيه «الأجراء» من الصحفيين برغد العيش لأنهم فقط يسرون باتجاه التيار الذي يُحيل من يخالفه إلى القضاء.

ما تقوم به السلطات في اليمن من تضيق للحريات هو عبارة عن شهرة تلميع لهؤلاء الشامخين الذين أبا مسابرة القطيع في اتجاه هوائية لا يعلم منتهاها أحد.

بات الجميع يتمنى أن يكون «خيوانياً» لجسارة هذا «عبدالكريم» وشجاعته ومهنيته التي تسببت في كثير من المشاكل له ولأسرته التي هي الأخرى لا محالة بات مؤثلاً معيها أمام القضاء أو اختطافه من الشارع أو من غرفة نومه روتينياً بالنسبة لهم.

في اليمن بإمكانك أن تكون صحفياً يقبض الثمن مسبقاً وأن تتحرك بحرية وتصور الواقع بعين حواء وأن تتقل اللاحقيقة للناس مقابل ريات معدودة لا تسمن ولا تغني من جوع.

غريبون هم صحفيو السلطة كيف يسمحون لأنفسهم العيش في الأقبية التنتة ويتجاهلون دورهم المحوري في إيصال رسالتهم السامية إلى الناس، أكل ذلك من أجل الراتب والزيادة على حساب المهنية؟

وهل حقاً يعاني هؤلاء من شحة في الموارد ما حدا بأحدهم أن يطلب من صحفيي المعارضة أن يمنحوه شقاهم ليمنحهم هو سعادته التي يزعم أنها ليست موجودة وأن الصحفيين في اليمن هم ساء... إذن لماذا كل هذا الجدار العازل الذي يضربه زملاؤنا على الحكومة ليردوا بصدورهم سهام غيرهم؟!

أزعم أن صحيفة أو صحفياً لا يتعرض للحبس والمقاضاة اليوم في اليمن هو إما تابع لقوى الفساد وإما مغمض عينيه عنها، وليس بين ذلك شيء آخر.

جلسات المحكمة ودعاوى المشتكين لن تلجم الخيواني ولن تسكت القرني، وبالطبع لن تنتهي السيد سامي غالب و«تداء» عن الدفاع عن المعسرين والفقراء والوقوف إلى جانب الحقيقة والشفافية.

والأغرب من هذا أن يساوي بين قضايا النشر في الصحف وبين بائعي الأقراص المدمجة الخليعة، اللهم إلا إذا كانت المقارنة بين الاثنين تأتي من باب أن كليهما يعرّي جسد الإنسان، فالأقراص تبدي المرأة عارية، والصحف تبدي المسؤولين عرايا أيضاً... وكلا النوعين من العري على حساب الآخرين!

أبو بكر السقاف

2008/1/13، سقط قتيلان في ساحة الهاشمي بالشيخ عثمان وجرح سبعة عشر من المواطنين. وهو استمرار للنزف الدموي الذي بدأ في 94/7/7، بساحة الحرية في خور مكسر.

قال الجنوبيون جميعاً باستثناء الملحقين بمركز صنعاء «لا الكبرى» (سعدى يوسف)، ولن يتوقفوا إلا بعد بلوغ حقوقهم في تقرير مصيرهم. فكل ما بعد 94/7/7، لا يملك ذرة من الشرعية، لأنه قوة عارية من كل معنى حقوقي وسياسي ومدني.

كل هذه الحروب تؤكد حرب الدولة على المجتمع، وكان أكثرها وضوحاً لجوء الدولة في حربها إلى القبيلة في الحرب الأخيرة في صنعاء، وهو ملمح اتخذ صورة صارخة في شرع، حيث جندت الدولة بوساطة الشرطة علناً مئات من الحداء، ونظمت وصولهم إلى الحويان وتعز؛ مما أعاد إلى الأذهان صورة الجيش الإمامي. وكانت إرهابات هذا الملمح قد بدأت في إب عندما قام أفراد من الأمن ينتمون إلى القبيلة نفسها بقتل الرعوي في مركز الأمن.

إن الدولة تتضح ملامحها أكثر فأكثر، حيث يبدو فيها ما قبل الدولة، وما دونها، فلم تعد تحرض حتى على احتكار استخدام العنف العلني لحماية السلام الاجتماعي، لأنها تقوم على نقيضه، ويحكمها مراوحتها بين السلطة/سلطانية قائمة على توازن دولي، خلق من القبائل العربية وغير العربية ربات ودولا كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ومناوية قبيلية دورية على السلطة. ومن هذه الملامح تتكون حقيقتها، فهي ليست دولة حديثة البنية، ولا دولة لمواطنيها، فهي في حال انتقالية مستمرة.

ماذا يبقى لابتكار هويتها وشرعيتها فهي تحارب مذهباً وجماعة تمتد تاريخها نحو ألف عام، وتضطهد إخوانها في الحضانة، بممارسة زبديّة جهوية ضاربة، وتجعل من الجنوب منذ 94/7/7، دار حرب، وكانه أرض بلا شعب. دولة الحرب على المجتمع لا يمكن أن تستحق اسم الدولة؛ إنها تقوض أسس وجودها. فلم يبق إلا أن يقرر الناس مصيرهم.

2008/1/14

الوجوه الثلاثة لدولة الحرب على المجتمع



بمناسبة، وبدون مناسبة، كما يتضح في كل خطب وزيارات رئيس الجمهورية للمرافق العسكرية والأمنية، وما قاله أحد العسكريين لأهالي شرع يفرض نظرة النظام إليهم؛ فقد أنذرهم بأنهم لا يستطيعون أن يكونوا مثل أهل مارب، فهم في نظره أقرب إلى أهل الذمة الذين عليهم الاستكانة، ودفع الجزية أو ما في حكمها.

وحدث الدولة عن البدء في سحب القوات يجعل المسألة مأساوية ومضحكة في الوقت نفسه. فارتال الراجمات والديابات والمصفحات التي نشرت الصحف صور زحفها وانسحابها الجزئي تذكر الناس بجيوش الغزو وليس بصدام في جزء من «دولة» يمكن أن يعالج بالوسائل البوليسية والإدارية والقضائية. تبدو الدولة السلطانية وكأنها تجعل من الشعار الذي يقوم عليه تحالفها مع أمريكا: محاربة الإرهاب، ذريعة لشن الحرب على منطقة شرع، مقلدة أمريكا ورئيسها المسدس الذي جعلها ذريعة لعولمة حرب الإمبريالية، بينما هي مسألة بوليسية محدودة المدى والطابع في كل دولة.

وهكذا أصبح الإرهاب ذريعة للتحالف مع أمريكا ومشاركتها في قمع الشعوب العربية والإسلامية. بالأمس،

رغم اختلاف علماء التاريخ والاجتماع والقانون على تفاصيل كثيرة في أصل الدولة، إلا أنهم يكادون يجمعون على أنها جهاز قهر يوظف طبقياً لخدمة طبقة دون أخرى. ويحدد أحدهم، وهو ماكس فيبر، أن من أهم وظائفها احتكار الحق العلني في استخدام القوة لحفظ السلام الاجتماعي. ولكنهم جميعاً يشددون على أن هذا لا يستغرق وظائفها كافة، فهي لا بد أن تنظم العمل الاجتماعي والتضامن بين الأفراد والمؤسسات، وتكون بذلك اللحمة والسدى.

ومع الدولة الديمقراطية الحديثة أصبحت قادرة ليس على إعادة إنتاج نفسها فحسب بل وتجديد نفسها.

وعندئذ لا يكون الصراع، الذي يدور فيها مهدياً وحدتها، بل لعله دليل عافية ونمو. أما في حال انتفاء هذه المقومات والشروط، كما هي الحال في بلادنا العربية، فإن الديكور البراني المستعار يناقض جوهرها، وتدل كل ملامحها على أنها ليست دولة للمجتمع كله، دولة لمواطنيها، بل تسفر عن أنها دولة حرب على الحكوميين، وهي لا تحكم المجتمع بل تحاربه، إنها ضداً على المجتمع، وأقصى درجات فشلها أن تكون حرباً عليه كله، فتصبح عندئذ دولة الحروب المستدامة الكبيرة والصغيرة. فهي تتوحد بالقوة وحدها وتلغي كل وظائفها الأخرى، التي هي أساس قيامها، بل إنها تثبت أن القوة والحرب هما وسيلة أصحابها إلى المال والثورة، وبذلك تكون لهذه الحروب وظيفة اقتصادية واضحة، فهي غنيمة مستمرة، فتستقر الدولة على هكذا نهج وتقيم عليه.

صعدة والجنوب وشرع، وجوه ثلاثة لهذه الدولة، تضافرت مراكز القوى في الدولة في صنع الحرب في صنعها ورافقتها حرب إعلامية تسفه عقيدة جزء من المجتمع اليمني واضطهاد ديني سافر لكل الذين ينتمون إلى الإسلام السياسي الزيدي، تخللته زهاب الشرعية الذي يخلق الحكام منذ انقلاب 26 سبتمبر.

وفي شرع جاء رد فعل الدولة التي تتوحد بالجيش والأمن على دفاع الناس عن كرامتهم والمطالبة بالعدالة مفرطاً في استخدام القوة، وهي تستعديها على الشعب

مناقشة هادئة لأفكار متطرفة

طاهر شمسان*

tahershamsan901@hotmail.com

ورد في سياق سياسي لا ينم عن حرص أصحابه على الوحدة بقدر ما ينم عن قوة ارتباطهم بسلطة 7 يوليو المعقدة بالدم وحجم مصالحهم معها.

وأما القول بأن «الخروج على الوحدة خروج على ثوابت الدين والملة»، فهو بكل صراحة إعلان حرب ثانية ضد تيار كبير في الجنوب.. ولكن هل كان اليمنيون خارج الدين والملة أيام التشطير وأيام الإمامات والإمارات والسلطنات والمشايخ؟ وهل التاريخ الإسلامي المليء بالحروب والصراعات والإنشاقات من أيام الفتنة الكبرى ومعركتي الجمل وصفين وحتى الآن، هو تاريخ خروج عن الدين والملة؟ وإذا كانت وحدة الأمة مقدمة على العبادة، فلماذا وقف معظمكم ضد دستور دولة الوحدة؟ أيهما أسمى وأشرف: مسيرتكم الاستعراضية المدججة بالسلح والمنددة بدستور دولة الوحدة في قلب العاصمة بداية الوحدة، أم ملتقى التصالح الذي نظمه أهلنا في الجنوب بساحة الهاشمي؟ لماذا سميت مسيرتكم تلك مليونية وحظيت بالتشجيع والتغطية التلفزيونية الرسمية، بينما تقابل مسيرات واعتصامات أهلنا في الجنوب بالرصاص وتسمى «أصوات شاذة»، وتلاحق بتهمة الانفصال؟ هل تعتقدون أننا بلا ذاكرة وطنية؟

جاء في الاستطلاع: «إن العالم غير المسلم - يقصد الغرب - يتكفل في أحاف وتجمعات، ومن المسلمين من يدعو إلى الفرقة والتشردم». وتعليقنا: هذا المعيار في التقسيم السياسي للعالم كان مقبولاً في عهد الإمبراطورية الرومانية المقدسة وأيام بني العباس عندما كان الناس على دين ملوكهم، ولا يعتد به اليوم إلا من لا

في أية ظاهرة ما لم تكن تنتمي إلى حقله المعرفي. وإذا أقحمها يكون - بحكم تمكن عادة التفكير العلمي - منحزراً من ميوله واتجاهاته الشخصية حتى يكون بمقدوره أن يزن كل الحجج التي تقاس بميزان يخلو من الغرض أو التحيز.. رابعاً: العالم يستمد أخلاقيته من حياذبية.. وكلما كان أكثر حياذبية كان أكثر أخلاقية. والحيادية لا تقبل طرق الإقناع التي تعتمد البلاغة اللفظية واللغة الانفعالية المؤثرة والتلاعب بعواطف الناس واستئثاره ميولهم ومصالحهم كقولوا بان «دعاة الفرقة هم أعداء الله وأعداء الوطن». فهذه ليست لغة علم وإنما لغة تحريض صريح على القتل باسم الله وباسم الوطن. وأحسب أن هذا لا يتسق وشراكة الجمهورية اليمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الجبهة العالمية المناهضة للإرهاب، إلا إذا كانت الغاية تبرير الوسيلة. ثم إن أحداً في المحافظات الجنوبية لم يقل: «نحن دعاة فرقة». وبالتالي لا يجوز أخلاقياً ولا دينياً أن نقول الناس ما لم يقولوه ثم نسدعي المقدس لتوظيفه في الخصومات السياسية.

أما القول بأن «الحفاظ على الوحدة واجب شرعي وديني»، فهو قول مردود عليه من عدة وجوه. أولها: أن الجنوبيين - وكل اليمنيين - يريدون دولة مواطنة متساوية، والهروب إلى الوحدة هو هروب من مناقشة هذا الاستحقاق. وثانيها: أن الوحدة اليمنية لم تتحقق بناء على فتاوى دينية وإنما بناء على حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة. والحفاظ عليها يستمد قوته من الإبقاء على قوة هذه الحقائق حية في ضمير المجتمع عبر إرساء دعائم دولة المواطنة المتساوية. وثالثها: أن هذا القول

من حق أي مواطن أن يظل من أمة وسيلة إعلامية وأن يعبر عن الموقف السياسي الذي يريده وأن يتحيز للرأي الذي يريته. لكن ليس من حقه أن يسوق رأيه على أنه منتج علمي. لأن هذا يندرج في إطار غش وخداع المستهلك الذي ليس له خبرة بطبيعة السلعة موضوع التسويق. الكلام هنا يدور حول استطلاع صحفي لآراء أربعة من رجال الدين نشرته صحيفة «الثورة» في عددها رقم 15724، وحمل العنوان التالي: «العلماء: الوحدة الوطنية واجب شرعي.. والمسما بها خروج عن الدين». وتضمن الأفكار التالية: 1- الحفاظ على الوحدة اليمنية واجب شرعي وديني، 2- الوحدة مصلحة مرسله من مصالح الأمة والخروج عليها خروج على ثوابت الدين والملة، 3- دعاة الفرقة هم أعداء الله وأعداء الوطن، 4- وحدة الأمة مقدمة على العبادة، 5- العالم غير المسلم يتكفل في أحلاف وتجمعات ومن المسلمين من يدعو إلى الفرقة والتشردم، 6- الوحدة اليمنية نواة للوحدة الإسلامية... وفي ما يلي مناقشة هادئة لهذه الأفكار.

نعرض أولاً على كلمة «علماء» ووجدنا في ذلك أن شخصية العالم هي أقل الأشياء أهمية في العلم. بينما نلاحظ أن الشخصية في استطلاع «الثورة» هي بيت القصيد، أما الأفكار التي قيلت فهي غير ذات قيمة علمية في ذاتها.. ثانياً: العالم - إذا سعى من أجل الشهرة - يسعى إليها في الوسط العلمي الذي ينتمي إليه، ومنه ينتزع الاعتراف بقيمة عمله، ولا يهجم أن يرضي الحاكم أو المحكوم، أو أن يشتهر بين عامة الناس كما يفعل السياسيون ونجوم الفن والرياضة.. ثالثاً: العالم - بصفته عالماً - لا يقحم نفسه

* صحفي يعمل في الفضائية اليمنية

صورة المناضل في «قهوة أمريكية»

محمد ناجي أحمد

بين أيديولوجيات كان مركزها الإنسان وزمن آخر السلعة هي مركزه.
"كم مرة فكرت أن تبصق في جبهة الزعيم!" ترد هذه الرغبة لدى "عارف" عن طريق محاورته لنفسه، الزعيم الذي جعل التاريخ ينتهي ولم يسمح للراغبين في أن يكون لهم تاريخ نضالي سري فرصة ليلعبوا لعبة المناضل والمخبر، بكرها وفرها.

في المنطقة حوله، وكانت الحشاش في الحديقة تنمو بفضل هذا الرشاخ الليلي.

مر بالمصاطب الباردة، حيث يجلس أحياناً مع الجالسين قرب باعة الكتب المستعملة، يقرأ العناوين أو يصغي للبعض وهم يتكلمون عن الشباب، وأمين المعاصرة وكثرة الانتحارات واختطاف الأجانب، وتهور أولاد المسؤولين الكبار، البعض يفرشون كراتين صغيرة فوق العشب، ويمدون أجسادهم فوقها، فيما ينتصب مارد الثورة، إلى جوار نصب الجندي المجهول، مطليا بلون كافي قاتم، مسيحين بسور واطن، يروح في تأمله في ما يشبه ليلاً أزرق كالحا تخلل الميدان إلى زقاق صغير، بعد زاوية البريد المركزي، وبينما يمش تعثر بجسد ناتم في شكل ملتوي، وتنتهي إليه صباح وطرقات قوية على الواح خشب، فابقن أنه ليس بعيداً لعبة الدومينو على الدرجات العالية، لبعض المحال الحاذية لفندق الإمارات الشعبي ص 56.

ثم يواصل رصده البصري للشوارع والأزقة والدكاكين ورائحة الخبز المقلي بالزيت على الطاوة وزحمة المطاعم الصغيرة المشوطة، والسياح..... بلغة بصرية ترصد بدقة الأشياء التي من حوله.

تكاذ تنطق الرواية التسعينية على أن سبب تخلف اليمن وانغلاقها يعود إلى الإمام وخطر ك في نهاية المطاف أن هذه البلاد تستسلم لرشاوى أساتذة التاريخ والحضارات القديمة والسياح والأجانب، الذين يرون فيها جغرافيا أسطورية، مكاناً أولاً للذاكرة البشرية، مكاناً الثاني على نفسه لقرون طويلة، لم يستطع أحد اقتحامها، حتى الهواء والطيور وضوء الشمس، إلا بإذن الإمام، حفيد الأندياء ص 60.

وهو حكم جذرته الثقافة المدرسية في التعليم الأساسي التي غرست مثل هذه الأحكام وكانها حقائق، متجاهلة أن الدويلات التي نشأت في اليمن حتى القرن السادس عشر الميلادي، وكذلك الاحتلال العثماني بقراته المختلفة منذ القرن السادس عشر حتى العقد الثاني من القرن العشرين، كانت جزءاً من هذا التاريخ الذي لم يسمح له الهواء والطيور وضوء الشمس بالدخول.

تستهلك اللغة التسجيلية البصرية الأشياء في الشوارع والناس والمجانين والأشكاف وموارد الثورة والجندي المجهول والسياح والأسلحة المنتشرة بكثرة في اليمن والانحلال ونظرة السياح لعراقه اليمن، كل ذلك يأخذ مساحة راصدة وبروا خارجي يعبر عن مشاهدات "عارف" من ص 53 - 60.

يبسود أن من خصائص البطل والمناضل أن يهمل أمور الحب والجنس ويتعالى عليها، فعندما بدأ "رينشارد" الذي لقبوه بـ "ذيل الكلب" ينسرح الأعضاء الجنسية - لم يشعر عارف بالإشارة في البداية، لا تزال كلمة "بطل" تصطق في جدرنا ذاكرته. ينسرح بها كشعلة ضوء صغيرة وواهية يتبعها في عتمة أمكنة ويخشى أن تنطفئ، ص 62.

وصورة المناضل الذي يقذف بالعبارات العالية الإيقاع وشك نتيجة القمع البوليسي والانتشاح بكلمة بطل ومناضل، حملته على الاكتفاء بالمظاهرة وهنائه بسقوط الحكومة ورموز الفساد... هو لا يرى الحشود التي تحمل على الاكتفاء كملك منوح ويتوعد الخونة مصاصي دماء الشعب، ركاب سيارات اللاندكروزر الفارحة، مالكي العمارات والفلل، يحيط بهم حرس مسلح، ناهبي الأرض في جنوب البلاد وشرقها.

صورة المناضل التي يتوهمها "عارف" تتجاوز مع صورته الحقيقة ومشاهداته - العالم الذي تعرفه جيداً حيث الأزقة الضيقة والوسخة والحارات، بأطفال عراة على الدوام، وأكوام الزباله قبالة البيوت وفي الزوايا، تتصاعد منها أنخرة كريهة ويتطاير فوقها ذباب العسور قدر، لم يسبق أن جثت إلى هنا "إنه عالم آخر عالم العسور ماركيت الذي يخلف عن عالم القهوة الأمريكية الذي يتوق إليه بعيداً عن أولئك الناس "الحشود" التي حملته على الاكتفاء والذين يعيشون في شوارع وأزقة ومطاعم متسخة - ياكلون وهم يمشون أو يجلسون حول طاولات خشبية منسخة ص 69.

يستغرب "عارف" من "أن لأنها لم تعد بعد رؤية رجل كبير يبول في ملابسه أو رجل آخر عار تماماً، وقال لها بجديلة لم تعهدا فيه، إذ اكتست ملامحه سمات من ساء المطالبة بتغيير شروط الحياة في هذا البلد، إنها أشياء أصبحت متألوفة في الشوارع كنتيجة فادحة لبؤس العيش وشقاؤه، وإن عليها أن تعتاد ذلك. قال لها: "إن قسوة الواقع تقهر حتى العساكر الذين يبدون لنا الأ شيء يقهرهم" ص 70.

يتقمص "عارف" في تماهي تام لغة المناضلين في تفسير الأشياء التي تحدث من حوله والصور والسلوكيات المختلفة على أنها عائدة إلى البؤس، وهكذا يجد في البؤس وقسوة الواقع تفسيراً لكل الأحداث والمواقف باستطيع وتبسيط سياسي يتجسد ويتماهى مع شخصية "المناضل" الذي يعيش على سطحه.

يتحين الراوي الذي يتحدث على لسان "عارف" الفرص ليعود في كل مرة محدثاً عن السلبات، انطفاء الكهرباء، نقده لأمين العاصمة، الشوارع المحفرة... مع إشارات عديدة للجنس سواء رغباته المكبوتة، أو تحرش امرأة شباب في الباص أو

في هذا العمل السردي الذي بناه "أحمد زين" مرتكزاً على "الراوي الخارجي" الذي يصف ويسرد ويحاور على لسان حال شخصيات هذه الرواية (عارف، عبد القوي، عالية،....) يهمني كقارئ التوقف مع صورة "عارف" و"عبد القوي" لأنهما نموذجان لصورة المناضل التسعيني الذي جاء مع عصر نهاية الأيديولوجيات التاريخية و"بداية الرأسمالية" المتوحشة

جورباتشوف والوحدة اليمنية، كانا بالنسبة لعارف نهاية لإمكانية وجوده، لهذا لم يعد له مكان في هذا العالم وأصبحت رغبته أن يطفو على سطح الماضي وأن يسير في طريق الجنون لأنه لا يريد أن يُجنن، أصبح عارف في زمن جمهوره "ساع ما الحراج، كل شيء مذقمش، وما يش جديد فيه" ولهذا أصبح غريباً عن زمنه ويطفو على سطح مفاهيم العالم الماضية.

جورباتشوف والوحدة اليمنية، شكلا لعارف ضربة لوجوده الذي كان سيتحقق في المغامرات والألقاب والنشرات السرية، أي فكرة أن يكون لك تاريخ شخصي خطير.

هذا العمل يصف ويسرد حال الوجداني والأيديولوجي وقد أصبح بلا مشروع، والمناضل من أجل حرية الكلام بعد أن تحول الكلام من الهمس إلى أقصى حالات الصراخ ضد النظام، أصبح النقد للحكومة وللرئيس شخصياً متاحاً (وصار) والموظف النضالي عاطلاً عن العمل، لم يعد لديه مشروع وهدف يسير عليه. لقد تربى المناضل عبر السنوات ليكون نجماً للنقد السياسي السري ونجماً للخطاب الإنشائي الوجداني، وهاهي الوحدة تتحقق (عبر السلم والحرب) وحرية الكلام تتجاوز طردياً مع الجوع، ترى أين ستذهب هذه الكائنات التي كان النضال وظيفتها وإنتاجها اليومي؟!

الرواية لا ترصد حالهم، إنها تقدم لنا صورة "عارف" الذي جاء مع انتهاء تاريخ النضال السري وسقوط الاتحاد السوفيتي وتحقيق الوحدة اليمنية، لم يبق لديه سوى أن يشترك بالحقيقة مع المظاهرات، وبالخيال مع تاريخ سري يطفو عليه مختلفاً إياه اختلاقاً، أصبح التاريخ فريسته التي يبحث عن لحظة لاقتراسه، ويتوارى لدى "عارف" اقتراس "تاريخ نضالي سري" مع التهويمات "الجنسية" الخيالية، وتمتدح رغبة التاريخ النضالي بالرغبة الجنسية المكبوتة؛ فكما ينظر إلى التاريخ بشغف ينظر إلى كعب "عالية" ومدلوله الجنسي.

يستطرد الراوي الخارجي على لسان حال عارف وبلغة بصرية، الأماكن والشوارع والناس والمظاهرات والمجانين والفقر والفساد الإداري وغيرها من مكونات الواقع اليومي، واصفاً له بطريقة متسقة مع حركة سير "عارف" أو تأمله للشوارع من غرفته.

يسعى "عارف" نحو تاريخه الشخصي مستبدلاً النضال من أجل رغبة الخبز بدلاً من مواجهة الإمبريالية متوازياً مع اختلاقه تاريخاً سرياً وحديثة عن الحماس وعمره العشرين وقتها والأفكار الجديدة: "لو وصلت الحكومة جرعاتها القاسية غير عابئة بالفقراء، فلن نسكت وسننصدي لها ونجابه قراراتها الطائشة" ص 8 قالها "عارف" للمحقق الذي يفتعل حركات معينة كي يشعر "عارف" بأن كل شيء معروف ومسيطر، وحديث "عارف" عن الفقراء لا يعبر عن قناعاته الحقيقية؛ فالفقراء بالنسبة له ليسوا أكثر من واقع ينتمي إليه باشمئزاز، إنهم ليسوا أكثر من جموع تحمله على اكتافها ليبنى تاريخه الشخصي، وتترافق مقولة "عارف" عن الفقراء مع تنديد "عالية" بالنساء لأنهن لم يشتركن في المظاهرة ونظرة المجتمع والحزبي للمرأة "يريدون منها أن تفتح فخذها، باسم الاجتماع الحرة المتبادلة، وزعم خلق مناخ لنمو العواطف والعلاقات الطبيعية لكن أن تفتح عقلها، وحتى محاولة ذلك، فهذا مالا بههمهم ص 25.

ماسور "عارف" بصورة المناضل رغم اشتمارها من الجموع - تمنى لو أن له تلك الإطراقة الرومانسية مع شيء من الغموض، التي كثيراً ما انعكسها صورة المناضلين والثوار في كل العالم ص 26.

وكذلك صورة الحزبي والمتكف العضوي - تمنى لو أن تحت إحدى يديه الإذن كتابين سمكيين، علوية على الوعي الشقي، وإليني مثلاً ثورة في الثورة لدوبريه أو التاريخ الوعي الطبقي للوكاش، اللذين كان يسلمهم يتحدثون عنهما، وعن كتب أخرى كثيرة، تمنى أيضاً لو أن شعره خال من غبار صنعاء، ولا يهيم إذا كان مرتباً أو فوضوياً، وأن لحيته نابذة قليلاً، ليعزز من الانطباع الذي يعتقد أنه يلمس دواخلها ص 26 - 27. هو يعيش الصورة الرومانسية للمناضل، ولكنه مناضل بياقة بيضاء وليس زرقاء، فهو يحقد على الناس في البوقية ويكره الجلوس معهم، لأنهم يهزأون منه، ولا يدعوته بتكلم، سرعان ما يقاطعونه، لا يتكلمون كلامه بآدم خال، وهو ما يؤلمه، إنما يصمتهم عنه أو عندما يرويون ينظرون بنظرهم بعيداً منه ص 34 عارف لا ينتمي إلى ناس الشارع والبوقية، إنه يطفو على سطح مفاهيم العالم الماضية، كما جاء في عبارة نيتشه التي استخدمها المؤلف في عتبات هذه الرواية، إنه لا يريد أن يكون شيئاً الآن وإنما شيئاً في الماضي وفي هذا السياق يمكن استعادة عتية أخرى استخدمها المؤلف لـ ف. س. نايبول، تقول "العالم هو ما يكون. الرجال الذين لا يسمعون لأنفسهم بالا يكونوا شيئاً ليس لهم مكان فيه".

التوازي مع شخصية "عارف" تأتي شخصية "عبد القوي" الذي يشترك مع عارف في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان أقل منه ثقافة وتعلماً، لكنه يعيش زمنه مستمراً ما تبقى من القضايا القومية "فلسطين" والإسلامية "الشيشان" والانتخابات والمهرجانات في كل هذه الغالبات يوظفها "عبد القوي" لمنفعته الشخصية، ليغير من حالته



كاترين
وذيل الكلب
رينشارد.

يتقمص "عارف" نظرة المناضل للحب والجنس باعتباره انتقاصاً من نقاء النضال والمناضل، الذي يجب أن يتناسى رغباته الجنسية وأن يكتبها ولهذا فهو يستدرك هذا الاحتياج باستدعائه لـ "رسائل روزا لوكسمبورغ"، وحين يستيقظ في الصباح تزول تلك الأوهام التي كان يعيشها مع جسد عالية: "جربت مرة أن تنطق أمامها باسم روزا لاختبارها، غير أنها ردت عليك، فيما عينها بعيدتان، مشغولتان بالدرس، صقر الاشتراكية المخلق، هكذا كان يصفها لبنين، لكنها لا تذكر شيئاً عن رسائل الحب التي كتبتها من السجون والمعتقلات، ص 76.

تحضر رغبات "عارف" في الرفاهية ومغادرة واقع الحشود البائسة، التي يكتفي منها بحمله على الاكتفاء كملك منوح وفي تلك اللحظة "حين راحت الحشود تحضنه، ترفعه تارة وتزله مرة أخرى، لم يدرك عارف لماذا انشغل بتلك اللوحات الأنيقة التي تعكس رجالاً ونساءً يرشون عطوراً فارحة على أجسادهم، ويقتمون العالم بروائحهم الجميلة" ص 81.

يستعير "عارف" التاريخ السري للمناضل ويتلبسه كما يلبس بدلة للذهاب إلى حفلة! "ماذا أتت من دون ذلك الأكاذيب، بغير استعارة حياة ممتلئة، كابدتها آخرون، ص 103.

العمل السري والمنشورات والأفكار والمناضلون والإمميون ورجال العسس والمناداة بالحرية والعدالة والوحدة والكرامة والرفاه للمواطن اليمني. لقد كان حريصاً على أن يضيف إلى أكاذيبه إيهام عالية بأنهم اغتصوبوه في السجن - وعلى عكس ما يشعر به من يتعرضون لوحشية الاغتصاب، من مهانة وإذلال، امتلا صدره شعوراً بالفخر والاعتزاز، ص 112.

كل ما ينسرح إلى "عبد القوي" يثير الغيابة لدى "عارف". هما شخصيتان تنتميان إلى واقع اجتماعي واقتصادي واحد، أحدهما يعي طفلاً ومستغلاً للمناسبات المحلية والقومية والإسلامية والحقوقية والثاني يستغل ويغتصب تاريخاً نضالياً ليس له، فيختلقه مستغلاً عاطفة حبيمة لـ "عالية" تجاه هذا التاريخ النضالي، فكلاهما متطابقان ومزيفان ويعيشان على سطح القناعات.

لا ينسى "عارف" أن يسجل الخراط المائل في التجارة والإشارة إلى الآراء التفسيرية المختلفة تجاه هذا الانخراط، هل هو تقوية للقبيلة أم دمج لها واستيعاب ضمن مجتمع، يغلب مصلحة الدولة على مصلحة القبيلة" ص 115.

شخصية المناضل "النجوي" الذي يتوهمها "عارف" تلتقي مع شخصية "عبد القوي" الذي لم يزل تعليماً جامعياً كـ "عارف" ويحدث أن يلنقى الاثنان في تجهيز شعارات لمرشحة اسمها "منى علي" تدرّس في الجامعة ويستطيع "عبد القوي" اقتناع عارف بالعمل المشترك لصياغة شعارات لهذه المرشحة: "الأحزاب تزايد على المرأة، ونصرة قضاياها، تفعل ذلك بالكلام فقط، فلم لا تقوم أنت بذلك فعلاً، فكر وبرق في ذهنه أن مساعده عبد القوي أمر ينسجم مع ما يستमित في تحقيقه، وشرع من فوره في التفكير في بعض الشعارات" ص 119.

وتبدأ عملية تبادل الخبرات بين "عبد القوي" و "عارف" عندما يوجه "عبد القوي" صياغة الشعارات التي كتبها "عارف" ويرفضها امرأة جديدة ليمن جديد. احتج عليه عبد القوي بحجة أنه مش مليح ولا يلصق بالأذان ص 119. حتى اقترح عليه عارف أن تكون الشعارات عبارة عن صور.

عارف يكره عبد القوي لأنه يماثله في الارتزاق؛ عارف يرتزق على تاريخ نضالي وهمي وعبد القوي يرتزق بالانتخابات والبيانات التي يصدرها باسم منظمات وهيئات وهمية، كلاهما يعيش على استثمار الوهم، وبدون هذا الوهم كلاهما سيصبح عديم القيمة.

مشهد نضالي: يتحدث عبد القوي مع "عارف" عن إلقاءه "بيانا اليوم يشجب ويستنكر فيه قتل المسلمين في الشيشان، وأدخل يده في جيبه، وأعطاه ورقة مطوية ومتهالكة. صمت قليلاً ثم عاد للقول: إن هذا التفاح ليس أميركياً وإنه لبناني - يا أخي الأميركي طعمه ساع البلاستيك... تصدق أفكر فعل حملة مقاطعة للبضائع الأميركية، ظهر لك أو لا" ص 120.

مشهد نضالي لعارف: "نعم كان هو الذي يهتف ويندد، لكنه ينسرح الآن أنه لم يكن أبداً شجاعاً بما يكفي، وأنه لم يكن يندد، إنما يصرخ بقوة فلا يسمع الصوت الذي في داخله، الصوت الذي يقول إنه لا يؤمن بأي قضية، لا بالمظاهرة ولا بحق الشعب في التظاهر، وإنه لم تعد هناك جدوى من أي شيء" ص 136.

- الكتاب: قهوة أمريكية

- تأليف: أحمد زين - ط 1 - 2007

- المركز الثقافي العربي.

علاقات

نبيل قاسم

جالس في ركن غرفة ضيقة
ضلع ثالث لثلث مؤقت
وحين أفقد قدرتي
على شغل الحيز
أغادر
أصير حيزاً شاغراً
للمقهى
للشارع
للمقيل
ولوطن متناه في الصغر
هكذا
أجرد الأماكن من سطوتها
أصير حيزاً مغلقاً
أمام رسل السلام والحرب
المنشغلين بالعلاقة
بين مستويات الألم
وجداول الضرب
أصير حيزاً مفتوحاً
أمام مواء قطة
تتمسح كل صباح
بحدائي
بي
تتبع أولى خطواتي
أحس بمعنى الإحتياج
طبعاً
أنا أحتاجها
هكذا
أجرد الأشياء من سطوتها
القطة تصير زمناً
وبعداً رابعاً
لغرفة ضيقة
أصير بعداً خامساً
لكون أوسع
حبيبتى
وخيالي
وتلك الغرفة الضيقة.



قال إنه ضد الخلط بين حقيقة وحدة الشعب اليمني وبين سلطة الحكم العابر منذ حرب 94 اتحاد أدباء وكتاب عدن في بيان موقف من القضية الجنوبية والسلطة الحاكمة: الإيمان بالتسامح والتصالح والتضامن يتنافى مع التهميش والإقصاء والإلغاء

في الواقع.. وعندما تحقق - وإن شكلياً واعتباطياً - في 22 مايو 1990م، سارعت سلطة التحالف المتخلف الحاكم للجمهورية العربية اليمنية التي أعيد إنتاجها ممددة بدم يمينيين وحدويين حقيقة، بسطاء ومخدوعين من الشمال والجنوب في 7 يوليو 1994م باجتياح الجنوب مع سبق الإصرار والترصد وبصورة بشعة من الحقد الدفين للإطاحة بالوحدة وإحالة الحلم الرائع بها لدى الشعب بأسره إلى كابوس فضيع مريع. لكنه لم يعد يبدو طويلاً كما كان بين 7/7/1994م و6/7/2007م، أي قبل النجاح البارح والباهر للاعتصام الجماهيري الحاشد في ساحة الحرية بخورمكسر يوم 7 يوليو 2007م، والذي عمد هوس الحكم كعادته بالدم من دون شهداء في ذلك اليوم فقط. أما بعده وحتى 13 يناير الحالي، فقد انغمس الحكم إلى عتقه بالدم الحرام والزكي لعشرة شهداء. أفدى ثمانية جنوبيون منهم قضية الجنوب بحياتهم خلال شهر ونصف الشهر، بين أول سبتمبر و13 أكتوبر 2007م، في المكلا والمضالع وردفان. أما الشهداء الأخران أحدهما شمالي - فقد دشّن الحكم بدمهما في ساحة الهاشمي - بالشيخ عثمان - يوم 13 يناير الموافق للربيع من المحرم، استراتيجية الدمية للسنتين اللسنتين الجديدتين: الميلادية 2008م والهجرية 1429هـ.

لكن إلى متى يمكن لهذا السلطة الحاكمة أن تواظب على شرب حليب السباع لإذلال الشعب واضطهاده وقمعه والتكئيل به وسفك دمه من صعدة إلى المهرة؟ إذ لا شك أن يوماً سيأتي على هذه السلطة لن يكفيها فيه كل حليب السباع في العالم أجمع، والسبب بمنتهى البساطة يكمن في حد شفرة الحقيقة التاريخية الخالدة التي لخصها الشاعر أبو القاسم الشابي بهذين البيتين الشهيرين جدا من الشعر في قوله:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد ليلاً أن ينجلي ولا بد للقيد أن ينكسر
فلنرفع صوتنا عالياً بالإرادة الشعبية.. ولنكف عن غرز مخالب الحكم وأنيابه في أجسادنا بأيدينا وافواها نحن فنتمزق وتتبعثر بين المناطق والقبائل ومشاريع السلطة الصغيرة والمتخلفة.. ولنصوب أبصارنا وبصائرنا إلى المصدر الرئيس/الأصل/لأزمات المجتمع والبلد، من دون أدنى ارتياب بأن الوحدة اليمنية - بين جنوب الوطن وشماله - حقاً وصداً هي الخادم الأمين للمصالح العليا - والدنيا على حد سواء - لملايين اليمنيين البسطاء، الشرفاء والشرقاء من جوف المهرة - جنوباً - إلى حيدان صعدة شمالاً.. ولنستعذ بالله من شيطان (الفساد) الرجيم الذي حذر منه المفكر والبروفيسور العربي اليمني القدير أبو بكر السقاف - قبل اثني عشر عاماً - من خطورة (تطبيع) في الحياة اليومية للعباد والبلاد.

اتحاد الأدباء والكتاب اليمني
فرع عدن
19 يناير 2008م

أن يتشبهه بسلطة الفساد الحاكم.. فأشده مظاهر هذا التشبه المشين سفهاً وضرراً هو ادعاء الشيء وممارسة عكسه كادعاء الوحدة والديمقراطية والتنمية أو العدل والصدق والنزاهة، وممارسة عكسها تماماً. فالإيمان فكرياً وقولاً وعملاً بالتسامح والتصالح والتضامن يتنافى مع التهميش والإقصاء والإلغاء. لأن هذه الثلاث الأخيرة من طبائع الاستبداد، بينما الثلاث الأولى على العكس كلياً، فهي من قيم الحرية. أم هل يعقل أن يستدعي تسامح أبناء الجنوب وتصالحهم وتضامنهم مع بعضهم بعضاً، اتخاذ موقف نقيص تجاه أبناء الشمال وماسي صراعاتهم السياسية العديدة وحروبهم الداخلية الطويلة بين الجمهوريين والمكيين، ثم بين السلطات والمعارضين والناوئين لها - منذ قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م وحتى إعلان الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م؟! اليس الأجر بنا والإجدى لنا في الجنوب استنهاض همم جميع المضطهدين والمستضعفين في الشمال، وحثهم على الانتظام الواعي والفعال في حركة النضال السلمي الديمقراطي هناك كذلك؟

ثم إذا كان من مقدمات القضية الجنوبية إصرار سلطة الحكم - الشمالي عملياً - على إنكار وجود الجنوب حتى جهة من الجهات الأصلية الأربع، فهل سيقتل الجنوبيون الأحرار في فخ رد الفعل على هذا الإصرار المتعنت والغبي، بإنكار وجود الشمال؟ إن جاذبية القضية الجنوبية اليوم ومقدرتها المدهشة على الاستقطاب المتسارع والمتصاعد للمزيد المزيد من آلاف المواطنين المتضررين في الشمال أيضاً من سياسات وممارسات سلطة الحكم الفاشل بكل المعايير الوطنية والدولية إنما تكمن هذه الجاذبية وهذه المقدره في روح الشجاعة الجماعية الباسلة لأبناء الجنوب على مواجهة آلة حكم الفيد والضم والإحاق والهيمنة والتدمير تجاه الجنوب وثرواته البشرية والطبيعية والتاريخية. فلماذا، إذن، نحرم قضيته العظيمة من عاملين مكنيين في المدى المنظور - لا يعززان فحسب، بل ويعجلان من انتصارها الغالي الكريم - هما عاملاً الزمن والتوسع شمالاً؟

أما التفكير بتقرير المصير لدينا - مع احترامنا للمبدأ والتفكير به مثله مثل الرهان على الأجنبي، كما هو حال النظرة الضيقة والعائمة إلى اليمنيين على أنهم شعبان اثنا، وإلى الجنوب على أنه عربي فقط - أي بلاهوية وطنية - وكان لم يبق لنا إلا الهرق بخرافة يمكن إعطاؤها عنوان (الجنوبية الوطنية) مجازاً - لما ينطوي على قدر لا يستهان به من تخدير الذات، والاستعلاء على حقائق التاريخ والجغرافيا والعصر معاً، والهروب بعيون مغمضة - إن لم تكن مطفأة - نحو المجهول بقضه وقضيضه، وغير ذلك من المخاطر الكارثية الأيضية - لا على الوطن كله وإنما على كل قرية ومدينة وبيت فيما لا بد أن يترتب على تعاطينا لسحر الخلط سلباً أو إيجاباً بين السلطة الحاكمة حالياً وبين الوحدة اليمنية، كحلم رائع كان يبدو بعيد المنال

ضداً على أي خلافات ملتبسة، ثمة ما يؤشر وقوعها داخل اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين حول الوحدة اليمنية والقضية الجنوبية، لايسعنا نحن أعضاء وسكرتارية الفرع (رقم واحد) لاتحادنا الوجدوي والديمقراطي الأصل، إلا أن نعيد إلى الذاكرة الجمعية للاتحاد بل والمجتمع اليمني أن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين تأسس على قاعدة عدم الخلط بين ما يناضل في سبيله وبين السلطات الحاكمة بكل أشكالها وأنواعها ومستوياتها.

لذا، فإن الاتحاد لم يتورط البتة في عملية الخلط بين قضية الوحدة اليمنية، بما هي وسيلة لها علباًؤها المتميزة إلى غايات استراتيجية وطنية، وبين أية سلطة حاكمة في اليمن، لا قبل ولا بعد 22 مايو 1990م.. فكيف بهذا الخلط الخطير من أي جهة وعلى أي نحو جاء اليوم بين حقيقة وحدة الشعب اليمني وأرضه - شمالاً وجنوباً - وبين واقع سلطة الفساد الحاكم/ العابر/ بصنعاء، منذ 7/7/1994م المشؤوم، مهما استطل أو تطاول.

وعليه، فإننا في اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين - فرع عدن، وبما يختلج في حنايانا من شعور بالشرف الرفيع وفيض الفخر والاعتداد بانتمائنا - أولاً - لمدينة عدن: مدينة الريادة الأولى في اليمن، في عصرنا الحديث، إلى النهوض الثوري الوطني - ثقافياً وسياسياً - بإبعاده الموضوعية والذاتية في التحول والتطور والتقدم الاجتماعي.. فانتمائنا ثانياً لفرع عدن: فرع التأسيس التاريخي الفذ مطع سبعينيات القرن الماضي - لأول كيان وحدوي/ نوعي/ على أثرى مجالين عصريين للانتماء الإنساني، هما المجالان الوطني والمدني.. ثم انتمائنا ثالثاً إلى الامتداد المتقدم والمتجدد في عموم الوطن لزملائنا الأعراف حملة رسالة رعبل المؤسسين، وفي الصدارة منهم أبأونا وأساتذتنا ورموزنا الشوامخ: عبدالله البردوني، علي باذيب، إدريس حنبلة، يوسف الشحاري، عمر الجاوي، محمد علي الربادي، سالم زين محمد، حسين أبو بكر المحضار، ومحمد أحمد عبد الولي، وسواهم من الراحلين/ الأحياء/ والأحياء/ من أقمار حرية الإبداع وتاصيل الديمقراطية والتحديث في اليمن. هذه الأقماع غير القابلة للأقول عن فضائل وعي وذاكرة ووجدان كل يمني حر، جنوبي أو شمالي. لا فرق بينهما في هذا على الأقل.

هكذا، وبكل هذا الإختلاج الجميل والقوي في عمق أعماقنا، نستطيع أن نعبّر هنا عن تاييدنا ومساندتنا لكافة تجليات النضال السلمي الديمقراطي للشعب، وعلى وجه الخصوص في جنوب وطنه: بدءاً من ملتقيات ومهرجانات التسامح (أولاً) والتصالح والتضامن، مروراً بجمعيات واعتصامات المتقاعد العسكريين والامينيين والمدنيين والشباب والعاطلين عن العمل ومجالس تنسيقها، وانتهاء بما لا يزال في ظهر الغد القريب بإعادة المولى القدير جل جلاله، ومعها الإرادة الشعبية صانعة الانتصار لغد اليمن الجديد.

على أننا في موقفنا المحدد والواضح هنا إزاء واقعية وموضوعية وشرعية وعدالة القضية الجنوبية، نأبى على كل مناضل في سبيل هذه القضية العظيمة

فيصل بن تركي في عام 1913، وفي هذه المناسبة حاولت الإمامة المتمركزة في المنطقة الداخلية إسقاط نظام مسقط، وكانت هذه أول مناسبة تطلب فيها تدخل البريطانيين بشكل مباشر للحفاظ على النظام، إذ حال وجود الضباط البريطانيين دون الإطاحة بالنظام. لقد مثلت أزمات الخمسينيات من القرن الماضي سلسلة معقدة من الولاءات السياسية والضروريات الاستراتيجية التي حفزت نظام مسقط والبريطانيين على استجماع قواهم، وأوضحت كيف استطاع البريطانيون، وحتى في فترة متأخرة من القرن الماضي، القيام بإجراء سياسي وعسكري في المنطقة مقابل امتيازات النفط.

في هذا الكتاب، تم تجميع العديد من الوثائق التاريخية والمراسلات والمذكرات المتبادلة عن تلك الحقبة، والتي يعود الكثير منها إلى الأرشيف البريطاني. وقد تمت ترجمتها للتعرف، من خلالها، إلى الكيفية التي كانت تنظر بها السلطات البريطانية إلى أوضاع عُمان الداخلية، وللتعرف أيضاً إلى الدور الذي لعبته تلك السلطات للتأثير على أحداثها، ولخلقة هيكلية التوازنات السياسية في عُمان. وتضمنت هذه الوثائق خلفيات تاريخية ودينية واجتماعية كانت لها آثار كبيرة في صياغة تاريخ عُمان الحديث.

توزعت وثائق هذا الكتاب (الموسوعة) إلى ستة مجلدات: المجلد الأول: خلفيات تاريخية ووثائق التأمير البريطاني على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها 1856، 1895.

المجلد الثاني: وثائق فترة توازن القوى الداخلية 1901، 1945. المجلد الثالث: وثائق فترة تنامي مطامع شركات النفط البريطانية 1946، 1955. المجلد الرابع: وثائق فترة غزو عُمان واقتلاع جذور الإمامة 1955، 1960. المجلد الخامس: وثائق فترة تدويل القضية العُمانية في المحافل الدولية 1961، 1965.

المجلد السادس: وثائق فترة بداية إنتاج النفط وإعادة صياغة النظام السياسي 1966، 1971.

«إن المراد الأساس لهذا العمل هو الرغبة في معرفة الحقائق التاريخية التي أصبحت غامضة ويشوبها التشويه، ولا يكاد يُعرف عنها شيء حتى من أكثر الناس اطلاعاً في عُمان، بمن فيهم أولئك الذين عاصروا المرحلة السابقة، والرغبة في إعادة اكتشاف الجذور وتقييم الأداء السياسي لأبائنا والدور النبيل الذي قاموا به لترسيخ الوحدة الوطنية للبلاد، ومحاولة إعادة صياغة الهوية الوطنية والوقائع التاريخية.» تقع الموسوعة في 6151 صفحة.

وتمن المجموعة 160 دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها.

ديسمبر» أعده عبد الغني عماد.

- البيان الختامي لقمّة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدورة الثامنة والعشرون، الدوحة، 3-4 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

- تقرير عن: «ملتقى القدس الدولي» إعلان اسطنبول لنصرة القدس اسطنبول، 15-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

واختتم العدد بالمف الإحصائي 109 حول: «إحصاءات اقتصادية واجتماعية أساسية عن الوطن العربي لربيع كسروان»، وموجز بومات الوحدة العربية و«ببليو جغرافيا الوحدة العربية».

«موسوعة عمان: الوثائق السرية»

صدرت حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية «موسوعة عُمان: الوثائق السرية». في ستة مجلدات من إعداد وترجمة محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي.

«إن الحقيقة بجلوها ومرها لا بد من أن تظهر للعيان مهما طال الزمن، وإن التاريخ الذي لا يرحم يمكنه اختيار أو ترويح أو إخفاء ما نشاء، ولكن لا يمكن أبداً تغييره، كما أنه لا بد، ومهما طال الزمن، من إنصاف تاريخ رجال عُمان العظام وتبليط الأضواء على الصفحات المضيئة والخفية من تاريخهم...»

تمكن العرب العُمانيون من بناء إمبراطورية كبيرة شملت السواحل: الإيرانية والهندي والافريقي، وكان الأسطول العُماني أكبر قوة في البحار الجنوبية والخليج العربي حتى أواخر القرن التاسع عشر، وكانت عُمان أساساً نقطة التقاء تجاري بين أوروبا وشبه القارة الهندية. وتحسن تكنولوجيا السفن الأوروبية وتطوير البريطانيين مرافق ملاحية بديلة في عدن وقناة السويس تضاعفت أهمية عُمان الاقتصادية والاستراتيجية.

لم تكن عُمان يوماً مستعمرة بريطانية بشكل رسمي، لكن من المؤكد أن اعتمادها على البريطانيين جعلها تبدو وكأنها مستعمرة، وكانت علاقة بريطانيا بحكام مسقط قوية وتتميز بالكثير من الخصوصية، وقد فرت هذه العلاقة الخاصة الأمن لهم من خلال البحرية الملكية البريطانية، حيث قام الجيش البريطاني بمساعدتهم، ومنع القبائل المتمركزة في الداخل من الإطاحة بهم. ولقد عزز البريطانيون علاقتهم بحكام مسقط بمزيد من معاهدات السلام والصداقة والملاحة التي وقعت في الأعوام 1891، 1939، 1951.

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قامت في عُمان إمامتان: الأولى إمامة عزان بن قيس، والثانية إمامة سالم بن راشد الخروصي بعد وفاة السلطان

«المستقبل العربي»

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية العدد 347 الخاص بشهر كانون الثاني/ يناير 2008. من مجلة المستقبل العربي، ويمكن الاطلاع عليه في موقع المركز على الإنترنت: www.caus.org.lb يتضمن العدد افتتاحية بعنوان «لبنان على عتبة الجهول» كتبها د. سليم الحص، وثمانى دراسات، هي:

- 1- التواصل الفلسفي والمجال التداولي لـ ناصيف نصار.
- 2- اللغة العربية وبناء المستقبل العربي لـ محمد غنایم.
- 3- الحوار ودوره في إبعاد الصراع بين الحضارات لـ عبدالسلام أحمد حنيفو.
- 4- الهوية الطائفية والصراع الإقليمي في العراق: وجهة نظر تاريخية لـ ريدار فيسير.
- 5- أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور أمودجاً لـ محمد بنى سلامية ومحمد كنوش الشرعة.
- 6- الديمقراطية والانتخابات في الكويت لـ أحمد الدين.
- 7- واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي لـ فاضل البدراني.
- 8- قناة البحرين: بين الاعتبارات الفنية والاعتبارات السياسية لـ سفيان التل.

في باب آراء ومناقشات كتب أحمد عوض الرمحو «في الثقافة العربية والقيم والديمقراطية».

وفي باب كتب وقرارات، مراجعة للكتب الآتية:

- جمال عبدالناصر.. أخطر العرب (تأليف سعيد أبو الريش) أعدها وليد خالد أحمد حسن.
- العراق: منطلق الانسحاب (تأليف أنتوني أرنوف) أعدها صباح ياسين.
- صورة العرب في الأدب الفارسي الحديث (تأليف جويلا بلندل سعد) أعدها فيصل دراج.
- إضافة إلى كتب عربية وأجنبية مختارة.

كما تضمن العدد ثلاثة تقارير عن المؤتمرات التالية:

- «ندوة الحوار القومي - الإسلامي الإسكندرية، 9-11 كانون الأول/





إنه تشميل الجنوب

والمجد للحمار!

نافذة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

أحبطت قوات الأمن وسلطات المطار بجزيرة سقطرى مؤامرة خطيرة كادت تنحرف بالجزيرة عن مسار «الوحدة» و«ثوابت الأمة» وتضعها في مهب الانفصال والصومال، وبرهنت أجهزة الأمن أنها تتمتع بقرون استشعار عالية الالتقاط، وقد تمكنت من التقاط خطوط مؤامرة الجزيرة المتصلة بمؤامرة كبيرة يلتف قوسها حول كل من حضرموت والمهرة، وسقطرى وما لم يفصح عنه المصدر المسؤول!

وقد حق للأجهزة الأمنية أن تتعجب من مس المؤامرة وهو يضرب هذه الجزيرة التي لا تملك أي حق لدى أجهزة الدولة حتى تنتطح للمطالبة باستعادته، فهي خالية من المتقاعدين المدنيين والعسكريين، وكانت الحكومة من الحكمة بحيث لم تستوعب أي من شباب الجزيرة المتعلمين، على قلتهم، في سلك الوظيفة العامة ومراتبها العليا، ما حرم أهالي الجزيرة من أوهى ذريعة للقيام بحركة اعتصامات واحتجاجات سلمية تطالب بحقوق منهوبة.

وأحكم أصحاب القرار بحصرهم لوظيفة سقطرى في نطاق الواجبات فقط. ثم إن صفات الورع والدعة والتسامح والاستكانة والمسألة كانت كغليظة بأن تنأى بسقطرى عن العدوى بما يحدث في المحافظات الجنوبية، وركنت واطمأنت مراجع الحكم العليا لهذه الجزيرة وكتمت مسرتها بها كنموذج طالما استبعدت سماع كلمة «أخ» من أهلها، ناهيك عن احتمال إقدامهم على التظاهر السلمي للمطالبة بوقف عمليات إبادة جزيرتهم ونهب ثروتها، وتقطيع أوصال أراضيها وأشجارها وحيواناتها وحيواناتها البرية والبحرية النادرة، الثمينة، الخلاصة لأنظار العالمين.

وفجأة جاءت المؤامرة من الباب الذي لا تحسب له السلطة أدنى حساب، ومن يصدق أن القات سيكون الشماعة، وأن المجلس المحلي لسقطرى سيخرج بقرار يمنع تناول القات ودخوله إلى الجزيرة بزعم أن معظم سكانها يرفضون تعاطي هذه الآفة، وتحمل مترتبات التلف والخراب الناجم عنها. وبمعنى أفصح يرفضون: «الوحدة» وأهم معالمها.

ويتمسك سكان الجزيرة بقرارهم. ووقفت، وما زالت، قوى الأمن وسلطات المطار تقف لهم بالرصاد، كما تقف بوجه الدعوات المشابهة في كل من المهرة والمكلا، وتحيط مؤامرات أولئك الذين يطالبون بتحديد تعاطي القات بيومي الخميس والجمعة، وإخراج أسواق القات من المدن إلى مواقع تبعد 60 إلى 70 كيلو مترا خارج المدن.

ولم تنطل مؤامرة «الانفصال» تحت شماعة القات، وما كان لها أن تمر حتى لو جاءت من سقطرى.

وتبين للمرة الألف أن مراجع السلطة الحاكمة في صنعاء لا تريد من الجنوب أي شيء آخر أكثر من أن يكون شمالاً. فما ذنبها إذا أخطأ بعض الجنوبيين أو جلهم في قراءة المسألة؟ وما ذنبها إذا أخطأ أولئك الذين اعتقدوا أنها تعتمد على نهج الضم والالحاق مع أن أفعالها لا تقيد بضم ولا إلحاق ولا عناق، وتقطع بانها بريئة من مرض «الحب التركي» ولا تملك ترف مرواغة فعل الخنق بمداعبة العنق؟!

وهي أي السلطة، سعيدة جداً بتخط الجنوبيين في دوامة القراءة الخاطئة ووقوعهم في فخ رد الفعل على الإصرار «الشمال» المتعنت والغبي بإنكار وجود شمال، بحسب بيان أدباء عدن التضامني مع القضية الجنوبية، 23 يناير 2008. والعجيب في الأمر أنها أهدرت الكثير من الوقت والمال في مختبرات الهندسة الوراثية لنسخ مشايخ، وفي تليفق واستحداث مشايخ، ثم شرائهم بالأموال والسيارات، وفي خوض المعارك، مع أنه كان بمقدورها أن تكسب الكثير من الوقت والجهد، وأن تكسب نفسها، على الأقل، لو استجابت لمنطق فطرتها. ولكنها لم تشأ تبسيط موضوع تشميل الجنوب، وجنحت إلى تعقيد الأمور باستدعاء خرافات وأساطير وتواريخ تتحدث عن وحدة غابرة، وأفرطت في الاتكاء على المقدس والفتاوى، وتطرفت في الكذب حتى استتفرت معظم الجنوبيين ودفعت بهم إلى الانشغال باختراع الجنوب النقي والمنزه من أي شمال كان في هذا الكون؛ نكاية بشمال اليمن.

واحتدم السجال حول هوية وماهية الجنوب: أهو الجنوب العربي، أم أنه جنوب اليمن، أم اليمن الجنوبي؟

وما كان للبرق أن تتشابه في العيون الا بفعل انفساح المجال لطغيان أنكر الاصوات، وفي مقدمتها أبواق الاعلام الرسمي (بعد الحمار طبعاً) التي تقترف من المنكرات الكثير دونما التفات لحجم الاضرار الناتجة عن ارتكاباتها أو عن عبث اندفاعها في حمي المنافسة الضارية لانتزاع لقب صاحب الصوت «الأكثر» الذي وحسم أمر الفوز به إليها. والمجد والإكبار والاعتذار للسيد الحمار.

صحفيو أبين يؤكدون تضامنهم مع الزميلة
فائقة ويدينون الحكم الصادر بحقها

للمجلس المحلي»
البيان وصف الحكم بـ«التعسفي والجائر» بحقها، معتبراً ذلك تكريساً «للافكار المرجعية المتخلفة التي تنتقص من آدمية المرأة». داعياً كافة المنظمات الحقوقية والنسوية ونقابة الصحفيين إلى التضامن مع الزميلة فائقة السيد «وإسقاط الحكم الصادر ضدها».

أدان بيان صادر عن صحفيي محافظة أبين الحكم القضائي بحق الزميلة فائقة السيد، الصادر من محكمة التواهي بـ«عدن»، والذي قضى بحبسها «خمس أشهر وغرامة مليون ريال».
وذكر البيان أن «السيد» كانت قد رفعت قضية لاستعادة حقها فيما تعرضت له من اعتداء داخل مبنى محافظة عدن عندما حاولت تغطية أعمال الاجتماع الأول

لاقي تضامناً من المواقع الإلكترونية الأخرى

بسبب حجب «يمن بورتال نت»

السقاف متحدياً: إن لم توقف الدولة تعسفات الحجب، فلدينا خيار المقاومة

أن المحرك سيتناوب في الكشف عن هذه الصفحات مع عدد من المواقع الأخرى، كما سيقوم بتجديد الرابط في كل فترة يتم حجبها فيها، ويبقى أعضاء على اطلاع على الرابط الجديد.

وقال السقاف: «إذا استمر حجب محرك يمن بورتال نت والمواقع الإخبارية والمنتديات الأخرى، فإن خيار المقاومة بتنفيذ المشروع سيكون هو سبيلنا لتخليص المتصحفين في اليمن من هذه القيود. ولكن إن قامت الحكومة بتوقيف عملية الحجب، فإن هذا سيجنبنا ويجنبهم اتخاذ هذا الخيار».

وأقر المشاركون في اللقاء التعارفي بياناً ختامياً استنكروا فيه الحجب الذي مورس على محرك البحث «يمن بورتال نت» وعلى عدد آخر من المواقع، مؤيدين مبادرة مشروع «يمن بورتال» لمكافحة الحجب، ومطالبين رئيس الجمهورية بتوجيه الجهات المختصة بإيقاف إجراءات الحجب وعدم التعرض لهذه المواقع أو غيرها، حرصاً على تطور البلاد وسمتها.

كما أكد المشاركون على ضرورة احترام وتقدير الإعلام الإلكتروني. وطالبوا نقابة الصحفيين باعتماد الصحفيين العاملين في الإعلام الإلكتروني كأعضاء فيها. كما أقر المشاركون تشكيل لجنة تنسيق تمثلهم للعمل على تشكيل وحدة للإعلام الإلكتروني في النقابة والعمل على التنسيق للقاءات قادمة.

وكانت نقابة الصحفيين أدانت حجب المحرك. واعتبرت، في بيان لها الاثنين، قيام الجهات المختصة بهذا الإجراء، اعتداء سافراً على حرية الصحافة في اليمن.

أعلن الزميل وليد السقاف، المدير والمؤسس لمحرك البحث اليمني الأول «يمن بورتال نت»، أن استمرار الحكومة وتصميمها على حجب المواقع اليمنية لن يزيد إلا إصراراً على مقاومة هذا النوع من القمع للرأي على شبكة الإنترنت التي قال إن من المفترض أن تكون ساحة لكل الآراء وليس حكراً لأحد.

وأشار السقاف، في الكلمة الختامية للقاء التعارفي الذي استضافه، أمس، «يمن بورتال نت» بصنعاء، إلى أن إجراءات الحجب لحرية الرأي ليست مجدية ولن تثمر إلا زيادة فضول القراء ورغبتهم في الاطلاع على ما تقوم الحكومة بحجبه. كما أكد أن عقوبة منع المواطنين من معرفة ما يدور في العالم لم تنجح في حجب القنوات الفضائية من الوصول إلى كل بيت في الماضي، كما لن تنجح في منع المتصحفين من التعرف على جميع الآراء على الإنترنت.

وقال إن المحرك يقوم حالياً بإعداد مشروع سماه «مبادرة يمن بورتال نت لمكافحة الحجب في اليمن» والذي بواسطته ينوي الموقع تخصيص مساحة في مكان بارز من المحرك للمواضيع التي ترصد من المواقع المحجوبة لأسباب رأي أو توجه سياسي، وستتاح للمتصحفين قراءة جميع النصوص الكاملة للمواضيع التي تنتشر في هذه المواقع، تضامناً من المحرك معها. وأكد أن هذه المبادرة قد تقضي على الجدوى التي أتى الحجب من أجلها، وقد تساهم ربما في عودة القائمين على الحجب لصوابهم ولتعريفهم أن حجب المعلومة عن المتصفح في هذا العصر أصبح مستحيلًا. كما أشار إلى

درس راوندا

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

إغلاق خمسة مواقع الكترونية بعد يوم واحد من تهديد وزير الإعلام للصحفيين بالويل والثبور، إجراء متواضع إذا ما قيس بحج الوعيد الذي تضمنه تصريح الرجل، أو بتاريخه المليء بالقمع والاستبداد ونفي الآخر. لكنه في الأخير مؤشر واضح إلى طبيعة المرحلة المقبلة.

من المفترض أن اليمن بلد ديمقراطي، وأنه يتهيأ هذا العام للانتخابات النيابية التي ستتم في ابريل 2009. ومن المفترض أيضاً أن جهد كل مؤسسات الدولة تصب في اتجاه التحضير لهذه الانتخابات، وبما يمكن الناس من التعبير عن قناعاتهم بحيث يعاقبون من خان كل تعهداته لهم خلال الانتخابات السابقة، أو يختارون بديلاً له. غير أن كل الدلائل تشير إلى أننا نتجه نحو أزمة قد لا تجعلنا نصل إلى هذه الانتخابات إلا وأماننا خياراً الانقياد نحو المجهول أو الرضا بما هو قائم.

أثناء الانتخابات الرئاسية استحضر الحكم كل عناوين الخراب في العراق والصومال لقطع الطريق أمام الناخبين في التفكير ببدائل. وقد توجت سياسة الخوف بمسرحية المرافق الشخصي لمرشح المعارضة. واليوم نحن نمضي باتجاه أشد رعباً. فهناك تغذية مذرة للزعات الجهورية وتداخل بين فساد الداخل، ورغبات الخارج، يعملان على وضع الناس أمام مفترق طرق، إما الانزلاق نحو صراعات داخلية، وإما إبقاء الحال على ما هو عليه.

ليس في الأمر ابتكار أو نبوغ نادر، لأن التاريخ مليء بـ«بمناذج من الحكام الذين ضمنوا استمرارية بقائهم في السلطة من خلال تسليم العائلة أو القبيلة أهم مفاصل الدولة، وانتهاج سياسة الإقصاء للأفراد والجماعات، والعمل على تأجيج النزعات المنطقية أو المذهبية، حتى إذا ما فكرت الشعوب بتغيير هؤلاء الحاكم صدمت بواقع التجزئة والتشرذم القائمة في المجتمع، فرجحت الصبر على جزء من البلاء بدلاً من وقوع البلاء كاملاً.

اليوم وقد تعطل الحوار حول معالجة الأوضاع في المحافظات الجنوبية وإزالة كل آثار الحرب الدميرة في صيف 94، وأصبح قانون الانتخابات تحت رحمة الأغلبية التي تتمسك بحق تشكيل الإدارة الانتخابية وفقاً لما يضمن لها تكريس الأغلبية الدائمة في كل انتخابات، لا أظن أن من الواجب على اللقاء المشترك الانتظار حتى وقوع الكارثة.

قد يكون ضرباً من الجنون القبول بدخول الانتخابات المقبلة بعد فضيحة اللجنة العليا للانتخابات خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وسيكون نوعاً من السفه الوقوع في المصيدة نفسها التي وقع فيها اللقاء المشترك خلال تلك الانتخابات، حين قبل التوقيع على اتفاقية مبادئ لنزاهة الانتخابات قبل وقت قصير من موعد الاقتراع، ليكتشف بعدها أن الطرف الآخر لم ولن يلتزم بأي اتفاق.

اللقاء المشترك معني من الآن بتحديد خياراته، فإذا أن يستمر في أداء دور الرجل الطيب الذي يتلذذ بالشكوى من اضطهاد الآخرين له، وانتظار وقوع الطوفان، وبالتالي فإنه لن يستطيع فعل شيء حينها، لأن التصفيات العرقية في راوندا كانت محصلة طبيعية لعدم إدراك الناس لمخاطر الشحن المناطقي وتغذية الكراهية بين المواطنين استناداً على قاعدة الانتماء الجهوي أو القبلي؛ وإما أن يؤكد أنه صاحب حق ومشروع إنقاذ.

دخل السجن عام 98 وعاد إلى القرية مساء الخميس الفائت وقد تغير كل شيء

■ علي الضبيبي

من ذلك أمر رئيس نيابة استئناف الأمانة. وقبل ذلك، فضلاً عن حكم الإعسار الصادر لصالحه في 10 نوفمبر 2007 وحكم من محكمة غرب الأمانة بالحبس عامين سنة 98.

يوم الجمعة الماضي اتصل عيديروس بـ«النداء» من قرية «الجوازعة» في محافظة لحج وهو يرسل بين أبنائه الثمانية. وبدأ ممثلاً للصحيفة التي عرضت مأساته للمرة الأولى والثانية والثالثة، آخرها قبل أسبوعين. وقال إن الشكر موصول أيضاً لهيئة الدفاع عن السجناء المعسرين «الذين حركوا القضية وأنقذوا مئات الناس من ويلات السجن وعذاباته».

أمضى عيديروس في السجن المركزي قرابة 10 سنوات بدمه حق خاص، وبقيت أسرته بعيدة عنه على طول المدة (لم تستطع الأسرة زيارته ولو مرة واحدة).

دخل السجن سنة 98 بهذه الصورة، وعاد إلى القرية في السادسة من مساء الخميس الفائت على صالون موديل 2000 وقد تغير كل شيء حتى الأولاد. وكان في استقباله بنوه وعدد من الجيران والأقرباء الذين ارتصوا قبالة منزله وأخذ يصفحهم واحداً واحداً ويعترف على الوجوه التي لم تعد على حالها.

تخطى عيديروس حمود القباطي البوابة الرئيسية للسجن المركزي بصنعاء، وأخذ يركض باتجاه كيبنة الاتصال المقابلة. وحين رفع سماعة الهاتف باليسرى، كانت قدماه ترتعشان، ونبضات فؤاده تتراقص. إنه شعور في منتهى الفرح.

زوجته التي لم تره منذ 10 سنوات لم تكن على علم بمقدمه، لكنها كانت قريبة من سماعة الهاتف حين زف لها البشري: «ألو! أنا عيديروس خرجت من السجن الآن!». فهاجت بالصراخ.

المرجح أنها عرفت صوته، لكنها كذبت وبشدة سماعة التليفون.

ظهر الأربعاء الفائت، وفي تمام الواحدة والنصف تسلّم مدير السجن المركزي أمر الإفراج الواسل للتو من نيابة غرب الأمانة باسم عيديروس حمود القباطي، وكان من المفترض أن يتسلمه في عام 2000، طبقاً للقانون.

وحتى تلك الساعة كانت آمال عيديروس قد تصدعت ولم يعد قادراً على التصديق. كان قد علم بتوجيه النائب العام بالإفراج عنه في 9 ديسمبر الفائت، ولم يحصل. وكان قرأ بعد 5 أيام



● القباطي